جامعة سطيف2

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مطبوعة بيداغوجية لمقياس السياسة المقارنة

السداسي الثاني.

محاضرات القيت على طلبة السنة ثالثة تخصص تنظيم سياسي وإداري.

من إعداد: الدكتور نعيم شلغوم

قائمة المحاضرات

المحاضرة01: مدخل مفاهيمي: المقاربة، الاقتراب.

المحاضرة02: النظرية السياسية ودورها في السياسة المقارنة.

المحاضرة 03: الأصول الابستمولوجية لنظريات السياسة المقارنة.

المحاضرة04: الاتجاه العقلاني في السياسة المقارنة

المحاضرة05: الاتجاه المؤسسي في السياسة المقارنة

المحاضرة06:الاتجاه البنائي في السياسة المقارنة

المحاضرة07: الاستقرار السياسي

المحاضرة08: المشاركة السياسية

المحاضرة 01: مدخل مفاهيمي: الاقتراب النظري .

من المفاهيم الشائعة والمتداولة في حقل السياسة المقارنة المقاربة والاقتراب وهي خطوة فكرية تشير إلى المعايير التي تنتقي من خلاله الاسئلة وبيانات ملائمة، والمقاربات نوعين تبعا للفترة الزمنية التي ظهرت فيها فهناك مقاربات تقليدية التي ظهرت قبل القرن العشرين، سميت بالمرحلة التقليدية والمقاربات الجديدة ظهرت بعد منتصف القرن العشرين وسميت بالمرحلة السلوكية وما بعد السلوكية.

1- **تعريف الإقتراب:** يعتبره الباحثين بأنه يمثل "استراتيجية عامة لدراسة الظاهرة السياسية"، وبتعبير آخر هو إطار تحليلي يؤخذ كأساس عند دراسة الظاهرة السياسية أو الاجتماعية كما انه طريقة تفيد في معالجة الموضوع سواء تعلق الأمر بوحدات التحليل المستخدمة أم الأسئلة التي تثار وتحديد نوعية المادة اللازمة للإجابة عن دلك وكيفية التعامل معها، فالمقتربات بهذا المعنى هي وسائط نظرية بيننا وبين الظواهر المختلفة تعيننا على تفسيرها استنادا إلى المتغيرات أو المتغير الذي نرى انه يملك قدرة تفسيرية أكثر من غيره، وعلى ضوء هذا يشير مفهوم الاقتراب إلى المعايير المستخدمة في انتقاء الأسئلة التي تطرح والضوابط التي تحكم اختيار موضوعات ومعلومات معينة أو استبعادها من نطاق البحث، ويمكن الاستعانة بإقتراب واحد أو أكثر في مجال الدراسات السياسية ، والملاحظ أن الكثير من الباحثين يقرنون الاقتراب بأحد المجالات التالية : العلوم

الأكاديمية كالتاريخ والاقتصاد والاجتماع : فيقولون الاقتراب التاريخي أو الاقتصادي، كما يمكن أن يقترن بالقوى السياسية والظواهر المختلفة كظواهر العنف السياسي مثل: الانقلابات والثورات، والحروب الأهلية والمظاهرات، إلى جانب القوى السياسية الهامة كالمؤسسات والسلطة والمسؤولين عن عملية صنع القرار[1].

بمعنى آخر الإقتراب هو توجه عام أو إطار توجيهي يوجه الباحث ويقوده لتبين الواقع ، هو لا يعدو أن يكون بمثابة العدسة التي من خلالها يرى الباحث الواقع ، هو موجه أو مرشد أو دليل يقود الباحث لتبين العلاقات القائمة بين المتغيرات على ارض الواقع، بعبارة اخرى الإقتراب هو أداة لمساعدة الباحث على التعرف على الواقع وتوجهه الى تبيين العلاقات بين مختلف متغيرات هذا الواقع وليس له في حذ ذاته أية قدرة على التفسر والتنبؤ[2].

رغم تعدد تعريفات الاقتراب وتنوعها إلا أنه هناك إتفاق ضمني على أنه طريقة للتقرب من الظاهرة المعنية بالدراسة بعد اكتشافها وتحديدها بقصد تفسيرها وبالاستناد إلى عامل أو متغير كان قد تحدد دوره من وجهة نظر الباحث في حركة الظاهرة سلفاً، ولع أن تتعدد الاقترابات بتعدد الزوايا التي ينظر منها كل باحث للظاهرة، فضلاً عن إختلاف الخلفية الفكرية المعرفية والفلسفية لكل واحد منهم، وسبب تعقد الظاهرة السياسية، لذلك من المستحسن أن تتكامل الاقترابات التي تستخدم في دراستها، حتى يمكن تقليب الظاهرة على جميع جوانبها بغية السيطرة على خفاياها والوصول إلى أعماقها، فالسعي إلى إدراك الظاهرة وفهمها يتطلب منا تلمس جميع المسالك الموصلة إليها، بغض النظر عن فلسفتها بطبيعة الظاهرة السياسية[3].

ولذا فإن لفظ الإقتراب هو الزاوية النظرية التي ينظر منها الباحث فهو أقرب للواقع من النظرية في مجال دراسة ظاهرة سياسية باعتباره أسلوب المعالجة والفهم الذي يكسب الدراسة طابعها الخاص، ويحدد في الوقت ذاته محاور البحث وقضاياه الاساسية، وبالتالي يمكن إعتباره بمثابة ميل الباحث إلى اختيار أطر مفاهيمية معينة والاهتمام بدراسة مجموعة محددة من الفرضيات من أجل الوصول إلى صياغة نظرية معينة كما أنه يحدد نوعية المفاهيم والطرق التي يستعملها الباحث في دراسته، ولعل أن اختيار الاقتراب الملائم لدراسة قضية معينة يتوقف على عنصرين أساسيين:

1-اتساق المدخل المختار مع طبيعة وموضوع القضية محل البحث.

---

[1] - محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، جامعة الجزائر،1997 ،ص 14

[2] - جابر سعيد عوض، النظم السياسية النظرية والتطبيق، جامعة القاهرة، د س ن، ص 17

[3] - صباح بالة، الاقتراب المؤسسي، للمزيد أنظر على الرابط الإلكتروني:https://political-encyclopedia.org/dictionary، تاريخ النشر07-03-2017، تاريخ التصفح يوم : 20-02-2024.

2- كفاءة هذا الاقتراب وقدرته على التحليل وتفسير هذه القضية وتوجيه دراستها من الوجهتين النظرية والميدانية (الامبريقية) على حد سواء[4].

2- **علاقة الاقتراب بالإطار المفاهيمي:** مادام أن الاقتراب اتجاه أو ميل الباحث إلى اختبار إطار مفاهيمي معين ويحدد نوعية المفاهيم والاستفسارات والطرق التي يستعملها الباحث في دراسته، والإطار المفاهيمي يمثل جوهر الإقتراب وهو بدوره عبارة عن منظومة من المفاهيم المرتبة و التي تفيد عند دراسة موضوع ما، ومن أمثلة هذه المفاهيم في حقل السياسة المقارنة نذكر :مفهوم السلطة، النفوذ، الصراع، التنافس، الثروة...، وما دام أن الإطار المفاهيمي عبارة عن منظومة من المفاهيم فإن قوته تكمن في كون المفاهيم الخاصة به معرفة تعريفا دقيقا ومحددا، أي لا بد أن يحظى بمستوى عالي من الإتفاق بين الباحثين حولها و العكس صحيح أي إذا كان هناك عدم إتفاق بين الباحثين حول تلك المنظومة من المفاهيم، فهذا يعني أن الإقتراب هو إقتراب مهتز[5]. وبالتالي الإطار المفاهيمي مهم جدا بالنسبة لبناء النظرية لأنه يقدم ترتيبات علمية منتظمة لتلك الأدوات المفاهيمية التي تصاحب إقتراب معين.

إطار مفاهيمي قوي ـــــــــــــــ إقتراب جيد ـــــــــــــــ نظرية سليمة.

إطار مفاهيمي مهتز ـــــــــــــــ إقتراب ضعيف ـــــــــــــــ نظرية رديئة [6].

3- **علاقة الاقتراب بالفرضيات**: يرتبط الاقتراب ارتباطا وثيقا بالفروض التفسيرية والنظريات السببية مع تصنيفها بسبب كثرتها وفقا للاعتبارات البيئية أو الإيديولوجية، فالاقتراب يرتكز على دراسة مجموعة محددة من الفرضيات من أجل الوصول إلى صياغة نظرية معينة، فالاقتراب قد يؤدي إلى صياغة نظرية جديدة تسد العجز والقصور في النظرية الأصلية التي انطلق منها الاقتراب.

4- علاقة الإقتراب بالنظرية: يعد الإقتراب نقطة البداية في بناء النظريات إذن فهي أكثر أهمية من النظريات فبدونها لا يمكن الوصول إلى النظريات ، لأنها تقدم الأطر التي من خلالها تبنى النظريات ولأنها تحدد ماهي المفاهيم التي سوف تستخدم، وماهي التساؤلات التي ستثار وماهي الإجراءات التي سوف تتبع ، ومثل المباني الضخمة التي تتعدد بواباتها ومداخلها فإن الظواهر المركبة والمعقدة كالظواهر السياسية تتعدد اقترابها، بعبارة اخرى يمكن استخدام أي من الإقترابات المتاحة في الحقل لدراسة الظواهر السياسية، بيد أنه علينا أن نراعي اختيار الاقتراب المناسب الذي يحقق الهدف من الدراسة ، إذن إختيار الإقتراب مهم جدا بالنسبة لبناء النظرية لأنه الإطار الذي يسوف يتبناه الباحث لمتابعة دراسته ولأنه الإطار الذي سوف يحدد الإفتراضات التي سوف يطورها الباحث ومن ثم النظرية التي سوف يصيغها ، وهذا لا يعني ان النظريات

---

[4] - بومدين طاشمة، الاساس في منهجية تحليل النظم السياسية، دار الامة، الجزائر، 2013،ص 147

[5] - محمد شريفي فتحي، محاضرات في إبستمولوجيا السياسة المقارنة، السنة الجامعية 2017-2018، ص 28.

[6] - جابر سعيد عوض، المرجع نفسه، ص 23

غير مهمة فهي وحدها التي لها القدرة على التفسير والتنبؤ لكن الإقتراب الجيد يقود الباحث إلى بناء نظرية سليمة وصحيحة[7].

من المفيد التذكير أنه يوجد نوعين من المقتربات في تحليل الظواهر السياسية وهي تمثل التطورات والتحولات الأبستمولوجيا التي شهدها حقل السياسة المقارنة وهما:

1- الاقترابات التقليدية: ويقوم على الأحداث التاريخية، الأطر القانونية، الهياكل المؤسسية ساد الاقتراب القانوني في تحليل نظم الحكم في ظل الوضعية المادية البدائية، ارتبط مع بداية القرن العشرين بثورة انتشار الدساتير في أوروبا وأمريكا، والمفاهيم السائدة آنذاك في أقسام العلوم السياسية بربط فهم النظام بتحليل القانون. وجاء الاقتراب المؤسسي التقليدي لتفادي محدودية الاقترابات: التاريخي، المثالي وخاصة القانوني، وإدراك علماء السياسة أن أهمية دراسة الظاهرة السياسية تنبع من دراسة الحقائق السياسية، من خلال دراسة المؤسسات التشريعية، التنفيذية والقضائية (المحاكم)، دون إغفال دور الإدارة، وظائف الرئيس، نظم الانتخاب، الأحزاب، لذا ركز هذا التحليل على الوصف والمقارنة بين المؤسسات (من حيث التشابه والاختلاف) داخل الدولة أو بين الدول في ظل ارتباط مفهوم النظام "السياسي" بمعنى الدولة[8].

2- الإقتراب السلوكي: لا يقوم على الوصف بل تجاوزه إلى التفسير والتنبؤ وأصبح الإقتراب علميا يتمتع بقدرة تفسيرية عالية، نظرا لارتكازه على مفاهيم مجردة وتعكس الواقع وترابطها مثل مفهوم النظام السياسي ويتضمن مفاهيم فرعية مثل المدخلات والمخرجات ، للتغذية العكسية، إقتراب الثقافة السياسية مفهوم محوري يتضمن مفاهيم فرعية مثل الاتجاهات ، التوجهات، مفهوم النخبة والجماعة يتضمنان مفاهيم فرعية مثل القوة والسلطة والنفوذ

وفي الختام هذا التناول لمقاربات دراسة النظم السياسية ضرورة معرفية و منهجية لتحديد كيف تشكلت المقاربات و افتراضاتها الكبرى و مصادر مشروعيتها العلمية و الحجة والمصداقية التي تتمتع بها ،فحقل السياسة المقارنة جديد في النظام المعرفي الذي نظم هذه المقاربات فهو من منطلق ابستمولوجي يركز على تحليل فواعل الحياة السياسية من خلال دراسة و تفسير ووصف الظواهر السياسية والعلمية السياسية، وهنا صعب استخدام مقترب واحد لأن الظاهرة السياسية معقدة، فمن المستحسن أن تتكامل المقاربات حتى يتمكن الباحث من تقلب الظاهرة على جميع جوانبها بغية السيطرة على خفاياها و الوصول إلى أعماقها و بالتالي تحقيق نظرية عامة عنها .

[7] - جابر سعيد عوض، المرجع نفسه ، ص ص 18-19

[8] -

المحاضرة02: النظرية السياسية ودورها في السياسة المقارنة.

يعتبر دافيد استون أول من دعا إلى دور جديد للنظرية في علم السياسة ولقد أوضح ذلك في كتابه الكلاسيكي الشهير (النظام السياسي) ، وكان ايستون بذلك من أوائل المبشرين بالثورة السلوكية في علم السياسة ، أين لاحظ أن علم السياسة هو العلم الوحيد بين مختلف العلوم الذي يوجد به انفصال بين البحث والنظرية بمعنى أن ما يتم اكتشافه من خلال البحث السياسي التطبيقي ليس له تأثير على النظرية السياسية[9]. في هذا الصدد يؤكد إيستون حدوث "ثورة التنظير" في السياسة وأشار إلى التأثيرات هذه الثورة التنظيرية والتي تحمل مضامين متعددة وعميقة سواء من حيث المنهجية او من حيث الرابطة بين البحث والنظرية او من حيث كون النظرية الحديثة اداة وثيقة لتعزيز الصلات بين علم السياسة والعلوم الاجتماعية الأساسية ولتحقيق التكامل المنهجي[10].

ويشمل مصطلح "النظرية السياسية" مجموعة متنوعة من الاستفسارات وأنماط الفهم، ولكن بقدر ما تكون النظرية السياسية فلسفية بهذا المعنى، فإنها تعترف بالتمييز بين الانخراط في النشاط السياسي والتأمل فيه أو تفسيره أو تنظيره[11]، وبهذا المعنى النظرية هي أداة فكرية أو مجموعة من الرموز بينها علاقات منطقية تمثل ما نظن أنه يحدث في العالم، فالنظريات ليست صائبة أو خاطئة بمعنى مطلق ، ولكنها قد تكون اكثر او اقل جدوى فكما انه توجد أكثر من طريقة لصنع المطرقة مثلا ، فهناك أكثر من طريقة للتوصل غلى نظريات تفسر الحياة السياسية ، هذا يعني أنه يجي ألا تتخيل أنك تستكشف نظرية بنفس الطريقة التي يكتشف بها رحالة جزيرة جديدة ، لماذا ؟ لأن النظريات لا توجد في مكان تنتظر من يكتشفها بل هي نتاج الخيال الإنساني والعمل الدؤوب وفي بعض الأحيان الحظ[12]، على ضوء هذا يبرز مكمن الاختلاف بين مفهومين للنظرية في مجال علم السياسة النظرية بمفهومها التقليدي وهي النظرية المعيارية والنظرية الإمبريقية أو الاختبارية .

1- النظرية التقليدية: اهتمت على دراسة معايير السلوك السياسي وتمحورت اهتماماتها حول ما يجب أن يكون عليه سلوك وتصرفات الانسان في المجال السياسي ، كما سيطرت عليه دراسة التاريخ وتطور القيم

---

[9] - محمد زاهي بشير المغيربي، المرجع نفسه، ص 89

[10] - عبد الغفار رشاد القصبي"أ"، قضايا نظرية في السياسة المقارنة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة،1993، ص388.

[11] - Terry Nardin Rationality in politics and its limits. Global Discourse An Interdisciplinary Journal of Current Affairs and Applied Contemporary Thought. Global Discourse, 2015 Vol. 5, No. 2, 177–190, p188 .At. :http://dx.doi.org/10.1080/23269995.2015.1018693.

12 - محمد صفي الدين خربوش، مناهج البحث / المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم/ معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، د س ن، ص40.

والهداف السياسية على حقل النظرية السياسية، حيث نجد المناقشات والمجادلات حول بعض القيم الأساسية مثل العدالة والمساواة والديمقراطية وحدود الواجب والطاعة للسلطة، ولعل أن مضمون هذه النظرية هي اقرب إلى الفلسفة السياسية منه إلى النظرية.

2- النظرية الإمبريقية (الاختبارية): هي تلك النظريات التي تعتمد في نتائجها على الخبرة الواقعية والملاحظة والتجربة فالاهتمام الأساسي للنظرية الإمبريقية هو السلوك الواقعي الذي يمكن ملاحظته وليس السلوك المرغوب أو المطلوب، فالنظرية الإمبريقية تتضمن الملاحظة والتعميم وتفسير السلوك الفعلي، وعن استعمالنا لمفهوم النظرية فإننا نعني به النظرية الامبريقية، والتي تشير إلى ذلك النظام من التعميمات المترابطة منطقيا والقابلة للاختبار في ارض الواقع ، وعلى هذا الأساس فإن مفهوم النظرية يحتوي على ثلاثة عناصر أساسية:

1- النظرية تحتوي على تعميمات تبرز وجود تشابهات وانتظامات بين متغيرين أو أكثر .

2- النظرية توضح العلاقات تحمل تفسيرات معينة للواقع.

3- النظرية قابلة للاختبار بمعنى تعميمات يتم وضعها بطريقة التي تمكن الباحث من اختبارها في أرض الواقع لإثبات وجود أو عدم وجود ما ينفيها .

ويرى هيمبل أن النظرية العلمية تتطلب :

1- تحديدا واضحا ودقيقا للمفاهيم الأساسية.

2- مجموعة من الافتراضات العامة.

3- الربط بين المقولات النظرية والظواهر الملحوظة.

4- قابلية النظرية للإختبار[13].

وبالتالي تعتبر النظرية هي بناء نظري يقوم على مسلمات معينة وعدد من المفاهيم الأساسية تربط بينها علاقات محددة لتفسير طائفة واسعة من الظواهر السياسية ذات الأهمية.

2- خطوات صياغة وبناء النظرية العلمية: إذا كانت النظريات مهمة للبحث العلمي الا أنه لا يمكن اكتشافها بمجرد النظر لساعات طويل في مخرجات جهاز الكمبيوتر، فكيف إذن يمكن بناء النظرية تقود بحثا إلى فهم ظواهر سياسية تهمنا؟، وماهي العمليات الإجرائية التي يمكن إتباعها[14]، ولهذا تتضمن عملية صياغة وبناء النظريات الامبريقية عدة عمليات مترابطة وتشمل عمليات تحديد مشكلة البحث والملاحظة والتعميم والاختبار والتطبيق، ورغم تشابك هذه العمليات، فإنه يمكن التمييز بينها من الناحية التحليلية حتى يمكن

[13] - محمد زاهي بشير المغيربي، المرجع نفسه، ص91.

[14] - محمد صفي الدين خربوش ، المرجع نفسه، ص 40

للدراسة كل عملية منها دراسة مفصلة... ورغم ترابط هذه العمليات إلا أنه يمكن ترتيبها حسب أولويتها وأسبقيتها من الناحية المنطقية والتطبيقية.

1- اختيار مشكلة البحث: تعتبر عملية اختيار مشكلة البحث إحدى العمليات الهامة ضمن إطار صياغة النظريات وتتضمن هذه العملية تحديد القضايا التي يتم صياغة النظريات حولها وتحديد أنماط الأسئلة التي يتم طرحها، ولعل ان صياغة النظرية تعني توضيح علاقات بين متغيرات معينة ومحاولة تفسير بعض الظواهر، وتبرز أهمية تحديد المشكلة من خلال الاختيار السليم للقضايا والمواضيع التي تبرز علاقات هامة وأساسية ووثيقة الصلة بالمشاكل المطروحة في حقل الدراسة وبشكل يعبر عن هذه العلاقات كما هي موجودة في أرض الواقع[15] .

2- الملاحظة المنتظمة: تشمل هذه العملية تكوين الطر المفاهيمية ووضع التصنيفات وبناء النماذج النظرية بحيث أن المعلومات والبيانات، التي يتم جمعها وتصنيفها من خلال عملية الوصف، وحيث أنه لا يوجد تفسير بدون وصف فإن عملية الوصف العلمي تكتسب أهمية عظمى في إطار صياغة النظريات، فالملاحظة الدقيقة المتأنية توفر الأساس الذي تقوم عليه التعميمات التي ينتج عنها بالتالي تفسيرات تؤدي في نهاية المر إلى الفهم، ورغم أنه لا يمكن إثبات صحة أية نظرية بصورة مطلقة فإنه كلما نجحت النظرية في مواجهة الاختبارات الدقيقة كلما ازدادت قوتها كأداة تفسيرية[16].

3- التعميم والاختبار: إن صياغة النظرية الامبريقية يقوم على التفاعل المتبادل بين عملية الاستقراء والاستنباط فالإدعاء بأن صياغة النظريات هي عبارة عن عملية استنباطية وان التعميمات يتم استنباطها ثم يتم اختبارها هو إدعاء لا يعبر عن الواقع العملي لعملية صياغة وبناء النظريات التي يتم فيها استخدام عمليتي الاستنباط والاستقراء بشكل متبادل ومستمر، إن التعميمات والنظريات تتم صياغتها أساسا من خلال الملاحظة والخبرة والأدلة العملية وتصبح التعميمات التي تمت صياغتها أساسا للنتائج التي يتم استنباطها، فهناك حركة متواصلة ومتبادلة بين البحث والفرضية بين الملاحظة والتعميم بين الواقع والنظرية، وفي هذا الصدد يشير هيمبل أن عمليتي الاستقراء والاستنباط لا يمكن الفصل بينهما وهما في حالة اعتماد متبادل بين العمليتين[17] .

4- تطبيق النظرية تختص الخطوة الأخيرة في عملية صياغة النظريات بتطبيقها في أرض الواقع ، فعن طريق استكشاف أنماط جديدة وتفسير عمليات معينة تساعدنا النظرية على التنبؤ ، وهذا بدوره يسمح بعملية التحكم والضبط فالنظرية تساهم بمجموعة من الخطوط العامة التي يؤسس عليها الفعل وتوضع بناءا عليه السياسات العامة.

---

[15] - محمد زاهي بشير المغيربي، المرجع نفسه، ص95

[16] - محمد زاهي بشير المغيربي، المرجع نفسه، ص ص95-97.

[17] - محمد زاهي بشير المغيربي، المرجع نفسه، ص 98.

ولذلك يجب أن تصاغ وتوظف النظرية من اجل تقديم الحلول للمشاكل التي تعرقل تقدم وسعادة الإنسان وفي مجال السياسة المقارنة فإن الاهتمام يجب أن يتركز حول صياغة النظريات الوثيقة الصلة بعلاقات السلطة والتغير والتي تضع السياسات العامة لمواجهة مشاكل التغير الاجتماعي والسياسي وغيرها من الأزمات التي تعرقل تقدم الإنسان وسعادته..

3- وظائف النظرية في السياسة المقارنة: يؤدي الإطار النظري دورا مركزيا في العملية البحثية من خلال الوظائف التالية:

1- توجيه الباحث في عمليات اختيار المعلومات والبيانات وتحليلها .
2- المساهمة في تقديم وتصنيف وصياغة المفاهيم وتحديد المفردات اللغة العلمية المستخدمة.
3- توثيق العلاقة بين البحث العلمي والواقع .
4- الوقوف على مدى الانتظام والتواتر في الحالات التي ندرسها وإمكانية بناء نماذج أو أنماط نظرية .
5- تعيين مواضع يمكن تقديم مساهمات فيها وسد ثغرات قائمة.

ان توجيه الباحث يعد من أهم وظائف النظرية التي توفر الإطار النظري المعتمد على إمكانيات ليس فقط لتوجيه الباحث ليركز على جوانب محددة بالذات بل ونوعية المعلومات المطلوبة والوقائع الأكثر ملائمة للدراسة، وفي هذا الصدد بذل علماء السياسة جهودا كبيرة في تحقيق تطورا المنهجي للعلم سعيا من أجل تعيين حدود الظواهر التي يدور حولها البحث لتكون بؤرة اهتمام الأولى لعلم السياسة حتى لا يختلط مجال الدراسة بالعلوم الاجتماعية الأخرى[18].

4- مشاكل وصعوبات التنظير في السياسة المقارنة :

1- افتقار علم السياسة المقارنة إلى إطار فكري ومعرفي متفق عليه داخل العلم ويقود عملية البحث ويحدد أولوياته واستراتيجياته، وهو الإطار الذي يزود النظرية بسلسلة من المسلمات والفرضيات المنهجية والفكرية اللازمة لتراكم البيانات والمعلومات.

2- عم وجود اتفاق حول المشاكل المهمة والوثيقة الصلة بموضوع الدراسة والتي يجب بحثها ولقد ترتب على ذلك أن أصبح علماء السياسة منشغلين بعملية صياغة إطارات فكرية ومفاهيمية متصارعة بدلا من القيام بأبحاث تطبيقية تحت مظلة إطار فكري ومنهجي متفق عليه.

3- إن العلاقات الجديدة التي تم اكتشافها لا يمكنه أن تضيف إلى التعميمات التي سبقتها إلا غذا كانت مرتبطة بها ارتباطا منطقيا ولذا يمكن القول إن أهمية وجود أطر فكرية عامة للبحث يبرر الوقت والجهد

[18] - عبد الغفار رشاد القصبي "أ" ، المرجع نفسه ، ص 386

الذي يبذله علماء السياسة من اجل صياغة مثل هذه الأطر الفكرية التحليلية على حساب البحث التطبيقي ، فالأبحاث الإمبريقية لن تؤد إلى إيجاد نظرية إمبريقية إلا إذا أجريت من خلال أطر فكرية موحدة.

4- صعوبة جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالظواهر السياسية إلى جانب معضلة قياس هذه المعلومات والبيانات.

5- هناك تراجعا منظما عن محاولة ضياغة التعميمات العامة المطلقة أو ما قد يسمى ببناء النظريات ذات المستوى العالي من التجريد والعمومية ، وأصبح هناك اتجاه عام لدى علماء السياسة نحو التركيز على مستوى أضيق من التعميمات من حيث التجريد أو العمومية

من خلال ماسبق يبدو جليا أن التنظير يحتل اهمية قصوى في السياسة المقارنة ذلك أن التنظير يحمل معنى يجعل الباحث يحاول التفسير وأن يبحث من أجل الفهم وإستخدام النظريات حينئذ يمكن من جمع المعلومات وتجميع الوقائع وتصنيف وترتيب وتنظيم الظواهر وايضا اختبار الفروض ، فالنظريات في أحد معانيها هي افتراضات أو مجموعة إفتراضات، يجب أن تكون قابلة للاختبار، بمعنى إطار التحليل لا يشكل نظرية علمية مالم يتضمن افتراضات مترابطة ممكن اختبارها حول العالم الواقعي الامر الذي يفرض ترابطا وثيقا في التحليل وتجميع البيانات والوصف التصنيف[19]، واستناد إلى هذا فإن بناء النظرية هي أساس تطور العلم هي نتاج عملية تفاعل المستمر بين التخمين والأدلة، بين التفكير والبحث، وهي تتطلب كل من المهارات الخلاقة والبحث الإمبريقي الدقيق [20].

[19] - عبد الغفار رشاد القصبي "أ"، المرجع نفسه ، ص ص 386-387.
[20] - صفي الدين خربوش ، المرجع نفسه،ص 62.

المحاضرة 03: الأصول الابستمولوجية لنظريات السياسة المقارنة.

إن تفحص أدبيات حقل السياسة المقارنة يبرز وجود صراع واختلاف أعمق وأقدم على المستوى الابستمولوجي المعرفي بين النظريات والاتجاهات المتضاربة حول طبيعة المعرفة الإنسانية بصفة عامة، لقد أدت المدرسة السلوكية إلى بروز وسيطرة مدخل واتجاه بحثي ترجع جذوره الأبستمولوجيا الى المدرسة الوضعية، ولكن في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات برز اتجاه معارض ومضاد لهذا والمتمثل في المدرسة التاريخية [21]، وعلى هذا الأساس تبرز فلسفة العلم كأحد المصادر السياسية كأحد المصادر السياسية للآراء والتصورات السائدة في السياسة المقارنة حول منهاجية البحث السياسي، ولعل أن التطورات والصراعات التي شهدتها فلسفة العلم كان لها تأثير على حقل السياسة المقارنة وعلى التصورات الذهنية لتصورات روادها الذي لم يعد أمامهم أي خيار سوى متابعة التطورات التي تحدث في فلسفة العلم، وان يتخذوا موقفا من الصراع الفكري الدائر.، إن تفحص ومناقشة المجادلات الفلسفية والفكرية وتاريخها تساعدنا على الوصول إلى فهم جديد ومباشر للحياة السياسية ، ومن هذا المنطلق تأتي ضرورة الاهتمام بالأصول الفكرية والابستمولوجية للجدل الدائر في السياسة المقارنة حول طبيعة البحث السياسي ومنهاجيته .

1- المدرسة الوضعية : هي عبارة عن حركة فكرية وفلسفية ترى أن المعرفة يتم خلقها وليس اكتشافها، ولهذا فإن رواد الاتجاه الوضعي ينتمون إلى تقاليد تقوم على الإعجاب بالعلوم الامبريقية الحديثة وتعبر نظرياتهم المعرفية على هذا الإعجاب من خلال تأييدهم لمنهج العلم الحديث وسعيه لتطبيق المنهج التجريبي، وينطلق رواد هذه الاتجاه الإبستمولوجي من حقيقة مفادها أن تحصيل الإنسان للمعرفة والحقائق الكونية ومعرفته بها لا يكون إلا بالتجربة الحسية وحدها، ومعنى ذلك أن الحس المشاهد لا غيره هو مصدر المعرفة الحقيقية اليقينية ، ففي العالم الحسي تكمن حقائق الأشياء أما انتزاع المعرفة مما وراء الظواهر الطبيعية الحسية ، والبحث عن العلة في هذا المجال فأمر يجب ان يرفض ، وبهذا تكون كل نظرية أو كل فكرة عن وجود له طابع الحقيقة فيما وراء الحس نظرية أو فكرة مستحيلة[22].

إن فهم الأسس الابستمولوجية للمدرسة الوضعية يتطلب تحليل تصور أدبيات هذه المدرسة لمفهوم العلم الحديث والتي تتميز في عمومها بسعيها لوضع صياغات عامة حول شروط وأسباب وقوع الأحداث المختلفة في العالم وفي الطبيعة ، وبالتالي تصبح الشروط أو المبادئ العامة هي أساس تفسير هذه الأحداث

[21] - محمد زاهي بشير المغيربي ، قراءات في السياسة المقارنة ، منشورات جامعة قايونس ، بنغازي ، ط1994،1،ص51.
[22] - محمد أحمد مفتي ، المنهجية السياسية الغربية : تحليل نقدي، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد05 ، العدد02، جامعة الكويت، 1987،ص86.

والتنبؤ بها، باعتبار أن تصورات العلم الامبريقي تتطابق مع العالم ومع الطبيعة كما يحس بها الأفراد من خلال الملاحظة الإمبريقية وينتج عن ذلك أن التعميمات والمقولات العلمية المختلفة يتم اختبارها والتحقق منها بأدلة إمبريقية أي من خلال حقائق ووقائع الخبرة وبالدرجة التي تكون فيها المبادئ العلمية مستندة على أسس موضوعية من الخبرة الحسية، فإنها ستكون مستقلة فعليا عن إطار الزمان والمكان والظروف ولو أنها ستظل دائما عرضة لتعديل على ضوء الخبرات اللاحقة.

وتأسيسا على ذلك فإن الملاحظة واللغة الدقيقة (دقة المفاهيم) والعلاقات المنطقية والقابلية للاختبار تمثل الأساس المشترك للتحليل والبحث العلمي ومن خلال هذا صاغ الوضعيون المنطقيون منهجا علميا يمكن تطبيقه على كل أشكال وأنواع البحث والمعرفة، وهو المنهج الافتراضي والاستنباطي الذي ينص على أن كل الفرضيات العلمية تعبر عن علاقات منطقية وواضحة بين ظواهر يمكن ملاحظتها، وأن هذه الفرضيات يمكن اختبارها على ارض الواقع وبعد ذلك يمكن قبولها أو تعديلها أو رفضها طبقا لهذا الاختبار.

ونتيجة للتطور الذي حققته العلوم الطبيعية جعل الاهتمام بالنسبة والحتمية في مجال العلوم الاجتماعية إلى إرساء دعائم المنهج العلمي الاستقرائي الذي كان مقصورا على دراسة الظواهر الطبيعية دون الاجتماعية وإهتم مونتيسكيو بالتحليل الوضعي التجريبي للظواهر الاجتماعية وذلك بتركيزه على دراسة ما هو كائن لا ما يجب ان يكون[23]، وعلى هذا الأساس أصبحت الوظيفة الأساسية للسياسة المقارنة هي فهم العمليات السياسية وأن قيمة اي منهج للبحث السياسي تتحدد من خلال قدرته على المساعدة في فهم الظواهر والعمليات السياسية فغنه من الصعب على الباحث السياسي في وقتنا الحالي أن يفهم العلاقات بين ظواهر الحياة السياسية، وان يرى الأمور والأحداث السياسية كما تحدث بالفعل في ارض الواقع، وبعبارة أخرى فإن البحث السياسي مطالب بأن يحدد أرائه المسبقة وتصوراته الموروثة حول السياسة وحول العلم ، وأن يعرضها على للبحث والتمحيص النقدي وذلك حتى يتمكن من رؤية وفهم الأمور والعمليات السياسية كما تحدث في أرض الواقع[24]،

ولعل أن الأثر الكبير الذي تركه التراث الوضعي النطقي الذي يؤكد على فصل القيم عن العلم وكتابات ماكس فيبر التي تم نقلها إلى الولايات المتحدة من العلماء الأوروبيين اللاجئين الهاربين من جحيم الحرب العالمية الثانية في أوروبا، وفي هذا السياق تنامى تأثير السلوكيين الوضعيين داخل المدرسة السلوكية والذي هم وثيقوا الصلة بالسلوكيين النظريين إلا أنه حظي بدرجة من الأهمية الكبيرة فقد هدف إلى تحويل الدارسات السياسية إلى علم قابل للتحقق من خلال تشجيع طلاب السياسة على توظيف المنهجية العلمية الطبيعية واعتبار السلوكية مرادفا للطبيعة العلمية للسياسة[25]، ومن خلال هذا يظهر جليا تأثير المدرسة الوضعية على السياسة

---

[23] - محمد أحمد مفتي ، المرجع نفسه، ص65.

[24] - محمد زاهي بشير المغيربي ، المرجع نفسه، ص 67.

[25] - عبد الله جمعان سعد الغامدي، تحولات النماذج المعرفية في علم السياسة خلال نصف قرن، مجلة شؤون اجتماعية، مجلد23 ، العدد 92،2006، ص13

المقارنة في المرحلة السلوكية في ظهور باحثين سلوكيين وضعيين أكدوا على ضرورة فصل القيم عن العلم من خلال وعلى هذا الأساس قامت السلوكيون بالبحث المنظم عن تعميمات وقوانين عامة عن طريق صياغة النظريات التجريبية والتحليل التقني وإثباتها من أجل تحقيق ذلك الفرض وترتكز على قاعدتين، تدور الأولى حول صياغة المفاهيم والفرضيات وشرحها بطريقة منظمة بينما تركز الثانية على طرق البحث الامبريقية [26]، في هذا الصدد يتفق السلوكيون على أن الآراء والأحكام القيمية هي أحكام نسبية تتحدد بالزمان والمكان ولكنهم يعتقدون أن إمكانية الوصول إلى معرفة موضوعية حول ما يحدث بالفعل في الحياة السياسية، بإتباع منهاجية العلم الحديث وكان يبدوا لهم التقاليد الإمبريقية توفر أساسا قويا ومتينا لعلم الحقيقي للسياسة ،حيث كان السلوكيين أكثر هوسا بالتفاصيل وأكثر صرامة في أمبريقيتهم ولذا فهم يفضلون في الغالب استخدام نماذج التحليل الإحصائية والحسابية والإقتصادية لأنها تسمح بقدر من التحليل الأمبريقي الدقيق للظاهرة السياسية ونظرا لتركيزها على التجريبية فإن السلوكية الوضعية تميل غلى رفض التحليل التاريخي لأنها ترى من غير المنطقي البحث في الماضي عن (تفسيرات ورؤى وافكار حول شؤون السياسة) عندما تكون الملاحظة الطريق الأكثر اعتمادا للوصول إلى المعرفة[27].

على الرغم من هيمنة الحركة الوضعية السلوكية على السياسة المقارنة واكتسابها دفعا جديدا في الخمسينات والستينيات فإنه كان من المتوقع أن تتعرض هذه الحركة لانتقادات لاذعة في أواخر الستينيات حيث أن المغالاة في إتباع هذا التوجه الإبستمولوجي في دراسة الظواهر السياسية أفرغها من محتواها وهي القيم والخبرة التاريخية التي لها تأثير على تشكيل الوعي السياسي للفرد .

2- **المدرسة التاريخية:** إن مصطلح التاريخية يتم استخدامه للدلالة على وجهة النظر الابستمولوجية التي ترى أن المعرفة الانسانية هي معرفة نسبية محكومة ومقيدة بالإطار الزماني والمكاني، وبهذا المعنى تم التشكيك في أطروحات الوضعيين الذين تجاهلوا الصراع والجدل السائد حول طبيعة العلم داخل فلسفة العلم والناتجة عن الصراع العميق والواسع على حول طبيعة المعرفة الإنسانية، ولذلك نجد أن هذا الاتجاه الإبستمولوجي حول المعرفة قد ترك تأثير عميق على علماء التاريخ الأمريكيين مع بدايات القرن العشرين، وضمن هذا الاتجاه وجه "دافيد ايستون" في كتاباته المبكرة نقدا شديدا للتوجه السلوكي الوضعي واعتبره أحد الأسباب الرئيسية لتدهور النظرية السياسية الحديثة.

في هذا الصدد تشير بعض الأدبيات إلى أن الطريقة التي تم بها تعريف موضوع العلوم السياسية تختلف بشكل أساسي عن كل من الاقتصاد وعلم الاجتماع بطريقة رئيسية أخرى. حددت هذه التخصصات الشقيقة نفسها من خلال الاختيارات التي تحركها النظرية: حيث يقدم الاقتصاد إعادة توجيه للنظرية الكلاسيكية، كما

[26] - محمد أحمد مفتي، المرجع نفسه، ص ص 70-72.
[27] - عبد الله جمعان سعد الغامدي، المرجع نفسه، 15.

يسعى علم الاجتماع إلى توسيع النظرية الكلاسيكية. في المقابل، كانت عملية التمايز بين العلوم السياسية والتاريخ إلى حد كبير مسألة اقتطاع مجال متميز تجريبيًا تضمنت رفضًا قاطعا وليس إعادة صياغة للنظريات الأوروبية الكبرى وفلسفات التاريخ. باختصار العلوم السياسية ولدت من رحم التاريخ ونتيجة للجهود المبذولة للتمييز بين دراسة السياسة ودراسة التاريخ لكن ولادة هذا التصور التحليلي الجديد استلزم أيضًا القطيعة مع التقليد الكلاسيكي بدلًا من إعادة صياغته[28]. بهذا الخصوص يعترض أنصار الفكر التاريخي على الفكر الوضعي على أساس أنه لا يمكن الحصول على بيانات عن الادراكات في المواقف المحايدة ، فالعقل إيجابيا وليس سلبيا، فهو يختار ويؤثر في الخبرة طبقا للوعي السابق ، ولا يستطيع المرء أن يحدد ما إذا كان مصدر الخبرة متوافقا مع الواقع الموضوعي للعالم ، أكثر من ذلك هناك وجهات نظر متعددة عن الواقع الموضوعي وليس وجهة نظر واحدة ، فالحقيقة نسبية بمعنى أنها تعتمد على النظرة الكلية المسيطرة على المرحلة أو الثقافة التي ينتمي إليها الفرد ومن ثم فالنظرات الكلية زمنية ونسبية وليست مطلقة[29]، ولقد برزت هذه المدرسة في إطار الثورة التي شهدتها الفلسفة مع اسهامات الفيلسوف إيمانويل كانط في القرن 19 مع كل من هيجل ماركس ونيتشة وتختلف المدرسة التاريخية عن المدرسة الوضعية في الأسس والعناصر التالية:

1- عدم الإدراك المباشر للبيانات والمعطيات الحسية الخالصة .

2- الخاصية التاريخية للعقل الانساني.

3- نسبية الحقيقة .

يتضح من هنا أن المدرسة التاريخية تتحدى بصورة مباشرة المقولات التي قدمتها المدرسة الوضعية باسم العلم الحديث، ومن خلال مقارنة العلوم الطبيعية والدراسات الانسانية توصل التاريخيون إلى أن اكتشافات العلم الطبيعي تتطور وتنمو تراكميا وتكتسب صحة ومصداقية غير مقيدة في الزمان والمكان لأنها تتعامل فقط مع الأمور والأشياء الخارجية ، إن الموقف أو الوضع التاريخي للعالم الطبيعي وطموحاته وقيمه لا تؤثر على أحكامه ، ولكن فهم وتصور معنى التعبيرات الانسانية يتطلب تأويلا وفهما من جانب الباحث والذي سيتأثر ويتشكل بالضرورة بوجهات نظره وقيمه .

إن المنظور التاريخي للباحث يبرز في التصنيفات والمعاني التي يستعملها وفي مبادئ وأسس الاختيار وفي تقييماته ، إن طبيعة الروح وروح العصر الذي يعيش فيه لا بد أن وأن تلون وتشكل كيفية تأويله للأمور الإنسانية، ونظرا لأنه يمكن لأية وجهة نظر أن تدعي الصدق أو الصحة المطلقة فإن تأويله سيكون بالضرورة

---

[28] - Gerardo L. Munck. THE PAST AND PRESENT OF COMPARATIVE POLITICS. *Passion,* Craft, and Method in Comparative Politics (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, forthcoming, 2007).p06.

[29] - محمد أحمد مفتي، المرجع نفسه، ص 79.

وقتيا ونسبيا. وبهذا المعنى فإن المدرسة التاريخية تستند على مبادئ تتمثل في تطبيق المنهج العلمي حتى في مجال العلوم الطبيعية سيكون نسبيا ومتأثرا بمنظور العالم الطبيعي ووجهة نظره ولذا من الممكن الاستنتاج بأن حتى نظريات وتفسيرات العلوم الطبيعية تستند على افتراضات مسبقة حول الإنسان والعالم، وهي افتراضات متغيرة وتحكمية وغير عقلانية وبالتالي هذا التفسير أو التأويل الجديد للعلوم الطبيعية وفقا لمبادئ المدرسة التاريخية بدأ في الظهور في إطار فلسفة العلوم منذ بداية الستينيات.

تأثير الاتجاه التاريخي في السياسة المقارنة : لقد اختلف رواد السياسة المقارنة في مواقفهم تجاه مقولات ومسلمات المدرسة التاريخية فقد احتضن البعض منهم فكرة النسبية وبصورة مطلقة، بينما عارض البعض الآخر فكرة أن المعرفة الحقيقية أو النهائية هي أمر مستحيل، وعموما فإن العلماء والمفكرين السياسيين تأثروا بالمدرسة التاريخية الذين إهتموا كثيرا بالديناميكيات الاجتماعية وخاصة في نظرية التطور التي ساعدت مثلا المفكر مونتسكيو كثيراً باعتباره من المؤرخين السياسيين الأقل تخمينا وخيالاً ومن الذين يتسمون بطرح متزن. ولذلك فإن أن الاهتمام بالنظرية كان واسعة النطاق ينبع جزء كبير منه من النزعة التاريخية وأفكارها[30]. التي كانت مصدرا لثلاثة اتجاهات إبستمولوجية كبرى وهي:

1- الاتجاه المضاد للمدرسة الوضعية .

2- آراء ومواقف كارل مانهايم وفي تصوراته حول الإيديولوجية والتي يعتبر الأفكار ذات طبيعة إيديولوجية محددة اجتماعيا ومتغيرة تاريخيا ، وهي تفسر البيئة بطريقة تتطابق مع ذلك المنظور .

3- آراء وأفكار فريدريك نيتشة والذي يعبر عن فقدان الإنسان للثقة والإيمان بإمكانية الوصول إلى المعرفة النهائية في المجال الأخلاقي والسياسي، وأدت إسهاماته إلى التقليل من أهمية الفلسفة السياسية التقليدية من خلال تبيان أنه من المستحيل تحدي بصورة يقينية ماهو عادل وجيد للإنسان. [31] .

بناءا على هذا يتم تسليط الضوء على تأثير المدرسة التاريخية يتطلب الأمر العودة إلى الإنتقادات الموجهة لأطروحات المدرسة السلوكية المتأثر بشكل كبير بالاتجاه الوضعي والتي استندت على فكرة مركزية مفادها وجود اتفاق عام في فلسفة العلم حول تصور ومفهوم المدرسة الوضعية للبحث العلمي وفي هذا السياق شكك جون جونل في عدد من الأسس التي يستند إليها المفهوم الوضعي للعلم وعلى وجه الخصوص النموذج الإستنباطي للتفسير وفي هذا الإطار يرى جون جونل أن النموذج الاستنباطي للتفسير لا يعبر تعبيرا صحيحا عن واقع ومنطق البحث في العلم الطبيعي ولذلك لا يوجد أساس للتأكيد على حقيقة أن العلوم الاجتماعية يجب أن تتطابق مع هذا المنطق وتتبع نهجه ، ولذلك فإن أسس البحث العلمي في اي حقل من الحقول المعرفية يجب

[30] -Harry Eckstein.A Perspective on Comparative Politics, Past and Present. Research Schools and Modes of Explanation.2008. p11-

[31] -محمد زاهي بشير المغيربي، المرجع نفسه، 73.

ان يتم تحديدها عن طريق العلماء المتخصصين في ذلك الحقل وليس عن طريق جهات خارجة عنه. فالمسائل الإنسانية تختلف اختلافا أساسيا عن الأمور والمسائل غير الإنسانية لذلك يجب العمل على فهمها عن طريق مناهج بحث مختلفة عن تلك المناهج المستخدمة في العلوم الطبيعية[32].

على الرغم من أن التاريخية فقدت مصداقيتها منذ فترة طويلة فإن مجال السياسة المقارنة يدين بالكثير لهذه المرحلة في الفكر الاجتماعي الغربي، حيث لا يزال العديد من مفاهيمها مستخدمًا بشكل مثمر وعلى سبيل المثال نجد مفهوم «الطبقة»، التي لا تزال العديد من مشكلاتها تثار وعلى رأسها المشكلات المتعلقة بالعلاقات بين السياسة والتنمية الاقتصادية، والسياسة والتعليم، والسياسة "ثقافات" المجتمعات، وبهذا الخصوص لفتت النظريات التاريخية الانتباه أيضًا ولو بصورة قليلة إلى بانوراما واسعة من التجربة السياسية[33]، وهذا ما تعكسه المدرسة ما بعد السلوكية تأثرها بالأبستمولوجيا التاريخية التي تنتمي فكريا إلى الفلسفة الماركسية التي من أهم مداخلها النظرية: مدخل التحليل الطبقي مدخل الاقتصاد السياسي ومدخل التبعية[34].

خلاصة : يتضح مما سبق أن المدرسة التاريخية تتفق مع الفلسفة التقليدية خلافا للمدرسة الوضعية ، وتبعا لذلك فإن المنهج العلمي الذي صاغته الوضعية لا يستطيع تبيان ماهو انساني وما يدور حول الإنسان والمجتمع، ومن جهة أخرى فإن المدرسة الوضعية وخلافا للمدرسة التاريخية تنكر إمكانية وجود معرفة حقيقية لما هو جيد وعادل وللمعايير والقيم التي يجب أن تقود وتوجه الخيارات السياسية، في المقابل تشكك المدرسة التاريخية في إمكانية المعرفة الموضوعية للوقائع والقيم فإنها تخطو خطوة راديكالية أبعد من المدرسة الوضعية ومن النظريات التقليدية للمعرفة.

وكما أن المدرسة الوضعية تتفقان في معارضتهما للفلسفة السياسية التقليدية التي كانت تهدف إلى الوصول إلى معرفة ماهية النظام السياسي العادل والجيد، حيث تستند المدرسة الوضعية على أساس أن الأحكام القيمية لا يمكن التحقق منها امبريقيا، بينما تصر المدرسة التاريخية على أن القيم هي عمليات خلق فردية أو اجتماعية ولا يوجد لها تأييد في الطبيعة، من جانب آخر يمكن ملاحظة أن المدرسة التقليدية تتفق مع المدرسة مابعد السلوكية في أن التقييم أساس الفهم وأن الأغراض والأمور الإنسانية لا يمكن فهمها بمعزل عن الأحكام القيمية حول ما هو جيد وما هو سيئ ولذل فإن تقدم حقل السياسة المقارنة سيتوقف بدرجة كبيرة على مدى إمكانية نجاح هذه الاتجاهات والإبستمولوجية المتصارعة في الوصول إلى تركيبة وتوليفة تجمع بين مزايا ونقاط قوة كل مدخل من هذه المداخل ، في الوقت الذي تتجنب فيه عيوبه ونقاط ضعفها وبالتالي لا يمكن

---

[32] - محمد زاهي بشير المغيربي، المرجع نفسه، ص ص74-75..

[33] -Harry Eckstein.op cit. p11

[34] - محمد زاهي بشير المغيربي، المرجع نفسه، ص 79.

حصر مجال التحليل في السياسة المقارنة ضمن نطاق وحيز معرف ضيق لا يمكن له فهم واستيعاب السلوك السياسي للإنسان [35] .

يكون التنظير السياسي عمليًا عندما يطبق تلك النظريات في الحكم أو الوصف. ويجعل النظرية تكون مميزة عندما تتخلى عن الحكم على السلوك السياسي أو وصفه من أجل فهمه وتفسيره. إذا لم ينجح المنظر تمامًا في هذا الجهد، فلن يتمكن إلا المزيد من التنظير من معالجة الخلل. وبالتالي، فإن التنظير السياسي ليس هو نفسه الانخراط في السياسة، وبقدر ما يكون التنظير سياسيًا في حد ذاته، فإنه يعجز عن أن يكون نظريًا. إن عقلانية النظرية السياسية لا تعني عقلنة العملية للسياسة ولا العقلانية العلمية أو التاريخية التي تحدد أنماط البحث تلك، ولكن العقلانية المتشككة (قد يقول أوكشوت، "غير المشروطة") التي تميز الفلسفة الحقيقية عن أنواع البحث الأخرى. ومن هذا المنظور فإن المساهمة المميزة للنظرية السياسية في المعرفة لا تتمثل في توليد الأيديولوجيات أو التوصية بالسياسات بل في تحسين فهمنا للأشكال المختلفة التي يمكن أن تتخذها العقلانية في السياسة وحدود كل منها[36]

المحاضرة 04: الإتجاه العقلاني في السياسة المقارنة.

إن المنظور التقليدي للعلم يعتبر العلم مؤسسة منطقية عقلانية وتقدمية فعندما تخفق نظريات قديمة تصاغ اخرى جديدة ويتم تبنيها لقدرتها التفسيرية الأقوى، وفي إطار التفكير العلمي تعد العقلانية هي العملية الاساسية التي تعطي للأفكار القدرة على التأثير في الحركة الاجتماعية، كماأنها تعطي دينامية داخلية للتغير من أجل نظم الافكار، وبالتالي فالعقلانية واحدة من المصادر لتغيير الافكار بالأفكار ، ومن خلالها تكتسب الافكار الاستقرار والاستقلال فيما يتعلق بالعالم الاجتماعي ، وبهذا المعنى العقلانية تحقق وتوضح الانتظام والتكامل للأفكار ومن خلال ذلك تمنح للمجتمعات أو نماذج مثالية يتحقق من خلال هذه الاطر الحركة والتغيير[37] .

ومن هذا المنطلق نجد أن نظريات السياسة المقارنة تستند إلى خلفية المنظور العقلاني الذي هيمن طيلة فترة طويلة خلال المرحلة التقليدية على الأفكار السياسية المتداولة خلال هذه المرحلة وعلى الرغم من محاولة رواد المدرسة السلوكية تجاوزه باعتباره يمثل فكرا قيميا مثاليا إلا أن هذا الإتجاه النظري الواسع تمكن من العودة مجددا منذ ثلاثة عقود من الزمن مع حدوث الثورة مابعد السلوكية أين تمكن من العودة بقوة ليكون سندا مهما للعديد من المنظرين في مجال السياسة المقارنة، ولعل أن عودة هذا إنتعاش الإتجاه العقلاني يأتي في سياق الانتقادات الموجهة للمدرسة السلوكية والذي جاء بخلفية اقتصادية خرجت من عباءة هذه المدرسة عبر الأخذ بتوجه الاختيار العقلاني في دراسة السياسة والذي يؤكد أنصاره على قلة اهتمامهم بالثقافة أو التنمية

---

[35] - محمد زاهي بشير المغيربي، المرجع نفسه، ص 80.

[36] - T. Nardin. Op cit . p189.

[37] - عبد الغفار رشاد القصبي"ب"، التطور السياسي والتحول الديمقراطي،ط1، جامعة القاهرة ، 2006، ص ص 55-56.

مفترضين بأنه يمكن توقع السلوك السياسي بشكل عام من خلال التعرف على مصالح وتفضيلات أطراف العلاقة المعنية الذين سوف يختارون بعقلانية تعظيم مصالحهم[38].

1- **أسس ومنطلقات الاتجاه العقلاني:** تعود جذور هذا الفكر إلى الفلسفي المثالي خاصة لدى الفلاسفة الألمان العقلانيين وعلى رأسهم فريديك هيجل الذي يعد الفيلسوف الغربي الوحيد الذي أفرد للدولة حيزا واسعا ضمن منظومة فلسفية شاملة، فكما يعتبرها في تأملاته الفلسفية بأنها تجسيدا لفكرة الأخلاق الاجتماعية العمومية أو ما يستحق أن يسمى عرفا أخلاقيا ويصفها بانها قمة العقلانية وقمة نظام الحق والدولة العقلانية هي التي ترعى الصالح العالم، ومادام أن الدولة تجسد الأخلاق العمومية فهي تمثل آخر تجليات العقل الموضوعي ويشكل تجسيد الدولة للأخلاق العمومية انتقالا من المجتمع البورجوازي الفردي إلى الدولة بوصفها مجتمعا مؤلفا من المواطنين لا من مجرد افراد[39] .

بناء على هذا يقوم هذا الاتجاه النظري على قيم واحكام حول ما ينبغي ان يكون عليه العالم وما ينبغي على الحكومات أن تفعله، في هذ الصدد مثلت الانماط المثالية للسلطة أهمية واضحة ضمن هذه الافكار والصياغة وهنا نجد أفكار ما كس فيبر التي تدور حول العقلانية " الرشادة" القانونية والتي لها أثر كبير في تطور الحضارة البشرية، وفي هذا السياق تعرض التيار العقلاني لتطورات أبستمولوجيا وتحولات نظرية تماشيا والتحولات التي عرفها حقل السياسة المقارنة ولقد تطور هذا التيار على مرحلتين تمثلهما مدرستين وهما :

1- **الفلسفة العقلانية المثالية:** تركز هذه النظرية على الاعتبارات الاقتصادية والسلوك العقلاني في عملية صنع القرار وكيفية اتخاذ صناع القرار للقرارات عقلانية في الأوضاع المعقدة ما يجعل عملية صنع القرار تتميز بأربعة خصائص:

أ- يتشارك العقلانيون في جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالقرار ومن خلالها يتم التعرف على المشاكل المطروحة معرفة تامة باستخدام الوسائل المناسبة للمسح المنهجي التي تساعد على تفضيل أهداف السياسات وبتحديدها وتصنيفها وباختيار الهدف الأكثر كفاءة وفعالية.

ب- الأخذ في الحسبان نتائج الأفعال التي يقوم بها صانع القرار ومقارنة تكلفتها مع منافعها مع الاستراتيجيات البديلة.

ج- تنفيذ الاستراتيجية المفضلة والتي تتميز بقلة التكلفة والأكثر نفعا.

---

[38] - عبد الله جمعان محمد الغامدي ، تحولات النماذج المعرفية في علم السياسة خلال نصف قرن، مجلة شؤون اجتماعية، مجلد23 ، العدد 2006،92،ص 31.

[39] - عزمي بشارة، مسألة الدولة(أطروحة في الفلسفة والنظرية والسياقات)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2023، ص ص188-189.

د- عقلانية الأفراد تسمح لهم باستبعاد جميع المشاعر والعواطف التي من شانها أن تشوش على اختياراتهم وبتقييم سياساتهم وتحسين أفعالهم في المستقبل عبر التعلم من التجربة [40].

في هذا الإطار يمكن تقديم صنفين من العقلانية وهما: العقلانية المطلقة والعقلانية النسبية فالأولى هي عملية تسعى إلى إيجاد معايير شخصية وجماعية مقبولة أما الثانية فهي تربط بين الحسابات العقلية مع الفاعلين الآخرين، وفقا لهذا فإن السياسة العامة عملية جماعية عقلانية تسعى إلى تحقيق الفعالية عبر التحكم العقلاني في الظروف العامة عبر التحرر من المشاعر والتخمينات الذاتية المؤثرة على عملية صنع القرار وتقييمه، فالاعتبارات الشخصية تؤثر مثلا في الحسابات العلمية وفي تحديد الأهداف وحتى في توجيه العمل الحكومي وإحداثها للاختلافات، أما القرارات المتخذة وفقا لاعتبارات العقلانية وضبط النفس بإمكانها أن تؤدي إلى معالجة المشاكل وتحديد البدائل وتقديم الحلول الأفضل والتفاؤل بشأنها وتعظيم العوائد، وبالتالي قاعدة التكلفة والمنفعة تهيكل عملية اتخاذ القرار وتجعل عملية صنع السياسة العامة عملية تتحرى العقلانية[41].

2- **النظرية العقلانية البيروقراطية:** يعود الفضل إلى ماكس فيبر في صياغة مفهوم للسياسة سائد حتى في الآونة الراهنة ، وفي التحديد للعلاقة بين العلم والسياسة أو بالأحرى بين السياسة والأخلاق، بهذا الخصوص اعتبر تالكوت بارسونز أن مساهمات ماكس فيبر تكتسي أهمية فكرية كبيرة تكمن أهميتها في أنها تعتبر بمثابة نظرة تطورية لتنمية المجتمع الانساني[42]. وبالنسبة لماكس فيبر يعد العلم ذو طابع مميز يتسم بعدم التحيز مما يجبرنا على التفريق الصارم بين العلم التجريبي وبين السياسة التي تتسم بالتحيز، وينطلق ماكس فيبر في عمله المنهجي من فكرة النموذج التالي : حيث أن النماذج المثالية ليست بالصورة المتطابقة تماما مع الواقع وإنما هي وسائل فكرية مكتسبة لتخفيف من حالة التعقيد الإدراكي" بغرض الاستيعاب الفكري للمعطيات التجريبية"، والسياسة بهذا المعنى لا تنطلق من موضوعتها وأهدافها ومهامها –طبقا لمفهومه العلمي- بل يحددها من خلال الوسائل المتبعة في نطاقها والوسيلة النمطية المستخدمة في السياسة ""ممارسة العنف الجسدي" بينما يكمن النمط المميز للعمل السياسي في الصراع على السلطة[43].

وكما تعتبر أدبيات السياسة المقارنة أن ماكس فيبر يعد من رواد الاتجاه العقلاني الحديث والذي يحتل حاليا مكانة كبيرة في السياسة المقارنة، حيث بنى نظرية سياسية واسعة النطاق إهتم فيها بعلاقات القوة الفعلية أكثر من اهتمامهم بالوثائق الدستورية وكان كثير الإهتمام بالأنماط الفعلية المتكررة للسلطة الموروثة أكثر من

---

[40] - Jan Van Deth and Keneth Newton. Fondations of comparative politics. UK: Cambridge Université press.2005.p279.

[41]- Jean Claude Thoening. « Politique publique et action publique ». Revue internationale de politique comparée, 2008. p04.

[42] - عبد الغفار رشاد القصبي"ب"، المرجع نفسه، ص ص 55-56.

[43] - أندرياس فير إيكه و بيرند ماير هوفر، فرانتس كوهوت، أطلس العلوم السياسية، ترجمة سامي أو يحيى، ط1، المكتبة الشرقية، ، بيروت، 2012،ص69.

اهتمامه بالفروق الرسمية بين أنواع الحكومة[44]، ولهذا يعتبر اقتراب فيبر في المقارنة انعكاسا لمرحلة إنتقالية في العلم والمعرفة العلمية حيث مثل منطلقا للسلوكية وكذلك لما بعدها فقد رفض ما كس فيبر ذلك النوع من الأمبريقية التاريخية التي نتج عنها المنهج المقارن عند دوركايم ، كذلك رفض المقارنات القائمة على القوانين والتشريعات وإستخدامها في الوصول إلى تعميمات وقوانين عامة، وحرص على فهم الظاهرة من خلال مقارنة الحالات الفردية لأنه يرى أن العلم لا يستطيع وصف الحقيقة كما هي في الواقع حيث لا توجد معرفة تخلو من افتراضات أولية أو مسلمات، وهذا يثير إشكالية مؤداها أن فهم وتفسير الظاهرة معينة يتم بوضعها داخل مفهوم او مفاهيم عامة ، مما يعني قطع او بتر اجزاء منها قد تعطي للظاهرة اصالتها وماهيتها ، وقد حاول ماكس فيبر حل هذه المشكلة بإيجاد انماط مثالية التي بناها باتباع الخطوات التالية :

1- التركيز على الاختلافات بين الوحدات موضع المقارنة أكثر من التشابهات لاعتقاده بأن التطور التاريخي لا يسير دائما في طريق واحد وإن كان هناك بعض التشابه.

2- جمع المادة الإمبريقية التاريخية وهضمها واستيعابها على اعتبار أنها ضرورة أساسية لبناء النمط المثالي .

3- المقارنة المبنية على تفسيرات سببية مطلقة وذلك لأن المؤثر له اكثر من اثر العلوم الاجتماعية ومن ثم لابد من البحث والتأصيل لتحديد الأثر الحقيقي .

4- التركيز على الأنماط المثالية في السياسة لاعتقاده أن اشكال الحكم تؤثر في كل من التراتب الاجتماعي والاقتصادي في نفس الوقت[45].

وعلى هذا الأساس يبدوا أن تأثير عقلانية ماكس فيبر في المجال السياسة المقارنة جليا يبرز في النظرية البيروقراطية "الفيبرية" تمثل منظورا للعقلنة السياسية العاكسة لخصائص السلوك والممارسة السياسية، وأنماط المشروعية السياسية في الدولة الحديثة، وعقلنة الدولة الحديثة من خلال إسباغ الطابع العقلاني الرشيد على الرأسمالية الاوروبية في نهاية القرن 19 وإسباغ الطابع المؤسسي التدريجي على البرلمان والتي تشكل كلها عناصر متكاملة لنموذج الدولة الحديثة التي تتسم بالكفاءة الادارية التي تتحقق من خلال المهارة لمهنية من أجل التقدم عبر نظام غير مشخص لتولي المناصب في هيراركية السلطة، وصياغة قواعد مكتوبة واضحة للعمل وتخصص في الوظائف استجابة للنشاط الاجتماعي الآخذ في الاتساع، وفي هذا الصدد يرى ماكس فيبر أن إسباغ الطابع البيروقراطي على الحياة قد يؤدي نحو تعزيز الممارسة الديمقراطية[46].

وقد جاءت نظرية ماكس فيبر المثالية بهدف خلق الانضباط في العمل واستعمال القوانين الهادفة إلى تحقيق الفعالية في لمجتمعات الحديثة التي تحتاج بحسب فيبر إلى إدارة حديثة تقوم على القوانين والعلم والمعرفة بدلا من الادارة التقليدية التي كانت موجودة في عهد الاقطاع، ولهذا أكد فيبر على ارتباط التنمية في

---

[44] - Harry Eckstein. A Perspective on Comparative Politics, Past and Present. Research Schools and Modes of Explanation.pp 24-25.

[45] - محمد نصر عارف، إبستمولوجيا السياسة المقارنة، دار المجد ، بيروت، 2008، ص ص 195-196.

[46] - عبد الغفار شاد القصبي "ب" ، المرجع نفسه، ص ص 55-56.

المجتمع الرأسمالي بتنمية المهارات والقدرات للأفراد والاعتماد على العمل القني للقضاء على المحسوبية والمصالح الشخصية والايديولوجية والارتجالية. بإيجاد هياكل تنظيمية رسمية وقواعد عمل محددة [47].

ومن خلال المنظور البيروقراطي الفيبري أصبح يقصد بالدولة التنظيم الحديث الذي يمكن تمييز مؤسساتها عن بقية المؤسسات الاخرى وذلك بقدرتها على فرض الاكراه المشروع واحتكاره والسلطة المركزية العليا على إقليم وسكان والجهاز البيروقراطي[48]، وتجد الاشارة هنا أن البيروقراطية تعد ابسط الأنماط المثالية التي قدمها فيبر وأقربها للواقع وقد طبقها على المجتمعات التاريخية والمعاصرة وربطها بالديمقراطية الجماهيرية واعتبر أن مبدأ لمساواة أمام القانون مبدأ ديمقراطي وفي نفس الوقت معيار بيروقراطي كما اعتبر الأرستقراطية نقيضا للديمقراطية والبيروقراطية، وعلى ضوء هذا قام بدراسات مقارنة عديدة لتحديد مدى الإرتباط بين البيروقراطية والعقلانية في مختلف المجتمعات وخلص إلى أن تلازم العنصرين هو الذي قاد إلى وجود وتركز الرأسمالية في أوروبا الغربية وأدى عدم ترابطهما أو تلازمهما إلى عدم قيمها في أي مجتمع آخر[49]، وهنا يجادل فيبر بأن المجتمع يطور نفسه من خلال تحوله إلى أكثر بيروقراطية وتعبر البيروقراطية نفسها عن روح المجتمع الحديث لأنها تستند على سلطة مشروعة منظمة بطريقة عقلانية وفقا للقواعد الشكلية، وكما عرف فيبر البيروقراطية بأنها طريقة أكفأ لأداء المهام الادارية الكبيرة الحجم، وبناء على هذا أنشأ فيبر نموذجا مثاليا للبيروقراطية يمثل بناء تحليلي يبسط الواقع واستنباط خصائصه الاكثر أهمية، وتوظف كنموذج يسمح لنا بفهم ومقارنة تعقيدات العالم الحقيقي[50].

وعلى الرغم من قوة هذا الطرح العقلاني المبني على النظرية البيروقراطية التي تقوم عليها الدولة الحديثة والتي من خلالها تحدد معايير ومقاييس الممارسة السياسية العقلانية، إلا أن هذا الاتجاه العقلاني بقى عاجزا عن تفسير بعض الاختلافات والتشابهات بين البلدان ووقع في فخ المغالاة في تمجيد العقلانية الصورية، كما أنه هذا الطرح "العقلاني" يغلب عليه التحيز للحضارة الغربية من خلال تركيزه على القيم الدينية البروتستانتية، وإلى جانب هذا أهمل الجانب الاقتصادي للعقلانية والتي تتحكم في خيارات الفاعلين السياسيين والبيروقراطيين داخل مؤسسات الدولة الحديثة الذين يعملون ويسعون جاهدين إلى تعظيم مصالحهم الخاصة.

مما سبق يتضح أن هذه العقلانية يغلب عليها الطرح الفلسفي "التفسيري" لا التوجيهي بعدم تضمنه لتعريفات ومفاهيم وافتراضات محددة وغيرها من الأنشطة الفكرية والذهنية التي يقوم بها الباحث (المنظر) الذي يحاول معرفة ما يجري، وفي إطار هذا النمط من التفكير العقلاني هناك فجوة بين الفعل (الأداء) والملاحظة (التنظير). ومن هذه الزاوية يرى ميكائيل أوكشوت أن هناك أنواعًا مختلفة من التنظير: تنظير علمي يقدم فيه العلماء والمؤرخون تفسيرات رغم أنهم يفسرون الظواهر التي يحاولون فهمها بطرق مختلفة أما

---

[47] - عمار بوحوش، نظريات الادارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين ، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2006، ص 19.
[48] - عزمي بشارة ، المرجع نفسه، ص 311.
[49] - محمد نصر عارف، المرجع نفسه، ص197.
[50] - كينيث نيوتن وجان فان ديث، أسس السياسة المقارنة، ترجمه عبد الله بن جمعان سعد الغامدي، دار جامعة الملك سعود للنشر،الرياض، 2014، 234.

الفيلسوف فيسعى إلى التوضيح وهو يختلف عن العلم والتاريخ، والفلسفة هنا مختلفة عن التنظير بتقديمها لتفسيرات متنوعة غير دقيقة ومنهج الفلسفة متشكك فهي لا تعتمد على الافتراضات المسبقة التي تحدد البحث العلمي أو التاريخي أو العملي وتهدف أيضا إلى التشكيك («النقد»، «الاستجواب») في تلك الافتراضات مما يستوجب الاستعداد للبحث عن الافتراضات الخاصة بها وتفحصها[51].

2- **نظرية الخيار *العقلاني*:** تشير أدبيات السياسة المقارنة إلى أن نظرية الاختيار العقلاني تمثل أوج وأبرز التطورات الحاصلة في هذا الحقل والتي أحتلت مجالا مهما وشكلت آفاقا واسعا للبحث في الدراسات المقارنة، حيث منذ ثلاثة عقود من الزمن تقريبا بدأ التوجه ما بعد السلوكي يقدم نفسه بديلا لكلم من النظرية التقليدية والسلوكية في علم السياسة، وفي الوقت الذي بدأ فيه التيار السلوكي يفقد بريقه وتوهجه إلا أنه كان لا يزال هناك أقلية صغيرة من علماء السياسة السلوكيين السابقين، الذين تأثروا بالنجاحات التي حققها علماء الاقتصاد مصممة على جعل دراسة السياسة تقترب كثيرا من العلوم لبحتة، وعرفت هه الأقلية ذات الخلفية الاقتصادية التي خرجت من عباءة التوجه السلوكي السابق بالتوجه العقلاني في دراسة السياسة[52].

إن إنتعاش تأثير الأفكار الاقتصادية في مجال العلوم السياسية بعد الحرب العالمية الثانية على يد رواد مثل كينث آرو(Kenneth Arrow) ومانكور أولسن وأنتوني دوانز(Anthony Downs) أدى إلى زيادة شعبية النموذج الفكري للاختيار العقلاني الذي يركز على التفضيلات الفردية واستراتيجيات زيادة الفائدة والعوائد[53]، تجدر الإشارة هنا أن أنتوني داونز يعد أول من صاغ هذه النظرية في كتابه "النظرية الاقتصادية للديمقراطية" المنشور عام 1957 وهو عمل يفترض أن : المواطنين عقلانيون ويصوتون على اساس الحسابات التي يرضي بها حزبهم مصالحهم الشخصية ، قرارات التصويت مثل قرارات المستهلكين في إقتصاد السوق الذي يحسبون التكاليف (الضرائب) والمنافع(الخدمات الحكومية) لاختيار منتج تجاري (حزب سياسي) عوضا آخر ، بمعنى أن التصويت لحزب سياسي هو مثل إختيار سلة بضائع في سوق ويختار الناخبون الحزمة الحزبية التي تناسب أولوياتهم كثمن يمكنهم دفعه، والاختيار العقلاني مطالب بأن يفسر سلوك الناخب واستراتيجيات وسياسات الاحزاب السياسية على ضوء النظرية الاقتصادية للمستهلكين (الناخبين) والمنتخبين (الاحزاب)[54].

على هذا الاساس تعرف نظرية الخيار العقلاني أيضا باسم نظرية الخيار أو نظرية العمل العقلاني هي نظرية لفهم ونمذجة السلوك الاجتماعي والاقتصادي وكذلك السلوك الفردي، وتعتبر هذه النظرية نموذجا أساسيا في المدرسة الاقتصاد الجزئي المهيمنة حليا على علم الاقتصاد كما أنها تعد من المتركزات النظرية الأساسي في مجال العلوم السياسية الحديثة، وتنطلق هذه النظرية من فكرة مركزية مفادها أن العلاقة وطيدة

---

[51] - T. Nardin.op cit .p188

[52] - عبد الله بن جمعان سعد الغامدي، المرجع السابق ، ص31.

[53] -- إلزابيث ساندارا، المؤسساتية التاريخية،، (دليل أكسفورد للمؤسسات السياسية)، ترجمة علي البراني وابتسام الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، ط1، 2022. ص90.

[54] - عبد الله بن جمعان سعد الغامدي، المرجع السابق ، ص304.

بين التفضيلات الفردية والنتائج الجماعية، ومن هذا المنطلق تحدد نظرية الاختيار العقلاني تعريفا أكثر تحديدا وأضيق "للعقلانية" التي تعني ببساطة أن "الفرد يتصرف كما لو كان يوازن بين التكاليف والمنافع للوصول إلى العمل الذي يزيد من الامتيازات الشخصية إلى الحد الأقصى"[55].

تفترض هذه النظرية أن العقلانية تبدأ من خيارات الفرد وجهة نظره وتطابقها أو ترابطها مع مواقف مختلف الأفراد والفئات الاجتماعية أو الجماعات المتفاعلة معه، وعليه يتم التركيز على المصلحة الفردية دائمًا التي تمثل منطلق هذه النظرية، على الرغم من أن بعض العلماء جادلوا بعكس ذلك إلا أن بلورة قرارات عقلانية تنطوي على مجموعة من الخطوات المعقدة تجعل خيارات القرار تتخذ بعد "التخبط" ينتظر منها أن تجعل القرار المتخذ يؤدي إلى تحقيق أفضل نتيجة ممكنة، ولذلك يتبع الأفراد الخطوات التي يقوم عليها النموذج العقلاني للوصول إلى القرارات توصف بأنها عقلانية، ومن ثمة فإن العقلانية ذات طابع ذاتي يمكن للفرد من وقت لآخر أن يكون عقلانيًا وغير عقلاني في اتخاذ القرارات[56].

وكما أن هذه النظرية مهمة في مجال الاقتصاد فهي أكثر أهمية في مجال السياسة على اعتبار أن هذين المجالين يمثلا حلبة للتنافس والصراع على الموارد النادرة، وعلى هذا الأساس قام عدد كبير من العلماء منذ خمسينيات القرن العشرين على التشبيه بين المنافسة في السوق على السلع والمنافسة السياسية على السلطة وامتيازاتها، وهذا يعطى انطباعا بأن الأساليب الاقتصادية يمكن تطبيقها أيضا بشكل مفيد في دراسة السياسة وكما ذكر كل من "جيمس بوكانان" و"جوردون تولوك" سنة 1974 في كتابهما: "حسابات في التوافق: الأسس المنطقية للديمقراطية الدستورية" ذكرا فيه أنه دراسة العلوم السياسية تفترض أن ‘‘الممثل أو الفرد العادي يشارك في نشاط السوق كما في النشاط السياسي ويتصرف على أساس نفس القيمة"، وكما أكد تولوك في سنة 1976 على أن ‘‘الناخبين والزبائن هم نفس الأشخاص، وكمثال السيد "سميث" يشتري ويصوت إنه نفس الفرد في المتجر وهو نفسه الذي يذهب إلى قاعة التصويت[57].

وعلى ضوء هذا يمكن التوقع السلوك السياسي بشكل عام من خلال التعرف على مصالح وتفضيلات أطراف العلاقة المعنية الذين سوف يختارون بعقلانية تعظيم مصالحهم، وتستند نظرية الاختيار العقلاني أو" الإختيار العام" على ركيزتين أساسيتين:

1- محاولة تمثيل العمليات السياسية بالاعتماد بشكل أساسي على المعادلات الرياضية، فضلا عن المنهجية الفردية التي تزعم أن كل الظواهر الاجتماعية مشتقة من خصائص وسلوك الافراد.

---

[55] -Michael I. Ogu RATIONAL CHOICE THEORY: ASSUMPTIONS, STRENGHTS, AND GREATEST WEAKNESSES IN APPLICATION OUTSIDE THE WESTERN MILIEU CONTEXT. Arabian Journal of Business and Management Review (Nigerian Chapter) Vol. 1, No. 3, 2013.p90

[56] - T. Nardin.op cit .p189.

[57] - Michael I. Ogu.op cit.p91 .

2- الافتراض بأن الفاعلين السياسيين(الناخبون والمشرعون والاحزاب السياسية) يتصرفون بعقلانية منطلقة من المصلحة الذاتية[58].

في هذا الاطار تعتبر نظرية الاختيار العقلاني أن الجهاز البيروقراطي يستطيع السيطرة على السياسة العامة وهي تفعل ذلك لتعزيز مصالحها الخاصة[59]، وعلى هذا المنوال تدرس نظرية الاختيار العقلاني السياسة بعدة أشكال تطبق أدوات الاختيار العقلاني على دراسة سلوك المصلحة الذاتية للسياسيين الذين يسعون إلى تولي المناصب لتحقيق طموحاتهم في إطار المؤسسات الديمقراطية، ولتوضيح هذا الإطار النظري باعتباره الأكثر نضجا من بين التقاليد العديدة لتحليل الاختيار العقلاني ينبغي التطرق إلى كتابين مهمين وهما: الأول المعنون بـ "الهيكل والسياسة" والذي كتبه "بيتر كوهي" و"ماثيو ماكوبينز"، ويستكشف الهيكل والسياسة العلاقة بين المؤسسات السياسية ونتائج السياسات خلال عهد الحزب الديمقراطي الليبرالي في اليابان تم التركيز على الحوافز المخصصة لشاغلي المناصب التشريعية وفقا للقواعد التي يقف النظام البرلماني في اليابان وبموجبها يسعون إلى إعادة انتخابهم هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كان نظام الدوائر متعددة الأعضاء والأصوات غير القابلة للتحويل، وكما يرى هذين الكاتبين أن عملية صنع السياسات العامة في اليابان تعكس مزيجاً من الدوافع التي خلقتها هاتان المؤسستان، أنتجت هذه المؤسسات توتراً بين قادة الحزب والمشرعين في البرلمان حيث كان لدى المجموعتين مصلحة مشتركة في تأمين الأغلبية لحزبهما عبر صناديق الاقتراع، في المقابل كانت لهم أيضا مصالح متعارضة حول تخصيص هذه الأغلبية البرلمانية، بالنسبة للمشرعين كلما زاد عدد الأصوات من المؤمنين ببرنامج الحزب زادت احتمالية إعادة انتخابه؛ أما بالنسبة لقادة الحزب كلما كانت حجم الأغلبية ضئيلا لدى كل مرشح الحزب كلما أدى ذلك إلى زيادة عدد المقاعد المتحكم فيها داخل البرلمان، وكنتيجة لهذا المزيج من الدوافع تبلور نمطًا مميزًا لصنع السياسات: فقد كانت تلك السياسات مفضلة لتمكين قادة الحزب من بناء كتلة سياسية كبيرة ومنضبطة داخل المجلس التشريعي[60].

أما الكتاب الثاني المعنون بـ "صنع الحكومات وإسقاطها" والذي ألفه كل من مايكل لافر وكينيث شيبسل، ن التقدم من المشكلة إلى النموذج إلى الاختبار التجريبي يمثل أيضًا مسار صناعة وكسر الحكومات لافر وشيبسل. وتكمن المشكلة في الحكومات الائتلافية: إذ يسعى لافر وشيبسل إلى الكشف عن المنطق الذي يرتكز عليه الاستقرار وتشكيل الحكومات في ديمقراطيات ما بعد الحرب في أوروبا الغربية. يمثل النموذج تكييفًا لتقنية Winset المعتمدة في تحليل السياسة التشريعية وعملية صنع القرار في الولايات المتحدة، في إطار النظم البرلمانية تشكل الأحزاب السياسية، وليس السياسيين الأفراد، الوحدات الأساسية للتحليل، فكما يؤكد كل من "لافر"و" شيبسل" اللذان عملا على تكييف المواصفات التقليدية للنظرية المجالية، وإعادتهما صياغة مساحة المجال كشبكة بدلا من سلسلة متصلة ضمن هذا التمثيل الجديد، وكما يوضح هذا الباحثان أن

---

[58] - عبد الله بن جمعان سعد الغامدي، المرجع السابق، ص32.

[59] - عبد الله بن جمعان سعد الغامدي، المرجع السابق ، ص 234.

[60] - ROBERT H. BATES Comparative Politics and Rational Choice: A Review Essay. American Political Science Review Vol 91, No. 3 September 1997.p p 700-701.

المجموعات التي قد تحتوي في المواصفات التقليدية على حكومات مفضلة للأغلبية تظل فارغة؛ وبالتالي استقرار الحكومات الائتلافية. إضافة إلى هذا وفي إطار تكوين تفضيلات وخيارات معينة تصبح بعض الأحزاب "قوية": المتواجدة في مجموعة من الوزارات التي يمكنها قلب النظام القائم، من منطلق أن الأحزاب القوية يمكنها تشكيل الحكومات أو الإطاحة بها، فإن السياسيين الذين يسعون إلى مواجهة الحكومات بأسباب مقنعة لمنحها حقائب وزارية رئيسية. وبالتالي يقدم النموذج نظرية حول تكوين الحكومات الائتلافية أيضًا. ويقوم لاير وشيبسل بتحليل مجموعة رائعة من البيانات من حكومات ما بعد الحرب لاختبار المقترحات المستمدة من نموذجهما. ويصفون النتائج بأنها "مرضية". أود أن أصفهم بأنهم مثيرون للإعجاب[61].

تمثل مؤسساتية الاختيار العقلاني في السياسة المقارنة محاولة لتطبيق نماذج الاقتصاد الجزئي للعقلانية على تحليل الاختيارات الجماعية التي يتم اتخاذها في العملية السياسية، ولذا ينصب اهتمامها على أهداف الفرد ودوافعه ومعتقداته، على هذا الأساس تلتزم نظرية الاختيار العقلاني بمبدأ المنهجية الفردانية، ووفقا لهذا المنظور يتخذ الأفراد دائمًا خيارات متعمدة وواعية سعيًا لتحقيق أهدافهم الشخصية، وحتى في إطار بيئة العمل الجماعية كجماعة المصالح أو الدولة، وهنا يكون الفاعل الفردي دائمًا هو محور الاهتمام وكما قال بوكانان وتولوك: «إن العمل الجماعي ليس أكثر من عمل الأفراد الذين يختارون إنجاز الأشياء بشكل جماعي وليس بشكل فردي»، وعلى هذا النحو تكون المؤسسات مثل الدولة ليست أكثر من مجموعة من العمليات والآليات التي تسمح بحدوث هذا العمل الجماعي[62].

وإذا كان الفعل الفردي يشكل جوهر الاختيار العقلاني المؤسسي، فإن الافتراضات الأولية التالية حول طبيعة الاختيار الفردي تعتبر مركزية في أنطولوجيا الاختيار العقلاني.

•يهتم الأفراد في الغالب بأنفسهم - فهم يختارون كيفية التصرف على أساس تحقيق أهدافهم الشخصية، سواء كانت ذات طبيعة مادية أو غير مادية.

•في السعي لتحقيق هذه الأهداف، يعمل الأفراد كـ "المعظمين" الذين يسعون إلى تحقيق أكبر الفوائد الممكنة وأقل التكاليف في قراراتهم.

• سوف يتأثر المسار المختار للعمل الفردي بالتغيرات في هيكل التكاليف والفوائد على "الهامش". يشير المبدأ الهامشي إلى أنه في حالة تساوي الأمور الأخرى، فإن أي زيادة في تكلفة إجراء ما ستقلل من احتمالية حدوث هذا الإجراء[63].

---

[61] - ROBERT H. BATES .op cit p702.

62-JUDITH BARA MARK PENNINGTON .COMPARATIVE POLITICS (Explaining Democratic Systems).2008.p16.

[63] - JUDITH BARA MARK PENNINGTON.op cit .p 16 . see at : https://www.sagepub.com/sites/default/files/upm-assets/70100_book_item_70100.pdf

المحاضرة 05:الاتجاه المؤسسي في السياسة المقارنة.

كما يوحي عنوانها تهتم السياسة المقارنة بالدراسة المقارنة وتحليل النظم السياسية وتهدف إلى تجاوز أوجه القصور في الأساليب التي تركز بشكل كامل على دراسات الحالة لكل دولة على حدا وتلك التي تتبني نماذج نظرية مجردة بحتة لصنع القرار، بمقارنة أوجه التشابه والاختلاف بين الظواهر السياسية عبر البلدان بالحكم على ما إذا كانت تجربة بعض الدول مشابهة لتجارب الدول الأخرى وكيفية ذلك، وتقييم ما إذا كانت النماذج النظرية لكيفية اتخاذ الأفراد للقرارات عبر مختلف الدول والتي تسمح بتحديد الأصلح والأكفأ منها[64] . وبسبب التنوع والاختلاف بين الدول من حيث المساحة وعدد السكان ودرجة الاستقرار والاتجاه الإيديولوجي والثقافي ومستوى التنمية الاقتصادية والخلفية التاريخية وطبيعة المؤسسات الحكومية وغيرها من العوامل ن كل هذا يتطلب من الباحث في الدراسات السياسية المقارنة جهدا كبيرا حتى يبلور إطارا لائقا للمقارنة قائما على المستوى هذا التعقيد العلمي[65].

في هذا الإطار يعتبر النموذج النظري المؤسسي من الأسس النظرية التي تستند إليها نظريات السياسة المقارنة التي لاتزال تمثل أساسا للتحليل والتفسير، وهذا لما تمثله المؤسسات السياسية من أهمية كبرى في حياة المجتمعات والدول وهذا ما يؤكده علماء السياسة المعاصرين أن أي نظام سياسي حديث سواء كان ديمقراطيا

---

[64] - Mark Pennington. Theory, Institutions and Comparative Politics (COMPARATIVE POLITICS Explaining Democratic Systems). SAGE Publications, University of London. 2009.p13.

[65] - بومدين طاشمة، الاساس في منهجية تحليل النظم السياسية، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2013.ص122.

أو شموليا –يميز بالضرورة بوجود العديد من المؤسسات والإجراءات لحل وتسوية الصراعات التي تلازم المجتمعات الحديثة، ويرجع وينر نجاح مجتمع مقارنة بمجتمع آخر بمقدرة الأفراد المجتمع الناجح على بناء وتكييف واستمرار مؤسسات معقدة لإنجاز أهداف عامة [66]، ومن هذا المنطلق نجد أن هذا الاتجاه النظري له تأثير واسع على التحليل السياسي المقارن ويبرز ذلك جليا في التطورات النظرية والمنهجية التي شهدها حقل السياسة المقارنة أين كان التحليل المؤسسي محل نقاش واهتمام الباحثين والدارسين، بهذا الخصوص أبانت الكثير من الأدبيات والإسهامات الأكاديمية على أهميته في التحليل المقارن وأصبح مدخلا مهما لتفسير الكثير من الظواهر السياسية في مختلف البلدان رغم الانتقادات التي واجهها من طرف رواد المدرسة السلوكية لكن مع مرور الوقت أبان هذه الاتجاه النظري على أهميته المحورية في حقل السياسة المقارنة الذي يحيلنا إلى تسليط الضوء على طبيعة هذه التحولات والتطورات النظرية التي شهدها المنظور المؤسسي في المرحلتين التقليدية (ما قبل العلمية) والسلوكية وما بعد السلوكية (العلمية) الذي إحتل مجالا واسعا ومهما للتحليل في السياسة المقارنة.

1- **المنظور المؤسسي (القانوني) التقليدي**: ترجع أصول حقل للسياسة المقارنة إلى عدد من النصوص التأسيسية المكتوبة والتي تشير إلى أن تاريخ ميلادها يعود إلى العصور القديمة، وبالتالي تدعي أنها أقدم تخصصات العلوم الاجتماعية، في ضوء أعمال الفلاسفة اليونانيين أفلاطون (347-427 قبل الميلاد)، مؤلف كتاب الجمهورية (360 قبل الميلاد)، وأرسطو (360 قبل الميلاد) 384–322 قبل الميلاد)، مؤلف كتاب السياسة (حوالي 340 قبل الميلاد). وفي العصر الحديث، تشمل المعالم المهمة كتاب الأمير للفيلسوف السياسي في عصر النهضة الإيطالي نيكولو مكيافيلي (1527-1469) (1515)، وكتاب المفكر السياسي التنويري الفرنسي البارون دي مونتسكيو (1755-1689) روح القوانين (1748)[67].

في هذا الصدد يمثل التحليل المؤسسي التقليدي مرحلة تاريخية طويلة تعود جذورها إلى فلاسفة رواد الفكر اليوناني وعلى رأسهم الفلاسفة اليونانيين كل من أرسطو وأفلاطون ورواد الفكر القانوني الروماني مثل شيشرون وبوليبيوس مرورا بمنظري العقد الاجتماعي (توماس هوبز، جون لوك وجون جاك روسو) ووصولا رواد الفكر الدستوري والسياسي في العصر الحديث امثال دي مونتيسكيو وأليكسيس دي توكفيل التي كانت لأفكارهما بمثابة الإرهاصات الأولى الممهدة لحدوث تحول نوعي في منهجية التحليل في النظم السياسية المقارنة التي يغلب عليها الطابع القانوني والدستوري الشكلي، تناولت طبيعة نظام الحكم في الدولة كان يغلب عليها الطرح الفلسفي المثالي والمعياري المبني على التحليل لوصفي ولشكلي لطبيعة نظام الحكم المراد تأسيسه (ما يجب أن يكون)

---

[66] -عبد الغفار رشاد القصبي "أ" ، المرجع نفسه ، ص110.

[67] -Gerardo L. Munck and Richard Snyder, THE PAST AND PRESENT OF COMPARATIVE POLITICS. Passion, Craft, and Method in Comparative Politics (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, forthcoming, 2007).p02.

ومن المفيد التذكير هنا بأن أدبيات السياسة المقارنة في هذه المرحلة كانت تركز بشكل أساسي في مقارنة الممارسات والقواعد الدستورية المؤسسية المعمول في الدول الغربية بناءا على دساتيرها والتي كانت منطلقا للتحليل المؤسسي التقليدي، الذي ركز على تحليل المؤسسات "الصلبة" القائمة على لقواعد الرسمية التي تعطي للنظام السياسي ميزات مثل قواعد العملية الانتخابية (قواعد التصويت بعد التصويت الأول مقابل التمثيل النسبي، أو الدولة الفيدرالية مقابل الدولة الوحدوية)[68]، ولهذا نجد دراسة المؤسسات تحتل مكانة مركزية في هوية حقل العلوم السياسية وعندما ظهرت العلوم السياسية كحقل مستقل، ركزت على دراسة الترتيبات الرسمية "الشكلية القانونية باعتبارها موضوعها الحصري ، وقد بنيت الدارسات التقليدية على القانون والمؤسسات القانونية بتركيزها على كيفية تحكم القواعد بالسلوك فحسب بل على كيفية وأسباب نشوء القواعد أساسا أيضا وقبل كل شيء على دور هذه القواعد في خدمة الصالح العام، والمؤسسات بهذا المعنى هي مجمعة ثابتة من القواعد والممارسات المنظمة والمترسخة في هيكليات من المعاني والموارد ثابتة نسبيا في مواجهة تغير الأفراد وتبدي مقاومة نسبية حيال التفضيلات والطموحات غير المألوفة للأفراد وحيل الظروف الخارجية المتغيرة [69].

في هذا الاطار كانت لإسهامات الفيلسوف الألماني "ماكس فيبر" الذي قدم مقاربة مؤسسية للدولة بوصفها كيانا حديثا قائما بذاته والت تتمتع باستقلالية عن المجتمع عن طريق البيروقراطية وعقلانيتها والتي تجعل الدولة متميزة عن باقي المؤسسات الاجتماعية هو احتكارها للعنف الشرعي، وعلى أساس هذا التصور المؤسسي يعتبر الدولة مؤسسات تحتكر التشريع والعنف الشرعي وهذا ما أتاح للمؤسسيين لاحقا الحديث عن مصالح مستقلة للدولة وأيضا عن المحددات تضعها هذه المؤسسات على الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين بحيث تقيد خياراتهم[70]، وعلى ضوء هذا تم تكوين العديد من مؤسسي العلوم السياسية في ألمانيا اين تعليمهم على (العلوم السياسية) الألمانية ذات الطابع التاريخي الاجتماعي، ولذلك من غير المستغرب أن تحتل الدولة مكانة بارزة في المحاولات الرامية إلى تحديد موضوع هذا الحقل المعرفي الجديد وهذا يتماشى وطبيعة الفكر الألماني الممجد للدولة في ذلك الوقت[71].

وعلاوة على هذا يعتبر الباحثين في علم السياسة أن النظرية المؤسساتية القديمة التي تشمل على تقاليد رسمية قانونية لم تمت بل يمثل نقطة الانطلاق محددة في دراسة المؤسسات السياسية والتي ارتكزت إسهامات العلوم السياسية في دراسة المؤسسات هي تحليل التطور التاريخي للمؤسسات الرسمية – القانونية والأفكار الراسخة فيها، على هذا الأساس يشكل القانون الدستوري والتاريخ الدستوري ودراسة المؤسسات المنهجية

---

[68] Mark Pennington.op cit.p 14.

[69] - رود رودس وصارة بايندر وآلان مورفي، دليل أكسفورد للمؤسسات السياسية، ترجمة علي البراني وابتسام الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، ط1،2022، ص ص 15-27.

[70] - عزمي بشارة، مسألة الدولة (أطروحة في الفلسفة والنظرية والسياقات)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط1، 2023، ص 70.

[71] - Gerardo L. Munck and Richard Snyder.op cit.p04.

التقليدية في العلوم السياسية وكما يعرفها إيكشتاين هذه المنهجية بصورة موجزة بأنها "دراسة القوانين العامة التي تهم المنظمات الحكومية الرسمية" وتتعامل هذه المقاربة القانونية الرسمية مع القواعد بطريقتين : الأولى ترى ان الإجراءات والقواعد القانونية هي المتغير المستقل الرئيس وأن أداء الديمقراطيات ومصيرها هما المتغير التابع [72].

إن هذا المنظور التقليدي يركز على مفهوم الدولة ومؤسساتها والتي تضع السياسة في سياق مؤسساتي رسمي وعلى هذا المنوال درست المؤسساتية التقليدية المؤسسات الحكومية الرمية وعرفت الدولة بدلالة ترتيباتها السياسية والادارية والقانونية استخدمت منهجية وصفية إلى حد بعيد لتفسير العلاقات بين مستويات الحكومة وفروعها، ومن خلالها استنبطت مفاهيم الدولة من الفلسفة السياسية التقليدية وفهمتها بدلالات السيادة والعدالة والسلطة والمواطنة والمنزلة القانونية في القانون الدولي[73]، وإلى جانب هذا أشارت المعالجات التقليدية إلى مفاهيم الحكومة والدولة وكذلك الأمة المحددة بالمعاني القانونية والمؤسسية فمفهوم الدولة كان يشير إل التعريف المؤسسي وإلى السلطة والشرعية ومفهوم الأمة يرتبط من قبل المواطنين بالإحساس بالهوية التاريخية والمصير المشترك[74].

يتضح مما سبق أن المنظور المؤسسي التقليدي ذو الطابع الفلسفي والقانوني في السياسة المقارنة كان له أثر كبير على الصعيدين النظري والمنهجي في هذا الحقل الذي على ما يبدو مازال متأثرا بالنزعة التاريخية **(**Historicism**)** التي على الرغم من فقدانها لمصداقيتها منذ فترة طويلة، إلا أن مجال السياسة المقارنة يدين بالكثير لهذه المرحلة في الفكر الاجتماعي الغربي حيث المقام لا تزال العديد من مفاهيمها تُستخدم وتُستخدم بشكل مثمر وعلى سبيل المثال مفهوم الطبقة[75].

رغم الانتقادات الموجهة له من طرف السلوكيين في عجزه عن التفسير الظواهر السياسية إلا أنه يعتبر من الأصول النظرية للتحليل السياسي المقارن التي أثرت هذا الحقل ولا يمكن تجاوز وتجاهل إسهامات الرواد الأوائل التي شكلت أرضية صلبة عل أساسها تم إرساء أسس التحول إلى المؤسسي الجديد، والذي أعاد مفهوم الدولة إلى بؤرة التحليل في السياسة المقارنة منذ منتصف عقد الثمانينات من القرن العشرين والذي مثل المنطلق الأساسي لهذا المنظور الجديد.

الإتجاه المؤسسي الجديد : يمثل هذا الاتجاه بحسب الباحثين أنه ثورة في التنظير وإعادة تحديد السياسة المقارنة أصبح التركيز على الفرد في المؤسسات السياسية وتعتبر البؤرة الصحيحة والملائمة لعلم السياسة المقارنة، وعلى هذا الأساس انصب التركيز الأساسي لكل من العمل النظري والتجريبي في السياسة المقارنة

---

[72] - رود رودس وآخرون، المؤسساتية القديمة (دليل أكسفورد للمؤسسات السياسية)، ترجمة علي البراني وابتسام الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، ط2022،1، ص ص 168-174.

[73] - فيفيان شميت، النظرية المؤسساتية، في كتاب الدولة نظريات وقضايا، ترجمة آمين الايوبي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط2023،1، ص 185.

[74] - عبد الغفار رشاد القصبي "أ" ، المرجع نفسه، ص37 .

[75] -Harry Eckstein.op cit.p11.

على مقارنة مختلفة على نتائج العملية السياسية في المجتمعات المختلفة[76]، ومن جهة أخرى انتقلت منهجية التحليل من الماكرو (الكلي) الذي كانت سائدة في إطار التحليل التقليدي أين كان يميل المنظرين في كتابتهم إلى التحليل الكلي التركيز على العموميات إلى إطار الميكرو (الجزئي) عبر تتبع وصد التفاعلات الحاصلة داخل المؤسسات، والملاحظات الامبريقية المعتمدة في هذا الشأن تشير إلا أن العمليات داخل المؤسسات السياسية وما تطرحه من تفاعلات فيها من نتائج كمحصلة لعمليات التوفيق والمساومة ، تؤثر في الاحداث وفي حركة المجتمع وعلاقات التفاعل بين المؤسسات السياسية كالمنافسة بين الهيئات التشريعية والبيروقراطية[77] .

في إطار هذا المنظور تزايد الاهتمام بالمؤسسات الذي أخذ مسمى المدرسة المؤسسية الجديدة وهي مدرسة تهدف إلى "هيكلة السياسة" من خلال إعطاء أهمية نظرية للمؤسسات، وتشير المؤسسية الجديدة إلى أن الباحث السياسي يستفيد من البدء بالمؤسسات بدلا من الفاعلين، وينطلق هذا المنظور من أن أنطولوجيا المؤسسية الجديدة تتكون من مؤسسات تتعايش مع مختلف الفاعلين سواء كانت مجموعات أو أفراد أو طبقات اجتماعية أو نخب سياسية[78].

ينطلق المنظور المؤسسي الجديد من فرضيتين أساسيتين وهما: الفرضية الأولى مفادها أن المؤسسات تخلق عناصر النظام وقابلية التنبؤ وتصوغ اللاعبين وتعينهم أو تعيقهم في أثناء حركتهم ضمن منطق الأفعال الملائمة، إنها حاملة للهويات والأدوار ومؤشر على شخصية الكيان السياسي وتاريخه ورائه ، وهي توفره روابط تشده المواطنين بعضهم إلى بعض على من الأشياء الكثيرة التي تفرق بينهم كما تؤثر في التغيير المؤسساتي وتخلق عناصر اللاكفاءة التاريخية، أما الفرضية الثانية تنطلق من أن ترجمة البنى إلى فعل سياسي وترجمة الفعل إلى إستمرارية وتغيير مؤسساتي تتولدان عبر علميات قابلة للفهم وروتينية فهذه العمليات تنتج أنماط فعل ونماذج تنظيمية متكررة ، وأحد الصعوبات أمام باحثي المؤسسات هو شرح كيف يجري إرساء استقرار هذه العمليات أو زعزعتها ، وما العوامل التي تديم هذه العمليات الجارية أو تعيقها [79].

من هذا المنطلق يتم تسليط الضوء على ما يجري داخل المؤسسات السياسية من جهة وفي علاقتها بالمجتمع والتي حيث تنطلق مسلمات المؤسساتية الجديدة على أن المؤسسات السياسية تؤدي دورا أكثر استقلالية معتبر إن لدولة ومن خلال هذه لمؤسسات تتمتع بقدر من التماسك ولاستقلال، ولذلك جاء هذ المنظور جاء بمنهجية جديدة تتمثل إضافة اهتمامات وأبعاد ومتغيرات جديدة للتحليل تنطلق من أن المؤسسة لها تكوينها

---

[76] - Mark Pennington.op cit.p p13-14.

[77] -عبد الغفار رشاد القصبي"ب"، المرجع نفسه، ص113.

[78] -André Lecours .L'approche néo-institutionnaliste en science politique : unité ou diversité?. **Revue Politique et Sociétés.** Volume 21, Number 3, 2002.p04

[79] - جيمس مارش ويوهان أولسن، في المؤسساتية الجديدة،(دليل أكسفورد للمؤسسات السياسية)، ترجمة علي البراني وابتسام الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، ط1، 2022، ص29 .

وبنيتها الداخلية وعملياتها ومعاييرها الخاصة بها، وهي تنمو وتتطور وتدخل في علاقات جديدة وتضم أدوارا ووحدات ليست جامدة وإنما هي آخذة في التفاعل والحركة [80].

وما يعرف على النظرية المؤسساتية الجديدة أنها أعادت المؤسسات إل تفسير السياسة والمجتمع واكتسبت من خلال هذا زخما كبيرا ومتعاظما في العلوم السياسية ذلك أن لها مضامين كبيرة متعلقة بدراسة الدولة وتتفرع هذه النظرية إلى ثلاثة فروع وهي:

1- **مؤسساتية الاختيار العقلاني:** يعتمد رواد هذه النظرية طريقتان معياريتان للنظر إلى المؤسسات الأولى تعتبرها قيود خارجية المنشأ معطى خارجيا لشكل لعبة، فالمؤرخ الاقتصادي دوغلاس نورث يعتبرها قواعد لعبة في المجتمع أو بصورة شكلية ...القيود التي وضعها البشر لتصوغ التفاعل فيما بينهم، المؤسسة هي سيناريو يذكر أسماء الممثلين ومجموعة الأدوار السلوكية لكل منهم واستراتيجياتهم وتسلسل اختياراتهم لأدوارهم والمعلومات التي تكون بحوزتهم عندما يقومون بالاختيار، ونتيجة مجموعة خياراتهم ومتى أضفنا تقويمهم للنتائج إلى هذا المزيج أي تفضيلاتهم نكون قد حولنا شكل اللعبة إلى لعبة حقيقية، أما التفسير الثاني للمؤسسات فهو أعمق وأدق وهو لا يعتبر المؤسسات خارجية المنشأ بل إن اللاعبين أنفسهم هم من وضع قواعد اللعبة بحسب الطريقة التي يرغبون فيها في اللعب، وفي هذه النظرة إلى المؤسسات لا يوجد شيء خارجي بشأن قواعد اللعبة وبالتأكيد لا شيء سحري فهي لا تفرض التقيد بقاعدة معينة بقدر ما تعكس رغبة الجميع (تقريبا) بالاشتراك معا وفق أنماط وإجراءات معينة (في الأوقات كلها تقريبا) وتكون الترتيبات المؤسساتية وفي هذه النظرة محورية وقد تحثهم عل التنسيق فيما بينهم (المؤسسات تقيد السلوك الفاعلين فيها) والذي لا يميلون إطلاقا إلى العمل من أجل التغيير[81].

بهذا الخصوص طور المؤسسيون في هذه المدرسة منهجا خاصًا بهم يتعلق بتفسير أصل المؤسسات حيث بدؤوا باستخدام منهج الاستنباط للوصول إلى تصنيف مبسط للوظائف التي تؤديها المؤسسة ثم يفسرون المغزى من وجود المؤسسة بالإشارة إلى القيمة التي تكتسبها هذه الوظائف في نظر الفاعلين المتأثرين بالمؤسسة، وتفترض هذه الصيغة أن الفاعلين يقومون بإنشاء المؤسسة من أجل تحقيق هذه القيمة، والتي يتصورها المنظرون على أنها مكسب مستمد من التعاون وبهذا المعنى عملية إنشاء المؤسسات تتمحور بشكل عام حول فكرة الاتفاق الطوعي بين الفاعلين المعنيين بهذه المؤسسة، فإذا كانت المؤسسة خاضعة لأية عملية اختيار تنافسية، فإنها تدين ببقائها في المقام الأول إلى حقيقة توفير المزيد من الفوائد والعوائد للفاعلين المهتمين بها أكثر من الأشكال المؤسسية الأخرى المتنافسة[82] .

---

[80] - عبد الغفار رشاد القصبي"ج"، مناهج البحث في علم السياسة، جامعة القاهرة ، ط2، 2007، ص ص185-186.

[81] -كينيث شيبسل، مؤسساتية الإختيار العقلاني، (دليل أكسفورد للمؤسسات السياسية)، ترجمة علي البراني وابتسام الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، ط1، 2022،ص ص 63-65.

[82] -Hall Peter A., Taylor Rosemary C. R. La science politique et les trois néo-institutionnalismes. In: Revue française de science politique, 47e année, n°3-4, 1997.p480

لفهم هذه النظرية أكثر نسلط الضوء على المشكلات التي واجهها محللو مؤسساتية الاختيار العقلاني التي ظهرت في سياق دراسة السلوك داخل الكونغرس الأمريكي، وتستلهم هذه النظرية مسلماتها من ملاحظة مفارقة كبيرة، تتمثل في إذا كانت الافتراضات الكلاسيكية لمدرسة الاختيار العقلاني صحيحة فسيكون من الصعب جمع أغلبيات مستقرة لتمرير القوانين داخل الكونجرس الأمريكي، حيث ستؤدي الترتيبات المتعددة لتفضيلات المشرعين وأبعادهم المتعددة للمسائل بسرعة إلى الدورات، كل أغلبية جديدة تبطل القوانين التي أقرتها الأغلبية السابقة، ومع ذلك بقيت قرارات الكونجرس مستقرة بشكل ملحوظ، في هذا الصدد بدأ منظرو الاختيار العقلاني ومع نهاية عقد السبعينيات بدأ هؤلاء يتساءلون عن كيفية تفسير هذا الاستثناء[83]، الذي كانت فيه تحليلات التقليدية الاختيار العقلاني قد تكهنت بعدم الاستقرار في عملية صنع السياسة في الكونغرس بسبب الشكوك الناجمة عن وفرة التفضيلات والقضايا الفردية، فكيف يمكن تفسير الاستقرار غير المتوقع للنتائج؟ يمكن الجواب في مؤسسات الدولة خصوصا في النظام الداخلي للكونغرس الذي خفض تكلفة الصفقات في إبرام الاتفاقات، وبالتالي حل مشكلات العمل الجماعي التي تبدو عصية على الحل، بمعنى آخر المؤسسات في داخلها مبنية على العمل العقلاني الذي تقف وراءه جهات عقلانية تفضيلاتها ثابتة تجري حساباتها من منظور استراتيجي لتعظيم تلك التفضيلات وتواجه العمل الجماعي، بهذا المعنى هذا تعتبر الدولة بأنها جهة عقلانية فاعلة في حد ذاتها تعتمد على "منطق المصلحة" أو بأنها هيكلية للحوافز يسعى من خلالها الفاعلين وراء تأكيد تفضيلاتهم وتعظيم مصالحهم، ووفقا لهذا المنظور تعتبر الدولة وسيلة لتفسير النتائج التي لا يمكن للنظريات الشاملة للعمل العقلاني تفسيرها[84].

وكما يؤكد هؤلاء المنظرون على دور التفاعل الاستراتيجي في تحديد المواقف السياسية معتمدين على حدسهم الأساسي المبني على اعتبارين وهما: أولا أنه من المحتمل أن يتم تحديد سلوك الفاعل ليس من خلال قوى تاريخية غير الشخصية ولكن من خلال حسابات استراتيجية، وثانيًا أن هذا الحسابات تتأثر بشدة بتوقعات الفاعل متعلقة بالحسابات المحتملة للفاعلين الآخرين، وهنا تقوم المؤسسات بتأطير وهيكلة هذا التفاعل عبر تأثيرها على عملية تداول البدائل على جدول الأعمال أو من خلال توفير المعلومات أو آليات الإقرار التي تقلل من حالة عدم اليقين بشأن سلوك الآخرين مع السماح للفاعلين بالاستفادة من "المكاسب من التبادل" وهذا الأمر الذي سيشجع الفاعلين على القيام بحسابات وإجراءات دقيقة معينة، وهذا المنهج "الحسابي" الكلاسيكي" يفسر كيفية تأثير المؤسسات على النشاط الفردي[85].

يفهم مما سبق أن مؤسساتية الخيار العقلاني اشتغلت على إعادة صياغة المنظور العقلاني الرشيد وفق منظور جديد يتجاوز الطرح التقليدي ذو الصبغة المثالية، حيث حاول هذا الاتجاه النظري تجاوز نموذج الرشادة المطلقة في صنع القرار العام، وعلى هذا المنوال تعمل المؤسسات على إضفاء الرشادة على قرارات

---

[83] -Hall Peter A., Taylor Rosemary C. R. op cit. P477..

[84] - فيفيان شميت،المرجع نفسه، ص189.

[85] --Hall Peter A., Taylor Rosemary C. R.op cit .p480

الفاعلين من خلال توجيههم نحو تحديد الخيارات المناسبة وفق أطر مؤسساتية ضامنة نظرا لما تتمتع به المؤسسات من ميزات خاصة تسمح بتزويد الفاعلين بالقدرة على التنبؤ بالسلوكيات الجماعية، وباعتبارها هياكل مؤطرة لقواعد اللعبة السياسية وتوجيهها نحو تحقيق استراتيجيات معينة. و بمعنى آخر أن المؤسسات هي عبارة عن عقود طوعية يعقدها الفاعلون فيما بينهم للحفاظ على مصالحهم والتقليل من درجة الشك والارتياب التي تنتج عن قراراتهم الجماعية التي اتخذت في وضعية الافتقاد إلى المعلومات الكافية، وفي هذا السياق تبرز أهمية المؤسسات في تزويد الفاعلين بمعطيات ومعلومات خاصة تجعلهم قادرين على التنبؤ بنتائج القرارات المتخذة، ما يجعل تصرفاتهم ، في إطار القواعد المؤسسية الماثلة أمامهم ذات طابع عقلاني بمعنى أنهم يقومون باحتساب واستباق عواقب أفعالهم، وهنا يكمن الدور الأساسي لهذه القواعد في تثبيت توقعات الفاعلين تسمح لهم بالتنبؤ بما قد يقوم به الفاعلين الآخرين[86]

وفي هذا الإطار تبرز قوة المؤسسات السياسية التي صممت على نحو يجعلها صعبة التغيير وإضفاء سمات التثبيت والعقلنة أمام حالات التداول السياسي للتقليل من أخطار التقلبات السياسية التي تفرز حالات غير متوقعة، لكن سمة التوطيد الذاتي المتراكم الذي تنتجه المؤسسات[87] ، وبمعنى آخر تعمل المؤسسات على إضفاء صفة الرشادة على القرارات التي يتخذها الفاعلين بداخلها، فالمؤسسات تجعل الدولة تتخذ قرارات تتميز بالرشادة بتزويد الفاعلين بداخلها بكافة المعلومات وبالتالي الدولة تلازمها دائما سمة عقلانية قراراتها التي تؤدي إلى تعظيم مصالحها.

ومن منظور الاختيار العقلاني أن المؤسسات ومعها الدولة كيانات جيدة تشيع مزيدا من الاستقرار اللازم لتعظيم منفعة الفاعلين العقلانيين داخلها، وهنا يشدد رواد هذا الاتجاه النظري على الطابع النفعي للدافع البشري، إلا أن هذا التفسير النظري للمؤسسات لاقى انتقادات كثيرة وعلى رأسها تعليل سبب تغير لمؤسسات بمرو الوقت بدلالة غير الدلالة الوظيفية الصرفة وهذا ما يشكك في جودة المؤسسات التي يفترض أنها وجدت لتبقى وتستمر كما أن المؤسسات أيضا لا تقوم دائما على الصفة التعاقدية دائما وهذا ما تؤكده تجارب دول العالم الثالث في قوة المؤسسات السلطوية .

2- **المؤسساتية التاريخية:** يعتبر هذا الاتجاه النظري الأكثر شيوعا في مجال العلوم السياسية ويقوم المنطق المركزي للمؤسساتية التاريخية من فكرة مفادها أن مفهوم "التبعية للمسار" (path dependency) يساهم في إعادة إنتاج المؤسسات ويساهم في ديمومتها واستقرارها، وثمة فكرة تقليدية استعارها الباحث الأمريكي (بول بييرسون- P. Pierson) من الاقتصاد التي تقول بأن المؤسسات مع مرور الزمن تتميز بالتبعية للمسار وتجعل المؤسسات مقيدة بتجربتها الماضية وتتأثر بثقل الاختيارات المتخذة في الماضي والتي

---

[86] - بوحنية قوي ومحمد العيد حسيني، "السياسة العامة الصحية في الجزائر من منظور الاقتراب المؤسسي الحديث"، مجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد 01،(الجزائر، 2014) ص16.

[87] - صالح بلحاج، "مسألة التغيير في السياسات العامة"، مجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 02، (الجزائر، 2013) .ص77.

تؤثر على حاضرها والذي يعمل على تقييد عمل المؤسسات وينعكس ذلك على القرارات التي تتخذها في الحاضر بناء على خبرتها التاريخية، ومن خلال هذا يمكن فهم تصرفات الفاعلين السياسيين الذين يضعن في الحسبان التطور التاريخي للمؤسسة السياسية الذين هم جزء منها والثقافة الاصلية والمميزة لها والمشكلات التي نشأت فيها[88].

وعلى هذا المنوال ينشغل أصحاب هذا الطرح على سؤال كيف ولماذا طورت المجتمعات المختلفة بمؤسسات مختلفة؟ مما يعكس ذلك طغيان البعد تاريخي على هذه المقاربة التي تعتبر المؤسسات من أكثر المتغيرات أهمية وفائدة نظرا لقدرتها على تفسير التطور التاريخي للدول والمجتمعات[89]، ووفقا لهذه التصور النظري تجسد المؤسسات السياسية بنية من القيود وموروثات الماضي وبمعنى آخر أن الدولة هي هياكل مؤسسية تعكس تجربتها التاريخية، وبالتالي حاضر الدولة يتأثر لا محالة بماضيها ويبرز ذلك في تأثر الفاعلين بالهياكل الرسمية (القانونية) وغير الرسمية (القيم والمعايير) التي تشكلت وتطورت عبر الزمن، وبمعنى آخر أن مؤسسات الدولة تحكمها قواعد دستورية وقانونية وإجراءات سياسية وإدارية رسمية وتعاقدات غير رسمية ما يجعلها تعمل دائما على تثبيت وتوجيه قواعد اللعبة بين الفاعلين، عاكسة بذلك العلاقات القائمة بين السلطات في الماضي تجعل الخيارات المتخذة في الماضي تتحكم في تعرقل عملية تغيير المؤسسات وتحدد خياراتها المستقبلية[90].

بهذا الخصوص يرفض المؤسساتيون التاريخيون المسلمة التقليدية التي تقول أن نفس القوى سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية تؤدي في أي مكان إلى نفس النتائج، وتم الاستعانة بمسلمة جديدة مفادها أن هذه القوى يمكن أن تتغير بفعل خصائص السياق المحلي الذي يتضمن الخصائص الموروثة نم الماضي تحمل طابعا مؤسسيا، ومن هذا المنظور فإن مفهوم الدولة يجسد جمود المؤسسات الذي يعد العامل الرئيس والمشجع على الاستمرار في الطرق السابقة والراهنة، والمقصود هنا بجمود المؤسسات هو التمييز المعروف في القانون الدستوري بين الدستور المرن والدستور الجامد، فالنوع الأول يسهل تعديله بواسطة قانون عادي، وأما الدستور الجامد وهو الأكثر انتشارا في الأنظمة السياسية المعاصرة يخضع في تعديله لإجراءات خاصة ومعقدة يراد به الحيلولة دون إجراء تعديلات متكررة[91]، وبهذا الخصوص يتفق أنصار النظرية المؤسساتية التاريخية مع ممارسو الاختيار العقلاني بدرجة كبيرة على أن فرضية أن المؤسسات تشكل قيودا وضعها البشر لصياغة تفاعلاتهم لكن يختلفان من حيث أن المؤسساتية التاريخية تركز على بناء المؤسسات والحفاظ عليها وتكيفها في مقابل إهتمام الاتجاه العقلاني التفاعل بين الفاعلين وتفضيلاتهم ضمن مجموعة من القيود المؤسسية المستقرة

---

[88] - إلزابيث ساندارا، المرجع نفسه ،ص88

89 - صالح بلحاج، "مفهوم التبعية للمسلك وحالة الإصلاحات في الجزائر"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد11(جامعة ورقلة: جوان 2014). ص 79.

90- Alexandre Alfonso. « Instituions. Idées et apprentissage dans la politique d'immigration suisse ».(Mémoire de DEA) .Université de Lausanne.2005 .p 12.

[91] - صالح بلحاج، نفسر المرجع السابق، ص 241.

سواء كانت خارجية أو يمكن اختراقها وتبنى بالفعل، كما يؤكد هنا بول بييرسون أن الاختيار العقلاني يمثل أمرا مفروغا منه في حين أن المؤسساتية التاريخية تهتم بكيفية توليد الأفكار والمصالح والمواقف والتفضيلات وبكيف ولماذا تتطور في الزمن، وبالتالي فهما مكملتان لبعضهما البعض[92].

وتعد المؤسساتية التاريخية مدخلا نظريا مهما لتفسير التحولات التي تمس الدولة خلال الظروف الاستثنائية التي تمر بها بحسب المنظرين فإنها تؤدي إنتاج تغيرات مؤسسية هامة نتيجة توليد لحظة حاسمة تؤدي إلى تكوين نظام سياسي (عند وقوع الثورة) اعتمد رواد هذا الاتجاه على مفهوم الظروف الحرجة وتعد هذه اللحظة المحدد الأساسي لتطور المسار التاريخي لأي مجتمع[93](critical junctures)، هذا المفهوم يساعدنا على فهم وتفسير كيفية حدوث تحولات في الدولة عبر تبينها للخيارات الجديدة في الأوقات الصعبة، من وجهة النظر تستند هذه الفكرة أيضا إلى "إعادة تنظيم الاستثناءات" الذي استعمل في العلوم السياسية لوصف لحظات الأزمة التي تشكل فيها مفهوم "الظرف الحرج" المرتبط بالتحليلات المؤسسية [94]"، وفي ظل هذه الأوضاع غير المستقرة نجد أن الترتيبات المؤسساتية تتعرض للاختلال نتيجة الأزمات الخارجية أو الأزمة الاقتصادية التي تجعل مجالي التسييس أكثر مرونة يؤثر على استقرار مؤسسات الدولة، مما يؤدي ذلك إلى إنتاج الظروف استثنائية تؤدي إلى صياغة مخطط يسمح بالانتقال بالدولة من مسار إلى آخر، نظرا لحدوث انفتاح مؤسسي يسمح بخلق علاقات جديدة بين الفاعلين تبعا لطبيعة تفاعلاتهم وقوة نفوذهم، يؤدي كل ذلك إلى تشكيل خيارات جديدة يؤدي مع مرور الوقت إلى إرساء بنية مؤسسية جديدة ومستقرة تبلور ظاهرة" تقييد الخيارات" مجددا .

وعلى ضوء هذا قدمت تفسير لاختلافات الدول وفهم كيفية تشكل مؤسساتها السياسية وطرق صياغة سياساتها استخدم رواد المؤسساتية التاريخية فكرة المسارات الوطنية (National Trajectories) في إجراء المقارنات بين الدول لمعرفة كيفية تطور كل دولة وأثر خصوصيتها المحلية على ذلك ، ومن خلال ذلك يعتبر رواد هذا الاتجاه أن أهمية مفهوم" التبعية للمسار " يعتبر أمر حتمي لأنه قادر على تقديم تفسيرات للاستمرارية وغياب حدوث التغييرات الجذرية والمفاجئة في الدولة التي تتبع مسار تاريخي حددته المؤسسات السياسية منذ البداية وهذا ما يعطي فهما مميزا لها[95] .

---

[92] - إلزابيث ساندارا، المرجع نفسه ، ص ص91-93

[93]-Nicolas Freymond, « la question des institutions dans la science politique contemporaine : l'exemple du Neo-institutionnalisme », travaux de sciences politiques, nouvelle série N :15 (université de Lausanne :2003).p 30

[94] - Bruno Palier, Yves Surel. « Les « trois I » et l'analyse de l'État en action **».** Revue française de science politique**.** Numéro1 (Vol. 55). (Paris : 2005). p 27

[95] - صالح بلحاج، تحليل السياسات العامة (الديناميكيات والمعارف)، (الجزائر: دار بن المرابط ، 2014)،ص 240.

من خلال هذا المنظور التاريخي فإن الدولة هي عبارة عن بنية مؤسساتية تترتب عنها قواعد وإجراءات وترتيبات جد معقدة تشجع على بروز ظاهرة التبعية للمسار التي تمنع من كسر قيود وموروثات، هذا ما يؤدي إلى تقييد سلوكيات الفاعلين ويبرز ذلك في قدرة الأطر الرسمية للدولة على ترسيخ وتثبيت الإجراءات والتقاليد الأعراف السياسية والدستورية وإعادة إنتاجها، نظرا للخبرة التاريخية التي تكسبها مؤسسات الدولة مما يؤهلها بأن تفرض القواعد المترسخة منذ وقت طويل تضمن استمرارية الدولة وديمومتها مبلورة بذلك ظاهرة التبعية للمسار التي تمنع من حدوث انقطاع في صيرورة المؤسسات السياسية.

3- **المؤسساتية الاجتماعية**: يستوحي هذا الاتجاه أسسه النظرية والفكرية من علم اجتماع المنظمات على اعتبار أن رواد هذا الاتجاه هم علماء اجتماع، ولذلك نجد أنه انتشر في الأوساط الأكاديمية الغربية نتيجة للتطور الحاصل في مجال سوسيولوجية المنظمات بإدراج تحليل المجال التنظيمي داخل المجتمع لتحقيق الانسجام والتماثل الهيكلي بين المنظمات لكي تكون أكثر كفاءة وتنافسية لتنتج خدمات بأقل تكلفة وبالرفع من شرعيتها وقوتها المؤسساتية[96]، وترجع أصول هذا المدخل النظري إلى الأطروحات التي برزت في أواخر سنوات السبعينات والمضادة للإفتراضات الفيبرية(ماكس فيبر) المتصلة بعقلانية المنظمات وفاعليتها على الخصوص تتحول منظرو المؤسساتية الإجتماعية إلى صور وإجراءات الحياة التنظيمية النابعة من ممارسات ثقافية التوجه ، وتمثل المؤسسات بالنسبة إلى منظري المؤسساتية الاجتماعية أعرفا وأطرا إدراكية ونظم المعاني التي توجه أعمال البشر إضافة غلى نصوص ثقافية ومخططات متفشية في البيئات التنظيمية فتستخدم كغايات رمزية شعائرية عوضا عن غايات نفعية فحسب والدولة بهذا المعنى تستمد معانيها من الممارسات الثقافية لا من العمل العقلاني[97]. وبتعبير آخر المؤسسات تستمد وجودها من المجتمع ومغروسة فيه ونتاج بيئتها الاجتماعية.

بناءا على هذا يحاول المؤسساتيون السوسيولوجيون فهم قضايا التغيير المؤسساتي المعقد بداية من داخل حدود المؤسساتية الجديدة عبر محاولات فهم حالات اختلال التوازن المؤسسي ووصفها وإخضاعا للتحليل والبحث، ومنطلقة في ذلك على افتراض مفاده وهو أن السياسة لا تدور وراء مصلحة مادية شفافة بقدر ما تدور حول تشكيل المفاهيم كهذه وتحديدها وجعلها قابلة للتنفيذ وتدور في الوقت نفسه حول الموازنة بين أداتيه 'مفترض) وحوافز اكثر شعورية، وبالنتيجة لا يمكن للفاعلين ان يحل أحدهم مكان الاخر تحليليا مثلما لا يمكن اشتقاق تفضيلاتهم أو منطق سلوكهم من الوضع (المؤسسي) الذي يشغلونه وإنما يسعى هؤلاء الفاعلون الاستراتيجيون غلى تحقيق أهداف معقدة ومشروطة ومتغيرة باستمرار وهم يفعلون ذلك في سياق انحياز إلى استراتيجيات معينة أكثر من غيرها وعليهم الاعتماد على تصورات عن ذلك السياق وعدم تجاوزه، فمصالح

---

[96] -Thierry Delpeuch. « L'analyse des transferts internationaux de politiques publiques : un état de l'art » .centre d'études et de recherches internationales sciences po. Voir le site web : http://www.ceri-sciences-po.org/publica/qdr.htm.p11

[97] - فيفيان شميت،المرجع نفسه، ص198.

بنى اجتماعية لا يمكن استخدامها بصفة وكلاء للعوامل المادية، وبالتالي المؤسسات لا تفهم بصفتها وسائل وظيفية لتقليل عدم اليقين بقدر ما تفهم كبنى يعتبر نجاحها أو إخفاقها الوظيفي مسألة تجريبية وتاريخية مفتوحة[98].

ووفقا لهذا نجد المؤسساتيون السوسيولوجيون يتناقضون بشكل صارخ مع المؤسساتيون العقلانيون حيال سلوك البشر كونه يتبع "منطق المصلحة" الذي يتقدم على المؤسسات التي ربما تؤثر في الفراد لكنها لا تعرفهم والمؤسسات بالمعنى السوسيولوجي هي التي تضع حدود المخيلة وتحدد التفضيلات والهوية الأساسية وتملي السياق الذي يعتبر فيه العمل القصدي مقبولا بحسب منطق ملائمة، ووهنا يشدد منظرو هذا الإتجاه على العملية للتفسير والتقنين في بناء المؤسسات وتطورها حيث تبرز أعمال البنائيين في ميدان العلاقات الدولية والذين ركزا على كيفية تطور المصالح إنطلاقا من هويات الدول ، حيث تعمل الأعراف كتوقعات جمعية في شان السلوك اللائق لهوية محددة وتبني هويات الدول التصورات الوطنية المتصلة بقضايا الأمن والدفاع [99].

بهذا المعنى الدولة هي مجموعة من القيم والتصورات المعرفية التي تعبر عن جميع الممارسات والطقوس التي تعتمدها المجتمعات وتم دمجها في المؤسسات، بمعنى أن المؤسسات هي نتاج العمليات المرتبطة بنقل الممارسات الثقافية إلى إطار مؤسسي ليس من اجل الرفع من كفاءتها لكفاءة وتعزيز وسائلها الرسمية من اجل تفسير الممارسات البيروقراطية وفق المنظور الثقافي[100]، في هذا الصدد نجد أن الدراسات الواردة في هذا الإطار ركزت على دراسة الدولة والعمل الحكومي من زاوية الأبعاد القيمية والعقائدية التي تعتمدها المؤسسات من اجل تحقيق الكفاءة وبما يتماشى مع "العقلانية المطلقة"، من دون استبعاد الممارسات الاجتماعية والثقافية في تفسير من الأشكال المختلفة للمؤسسات والإجراءات التي تعتمدها، ولهذا نجد النظرية المؤسساتية الاجتماعية تتميز بالسمات التالية :

- يميل المؤسسون الاجتماعيون إلى تقديم تعريف واسع لمؤسسات بمعنى أنها ليست مجرد إجراءات أو قواعد رسمية لكنها عبارة عن أنظمة ورموز ، ونصوص معرفية ، ونماذج الأخلاقية أطلقوا عليها مصطلح "أطر المعنى" التي تعمل على توجيه العمل البشري وهنا يعتبر رواد المؤسساتية الاجتماعية أن الثقافة الاجتماعية تجسدها أطر مؤسسية تستمد من خلالها قوتها وتماسكها .

- اعتمدت المؤسساتية الاجتماعية في فهم العلاقة المميزة بين المؤسسات والنشاط الفردي على "المقاربة الثقافية" لتفسير طبيعة هذه العلاقة منتجة أحد المسارات التقليدية للتحليل الاجتماعي لفهم إشكالية العلاقة بين المؤسسات والسلوكيات، بربط "الأدوار" الإلزامية للمؤسسات "بقواعد السلوك" مما يضفي الطابع الاجتماعي على أدوار المؤسسات، التي تعمل على ربط و استيعاب المعايير المرتبطة بها، ومن خلالها تؤثر المؤسسات

---

[98] - كولين هاي، المؤسساتية البنائية(دليل أكسفورد للمؤسسات السياسية)، ترجمة علي البراني وابتسام الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، ط1، 2022،ص ص 125-126.

[99] - فيفيان شميت، المرجع نفسه، ص200..

[100]- Peter A. Hall and Rosemary C. R. Taylor. Op cit.p 14.

على سلوك الأفراد، ولذلك فهم يعتبرون أن المؤسسات لا تؤثر على السلوك فقط بل تعمل على تحديد ما يجب فعله وأنها تحدد للفرد ما يمكن أن يفعله في سياق معين.

- يعتبر رواد المؤسساتية الاجتماعية أن نشأة وتغيير الممارسات المؤسسية ليس بغرض الرفع من كفاءتها وتحقيق أهداف المنظمة بل من اجل تعزيز الشرعية الاجتماعية للمنظمة و الفاعلين فيها، و بعبارة أخرى تتبنى المنظمات أشكالاً أو ممارسات مؤسسية جديدة نظرا لتمتعها بقيمة كبيرة في بيئتها [101] .

من هذا المنظور فإن مفهوم الدولة يعني الطريقة التي تفرض بها الدولة الحديثة قواعدها من اجل تكريس الهيمنة بتوسيع نطاقها التنظيمي على ممارسات المنظمات المجتمعية بفرض النظام العام، كما يشدد آخرون على اعتماد الدولة على طريقة السيطرة على العديد من المجالات التي تشهد تناميا في التمثيليات المهنية للعمل، ومن خلالها تسعى الدولة إلى خلق مجتمعات ذات طابع مهني تمارس عليها سلطة ثقافية ذات معايير معينة تستخدمها للضغط على أعضائها[102]، في هذا الصدد يبرز مفهوم الدولة الكوربوراتية الذي يفسر طبيعة العلاقة الموجودة بين الدولة ومنظمات التمثيل المهني (النقابات)، وعلى ضوء هذا يبدو جليا أن مفهوم الدولة تغلب عليه المقاربة الثقافية التي تتضمن الأبعاد القيمية والفكرية والمعرفية والعقائدية على أساسها يتم تفسير ممارسات الدولة (العمل العام)، وفي هذا الإطار اعتمدت مجموعة من المفاهيم أساسية مجردة تشير في مضمونها إلى سياق التحولات التي تمر بها الدولة مثل : النماذج الإرشادية (paradigmes)، المرجعيات (référentiel) وأنساق المعتقدات (systèmes des croyances)[103]

إن هذه الإسهامات التي قدمها رواد المؤسساتية الاجتماعية تحمل قوة تفسيرية وعملت على إثراء مفهوم الدولة إلا أنها يغلب عليها الطابع المعرفي والثقافي المجرد تجعل عملية التأسيس له نظريا أمرا صعبا لأن الأبعاد المعرفية غالبا ما تكون معقد ومتماهية وغير واضحة خاصة في ظل التحولات تشهدها الدولة والمجتمع ما يصعب من تحديدها والتأسيس لها نظريا وامبريقيا.

يتضح مما سبق أن براديغم المؤسسات استطاع أن يقدم ترسانة نظرية جديدة قوية الطرح، ومن خلاله تمكنت الدولة من استعادة مكانتها النظرية بحيث أصبحت وحدة تحليلية لا يمكن تجاوزها واستبعادها عن النقاشات النظرية الجديدة، ولعل أن براديغم المؤسسات يعكس جليا التحولات المعرفية التي أحدثها في ميدان العلوم السياسية بجعل مفهوم الدولة واسع وخصب الدراسة جعله يبقى صامدا أمام موجة التحولات التي تفرضها العولمة النيوليبيرالية، وكما الباحث المؤسساتي **"كلاون فون بيمه"** أن الموجة الجديدة من الدراسات المؤسساتية في مجال الاقتصاد أثبتت أنها مبدعة في العلوم السياسية، فقد وسعت مجال المؤسسات ليشمل العديد من المؤسسات شبه الحكومية من المصارف الوطنية إلى الوحدات التي تشرف على ادارة ظاهرة البطالة أو حماية البيئة ، وما من شك في أن السياسة المقارنة بوصفها دراسة للمؤسسات، سوف تستمر في التطور

---

[101] - Ibid. Op cit.p 14.

[102] - Ibid .Op cit.p17.

[103] - بوحنية قوي ومحمد العيد حسيني، نفس المرجع السابق، ص 16.

صوب دراسات السياسة وسوف تضم أكبر عدد من الفاعلين ومجموعات النقض، يفوق العدد المعترف به في المؤسساتية القديمة التي مازالت تفكر بلغة نظرية "الضوابط والتوزانات"(checks and balances) العالمية، لن تعود المؤسساتية المحدثة متقهقرة إلى المؤسساتية القديمة، فحتى خبراء المؤسسات الذي يميلون إلى قبول المنظمة الذين اختاروها لتكون متغيرا مستقلا لا يمكنهم بعد الآن الحؤول دون قبول تلك المقاربات غير المؤسساتية للمؤسسات بوصفها متغيرا تابعا واحدا من بين المتغيرات الأخرى، وحتى الحنين الواضح إلى المؤسساتية القديمة لا يمكن أن يؤدي إلا إلى نصف تحليل مقارن حيث عندما يستبعد النصف الثاني من السلوك الفرد للفاعلين لا يمكن للمؤسساتية المحدثة أن تحل محل الثورة السلوكية وثورة الخيار العقلاني بل يمكنها فقط تصحيح مبالغتهما النظرية والمنهجية[104].

لكن من بين الانتقادات الموجهة لهذا الاتجاه النظري أنه تشوبه بعض جوانب الضعف والقصور تتعلق بعدم الالمام بالتعقيدات التي تشوب عملية التغيير المؤسسي في مراحل ما بعد التكوين، وما يلاحظ أيضا أن طروحات المؤسساتيون الجدد تغلب عليها الطابع الحتمي وكذا عدم قدرتهم من التحرر وتجاوز الجمود والطابع استاتيكي الذي تتسم بها المؤسسات التي تتمتع بخاصية الثبات والغموض الذي يلف بهذه الظاهرة والسائدة داخل دوائر المؤسسات والتي تمثل مجال خصبا للبحث.

المحاضرة 06: الاتجاه البنائي في السياسة المقارنة

تستند البنائية الفلسفية إلى مجمل التفكير السلوك الانساني الذي كون مبنيا على أفكار ومعايير وتأويلات اجتماعية للعالم الواقعي التي لها اهمية بارزة والحقائق تعلب دورا ولكن الفاعلين يقومون بتأويلها وتفسيرها ولا تصبح حقيقة إلا من خلال ذلك أي أنها تصبح ذات قدرة فاعلة، وتعد النظرية البنائية بمثابة منهج للتحليل الاجتماعي الذي يتناول دور الوعي الإنساني في الحياة الاجتماعية مؤكدة أن التفاعل الإنساني يتشكل في المقام الأول من خلال عوامل فكرية وليس مجرد عوامل مادية؛ وأن أهم العوامل الفكرية هي معتقدات مشتركة على

[104] - كلاون فون بيمه، المؤسسات السياسية ..قديمها وجديدها، (دليل أكسفورد للمؤسسات السياسية)، ترجمة علي البراني وابتسام الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، ط1، 2022،ص ص 1296-1297.

نطاق واسع تشكل معتقدات "ذاتية مشتركة"، لا يمكن اختزالها في الأفراد وهذه المعتقدات المشتركة تشكل مصالح وأهداف الفاعلين [105]. ومن هذا المنطلق تقوم النظرية السياسية البنائية تعتبر أن الأفكار تتيح وتبرر الاستراتيجيات والاعمال ومجالاتها وينطبق ذلك نفسه على المعايير التي هي تعبير عن مواقف مبدئية كما أنها تكب العمل معناه ومن خلال ذلك تكتسب الدول هويتها التي تشتق منها الأهداف مثل الأمن والاستقرار والرفاهية أو الاعتراف بها من طرف الآخرين وعلى هذا الاساس تقوم الدول ببناء مصالحها الوطنية [106].

1- **تطور التحليل البنائي في السياسة المقارنة**: يشكل الإتجاه البنائي أساسا قويا لتفسير بعض الظواهر والسلوكيات وتمكنت إلى حد كبير من تفسير الروابط الوثيقة بين السياسة والمجتمع في العديد من البلدان المتقدمة والنامية، وهذا بتسليط الضوء على بنية المجتمع وتكويناته وتفاعلاته السياسية ومخرجاتها التي تحمل ابعادا هوياتية واجتماعية، ولقد كان للمنظور البنائي تأثير قويا على ميدان العلاقات الدولية حيث ازدادت الدراسات والأبحاث ذات النمط البنائي خلال عقد التسعينيات وقد أدى هذا إلى خلق روابط جديدة ومثمرة في ميدان السياسة المقارنة.

وفي سياق تطور الأجندة البحثية في مجال السياسة المقارنة التي أخذت شعار "العودة إلى المجتمع" أثبت هذا الإتجاه النظري وجوده بشكل نهائي، حيث مع نهايات القرن العشرين الاتجاه أين تم إقحام الإقترابات الاجتماعية في مجال السياسة المقارنة أدى ذلك إلى اتساع مجال أبحاثها لتشمل المجتمعات المعاصرة أو القديمة (ما قبل الاستعمار)، أو بصورة اخرى المجتمعات الحديثة أو التقليدية، أو الصناعية، أو القروية أو القبلية، فإن غالبية الباحثين يتفقون على الاعتراف بأن المعاني المرتبطة بالانتماء إلى مجموعات محددة ثقافيا والأصل المشترك ليست تفسيرا للجماعية السلوك، ولكن في حد ذاتها تتطلب تفسيرا[107].

إنطلقت البنائية في برنامجها البحثي الإمبريقي من مجموعة الافتراضات الأساسية وفق طرق وكيفيات مهمة، جعلت البنائيون يميلون إلى طرح أنواع مختلفة من الأسئلة بالانفتاح على تفسيرات القضايا التي فشلت المناهج الأخرى في التعامل معها، من خلال الافتراض الأنطولوجي (الوجودي) انطلق منه البنائيون في تفسير تشكل الفاعلين من خلال البيئة الاجتماعية التي يعيشون فيها، وعلى ضوء هذا طرحوا أحد الأسئلة البحثية الواضحة بالنسبة لهم مفادها: كيف يحدث هذا التشكيل وبأي نتائج؟ وعلى عكس أنصار النظريات المادية والنفعية، لا يمكن للبنائيين اعتبار الهويات والمصالح أمرا مفروغا منه، وكان فهم العمليات التي تنشأ وتتغير من خلالها جزءا كبيرا من برنامج البحث البنائي وهذا بتأطير تصاميم البحث حول هذه الأسئلة، وقد قام الباحثون البنائيون بضبط وإعادة صياغة افتراضات النظرية الاجتماعية البسيطة للبنائية بمجموعة متنوعة من النظريات الأكثر تحديدًا والأكثر موضوعية في غالب الأحيان، حول عملية الدستور المتبادل والسلوك الناتج

---

[105] - Martha Finnemore and Kathryn Sikkink. Program in International Relations and Comparative Politics. Annu. Rev. Polit. Sci. 2001.N 4:391–416

[106] - أندرياس فيرإيكه، أطلس العلوم السياسية، ترجمة سامي أبو يحي، المكتبة الشرقية، ط1،بيروت، 2012، ص189

[107]-Philippe Poutignat et Jocelyne Streiff-Fénart. L’approche constructiviste de l'ethnicité et ses ambiguïtés. p391. Voir le lien: https://doi.org/10.4000/teth.581

عنها، وعلى سبيل المثال لا الحصر قام البنائيون باستكشاف تحليلات ميشال فوكو لخطابات السلطة وفهم عملياتها، وباستكشاف نظريات التفاعلية والثقافة بتحليل نظرية غوفمان حول العرض الذاتي في الحياة العامة، إضافة إلى مفاهيم كارل دويتش حول نظرية أمن المجتمعات بجانب نظريات السلوك التنظيمي والحركة الاجتماعية ونظرية يورغن هابرماس حول الفعل التواصلي ونظرية الوساطة[108].

إلى جانب هذا كانت لإسهامات **"بارنجتون مور"** أثرا قويا على الدراسات السياسية المقارنة من خلال كتابه المعنون بـ**" الأصول الاجتماعية للديمقراطية والديكتاتورية"** الصادر سنة 1966 الذي أجرى فيه مقارنة بين كل من (بريطانيا ، والولايات المتحدة ، فرنسا، الهند والصين وورسيا) ومن خلال هذا توصل إلى أن طبيعة النظام السياسي الديمقراطي أو الدكتاتوري مرتبط بالوضع الاجتماعي السائد (مجتمع زارعي أو صناعي) في كل بلد ودرجة تأثره بحركة التصنيع والتحديث، وبحسب **"بارينجتون مور"** أن الاختلافات البنيوية الموجودة في المجتمعات الزراعية والصناعية التي حدثت فيها الثورات الشعبية ضد أنظمة الحكم المستبدة كانت نتائجها مختلفة تبعا لطبيعة الطبقات التي قامت بالثورة، ففي حالات فرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة التي شهدت ما سميت بـ "الثورات البورجوازية" التي أخذت مسارا تاريخيا طويلا في تحقيق التحول إلى مجتمع صناعي حديث جمع بين الرأسمالية والديمقراطية بعد سلسلة من الثورات: الثورة البيوريتانية والثورة الفرنسية والحرب الأهلية الأمريكية أفضت في نهاية المطاف إلى قيام أنظمة سياسية ديمقراطية، وفي سياق التطور التاريخي للرأسمالية في كل من اليابان وألمانيا في غياب موجة ثورية قوية لهذا المسار الثوري مؤكدا في ذلك أن هذا النمط مر بأشكال سياسية رجعية ليبلغ ذروته بالفاشية اين نجحت الصناعة من خلال الثورة من أعلى في النمو والازدهار وهذا ما حدث في ألمانيا واليابان، وعلى نحو مغاير يرى "مور" أن حالات الصين وروسيا والهند أخذت مسارا مختلفا بالنظر إلى أن أصل الثورة قام بها الفلاحين في كل من الصين وروسيا والتي وفرت شورطا مواتية لقيام النظام الشيوعي أما بالنسبة للهند فبقيت مترددة في التحول إلى مجتمع صناعي حديث ولم يمر هذا البلد بأي ثورة محافظة من أعلى(فاشية) أو شيوعية من الأسفل[109]، وإلى جانب هذا نجد دول كل من حالات المكسيك وفيتنام والجزائر وكوبا لعب فيها الفلاحين دورا هاما في بناء الدول.

وعلى ضوء هذا الاتجاه البنائي تم تسليط الضوء على عملية بناء الدولة في بلدان العالم الثالث المستعمرة والذي قدم تفسيرات قوية حول فشل وعدم اكتمال عملية بنا الدولة في هذه البلدان، حيث من بين العوامل التي أثرت في ذلك الصراعات والاختلافات بين الجماعات القبلية والعرقية واللغوية من خلال سياسة فرق تسد ، حيث عمد التحالف مع لعض الجماعات ضد الجماعات الاخرى المتنافسة ، وعند الاستقلال ومغادرة المستعمر، أصبحت المستعمرات دولا مستقلة تتوافر لمعظمها البنية الاساسية لبناء لم يكتمل-أو مايسمى

---

[108] -Martha Finnemore and Kathryn Sikkink- .p394.

[109]- بارينجتون مور، الأصول الاجتماعية للديمقراطية والديكتاتورية (اللورد والفلاح في صنع العالم الحديث)، ترجمة أحمد محمود ،المنظمة العربية للترجمة، بيروت 2008، ص ص 473-474.

أحيانا- A Half Nation Building- حيث جيش وطني أو نواة الجيش وعمله الوطنية، وهيئة من الفنيين والإداريين وعدد المشروعات والمرافق، وبإيجاز توافرت للدول الحديثة الاستقلال الاطر العامة لبناء الدولة ، وإن ظل جوهر هذه الأطر محدود تماما ، حيث يجب أن تبدأ عملية جادة لإستكمال بناء لم تكتمل حلقاته ومراحله بشكل تام[110].

لقد عرفت البنائية في حقل السياسة المقارنة تطورات كبيرة وشكلت أساسا نظريا للأدبيات المهتمة بالتنظير للدولة والتي تعد أمرا مسلما به ومن بين أوجه هذا التطور في الاتجاه البنائي ظهور النظرية المؤسساتية البنائية (الاجتماعية) والتي تركز على أهمية ودور الأفكار والقيم في تشكل وتطور المؤسسات وكذا تغيرها اهتمامهما بالمعنى والخطاب في العلوم السياسية فهم تفاعلات الأفراد في البيروقراطيات الحكومية أو السياسيين الذين يتفاوضون على السياسات التي تتطلب فهم العوالم الثقافية التي جاءوا منها والعلاقات بين هذه العوامل وصور العقلانية وما يدعم هذا الطرح أن الدراسات الاكاديمية عن المؤسساتية البنائية التي تشدد على أهمية الأفكار فتغير الافكار سابق دوما للتغيير المؤسساتي وهنا يؤكد بيتر هول مستلهما أفكاره من توماس كون أن السياسات تسوم ضمن سياق "نماذج السياسات"، وهذا الترسيم التفسيري يستنبطه السياسيون والمديرون الحكوميون وخبراء السياسات ومن على شاكلتهم فهم عادة من يحددون سلسلة أساليب وآليات وأدوات مشروعة للسياسات، وكما يقول بيتر هول :" من عادة صنع السياسات أن يعملوا ضمن إطار من الأفكار والمعايير التي تحدد ليس الأهداف العامة للسياسات ونوعية الأدوات التي يمكن استخدامها لتحقيقها فحسب، بل طبيعة المشكلات التي تهدف إلى معالجتها ويجري ترسيخ هذا الإطار في المصطلحات التي يتواصل صناع السياسات بينهم من خلالها بشأن عملهم، ويمارس ذلك تأثير بالضبط ،لأن كثيرا منه يؤخذ على أنه مفروغ منه وغير قابل للمعاينة الدقيقة جملة [111]،

على ضوء هذا نلمس التأثير الكبير لهذا الاتجاه على السياسة المقارنة الجديدة ومن خلاله مكن رصد هذا التطور في ازدياد الاهتمام بالمعنى والخطاب لفهم تفاعلات الأفراد في البيروقراطيات الحكومية أو السياسيين الذين يتفاوضون على السياسات التي تستدعي فهم العوالم الثقافية التي يأتون منها والعلاقات بين هذه العوامل وصور العقلانية التي ربما يجدونها، ولعل أن تزايد تأثير وتطور هذا الاتجاه البنائي في السياسة المقارنة بحسب بعض الباحثين من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى التقاء وأوجه الاتفاق مع طروحات منظري الاتجاه ما بعد البنيوي بخصوص الدولة (السلطة والمؤسسات) انعكاس للعلاقات المتعددة المستمرة تجمعها قيم ومعاني مشتركة أو متعارضة وهذا ما تشير إليه بعض صور المؤسساتية الجديدة إلى دور الأعراف غير الرسمية والقيم والصور الرمزية في صياغة المؤسسات، وهذا ما يشير إليه السوسيولوجي ميشال فوكو في نظرية "الحاكمية" التي تعد من بين النماذج النظرية التي تندرج ضمن الاتجاه ما بعد البنيوي معتبرا فيها الدولة طائفة منوعة من وكالات وأجهزة وممارسات تنتج آليات السيطرة وصورا معرفية منوعة تجعل مساحات أو نواحي

---

[110] - عبد الغفار رشاد القصبي'ب"، المرجع نفسه، ص 350.
[111] - كولين هاي، المرجع نفسه، ص123.

في الحياة الاجتماعية مفتوحة أمام العمل الحكومي، وهنا كانت لهذه الإسهامات السوسيولوجية لميشال فوكو أثرا كبيرا في تحليل الدولة وبحسبه هي تمثل سلطة ذات سيادة كما هي أداة قمعية نابعة من مصدر متماسك وحيد، والسلطة من هذا المنظور هي قوة إيجابية موزعة على شرائح المجتمع كلها وهي قوة لا تقمع السلوك ولا تحده بل تولد صورا معينة منه وتشجع عليها، ونشاط الدولة والحكومة ليس مستقلا بل نابع من سلاسل كاملة من شبكات سلطوية تستثمر الجسم والجنسانية والأسرة والقرابة والمعرفة والتكنولوجيا وغير ذلك[112] .

وعلى الرغم من هذا الترابط والتشعب الفكري والنظري للاتجاه البنائي في الحقول المعرفية الأخرى والذي ساهم في إثراء حقل السياسة المقارنة والذي نجد أوجه تأثيره في هذا الحقل تبرز جلية في ثلاثة إعتبارات: أولا أنه جعل علماء السياسة المقارنة يشعرون بأنهم مجبرون على الحفاظ على الهوية النظرية المتسقة للسياسة المقارنة بالتأكيد على أهمية أن عملهم لا يتجه نحو الانحياز لـ "مذهب" معين في حروب الخنادق المعرفية الحاصلة في العلوم الاجتماعية خصوصا في حقل العلاقات الدولية التي يعتبر فيها رواد الاتجاه البنائي طرفا مهما في هذه الحرب المعرفية، ولذلك أصبح من غير اللائق على الإطلاق أن ينشغل الباحث المقارن على مشاكل مختلفة والمتعلقة باستخدام طرق وأطر نظرية مختلفة، ثانيًا، تقع الاهتمامات الفكرية في كل من العلاقات الدولية والسياسة المقارنة على مستويات مختلفة من التحليل حيث لم تغب المقاربات الثقافية أو الأيديولوجية أبدًا عن السياسة المقارنة مقابل غيابها عن حقل العلاقات الدولية خلال السبعينيات والثمانينيات، لكن هذه المقاربات ركزت على القوى الثقافية والأيديولوجية في بلد أو منطقة معينة وهنا غالبا ما كان موقف علماء السياسة المقارنة يدور بين التشكيك أو قلة الاهتمام بالحجج المتعلقة بتأثير العوامل الفكرية والمعيارية الدولية على السياسة الداخلية حيث عارضوا المبدأ الأساسي للبنائية في العلاقات الدولية المتمثل في أن الهياكل الفكرية على المستوى الدولي تمارس قوة جبارة في العالم مما يخلق تأثيرات عالمية مماثلة في العديد من البلدان. وأخيرًا، لم يكن لدى علماء السياسة المقارنة نفس المناقشات حول المنهج مثل علماء العلاقات الدولية، على الرغم من أن المقارنين ناضلوا من أجل وضوح المفاهيم، واعتمدوا الأساليب المقارنة في اختيار الحالات، وطوروا أساليب بحث ميدانية متنوعة ودقيقة، كما اعتمد الكثيرون منهم بشكل كبير على العمل الميداني والأساليب التفسيرية التي لا تتوافق مع الإملاءات الوضعية الأكثر صرامة في العلاقات الدولية غير البنائية[113].

1- **أسس التحليل البنائي في السياسة المقارنة**: من الناحية المنهجية يتعامل البنائيون المعاصرون مع أنواع مختلفة من الأسئلة بمفاهيم أوسع حول ما يشكل السببية مقارنة بنظرائهم العقلانيين أو النفعيين، لكن التحقيق العملي في هذه الأسئلة غالبًا ما يقودهم إلى القيام بمهام منهجية مماثلة وكغيرهم من علماء الاجتماع الذين يعملون على جمع الأدلة وتقييمها والتحكيم بين مختلف التفسيرات تأتي الأدلة ذات الصلة والموثوقة من

---

[112]- ألن فينلايسون وجيمس مارتن، مابعد البنيوية، في الدولة قضايا ونظريات، ترجمة آمين الأيوبي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، الدوحة 2019، ص ص287-299 .

[113] - Philippe Poutignat et Jocelyne Streiff-Fénart .op cit.p p 404-405.

العديد من المصادر نفسها المستخدمة على نطاق واسع في الأساليب الأخرى من التحليل الاجتماعي، فمثلا يستخدم العديد من منظري النظام السياسي العالمي في علم الاجتماع الأساليب الكمية لوصف الخصائص العامة للهياكل المعيارية أو الثقافية ورسم التغيير فيها بمرور الوقت، وقد فعلوا ذلك لتتبع التغيرات في التصنيف العالمي للسيادة وحقوق المواطنة وحقوق المرأة[114].

من الملفت للانتباه هنا أن الباحثون إطار السياسة المقارنة نادرا ما يستخدمون مصطلح البنائية وإنما يشيرون إليه فيه أعمالهم بصورة ضمنية وعندما يفعلون ذلك، فإنهم غالبا ما يقصدون شيئًا مختلفًا عن البنائية في المعتمدة في العلاقات الدولية ولجملة من الأسباب يصعب ربط المناقشات في السياسة المقارنة بالمناقشات البنائية في الدائرة في ميدان العلاقات الدولية، حيث يميل الباحثون في السياسة المقارنة إلى تجنب المعركة والجدل الدائر بين "المذاهب النظرية" التي هيمنت على العلاقات الدولية بدلاً من ذلك ركز الباحثون المقارنون على الاهتمام بنصف الطرح النظري في العلاقات الدولية وقدموا مقترحات نظرية تهتم بمسائل في مناطق محددة، حيث كانت ابحاث السياسة المقارنة مدفوعة مدفوعا بالجهود المبذولة لشرح المغزى أو الإجابة عن الأسئلة المطروحة بدلا من الحاجة إلى اختبار نموذج نظري معين[115].

ولهذا نجد إسهامات البنائيين في السياسة المقارنة أكثر انتقائية يقدمون في بعض الأحيان حججًا مقنعة حول الخطابات أو اللغة أو الأفكار أو الثقافة أو المعرفة ذات الصلة بمجالات موضوعية محددة، فمعظم الباحثين المقارنين الذين يعملون في هذه القضايا وهم الذين يطلق عليهم الباحث هاسنكليفر وآخرون -المعرفيين الضعفاء- رغم أنهم يركزون على الدور المستقل الذي تلعبه الأفكار والمعارف والمعايير، إلا أنهم غالبًا ما يرون أن نظرياتهم مكملة للنظريات القائمة على الاهتمامات وليست بديلاً لها، وهنا لابد ان نقوم باستكشاف ولو بصورة موجزة أربعة مجالات من السياسة المقارنة حيث كانت هذه الحجج المعرفية الضعيفة سائدة وهي: أدبيات المتعلقة بالأفكار عالجت على وجه الخصوص دور الأفكار في صنع السياسات الاقتصادية؛ أدبيات الثقافة السياسية، المناقشات الدائرة حول صعود ودور الحركات الاجتماعية؛ والأدبيات المتعلقة بالهويات خصوصا الهويات الوطنية والعرقية[116].

في هذا السياق أصبحت قضايا الطبقية واللغة والدين والعرق والأيديولوجية والهوية القومية والاختلافات بين الحضر والريف...إلخ من بين القضايا التي بدأ حقل السياسة المقارنة في معالجتها والتي لها علاقة وطيدة بعمليات بناء الدولة والاستقرار السياسي والانتخابات والأحزاب السياسية[117]، وإلى جانب هذا يشير البنائيون في السياسة المقارنة إلى أن العمليات الاجتماعية كالتصنيع والتحضر والقضاء على الأمية وإسباغ الطابع التجاري على الانتاج والحراك المهني تحمل معنى للتغيير السياسي التي تشكل جزء لا يتجزأ من عملية التحديث، وعلى هذا الاساس ركز رواد السياسة المقارنة على منهج يقوم على العملية (Process) وليس على

---

[114] - Martha Finnemore and Kathryn Sikkink. p395.

[115] - Philippe Poutignat et Jocelyne Streiff-Fénart .p404.

[116] - Martha Finnemore and Kathryn Sikkink. P405.

[117] - عبد الله بن جمعان سعد الغامدي، المرجع السابق ، ص 398.

النظام (System) فالمنج يتخذ نقطة بدايته ليس من المفاهيم النظام الاجتماعي أو النظام السياسي ولكنه يتخذ نقطة البداية في التحليل مفهوم العملية– أو العمليات- الاجتماعية[118].

على ضوء ما سبق يتضح أن الاتجاه البنائي له تأثر قوي في حقل السياسة المقارنة ولفهم ذلك يتطلب الأمر التطرق إلى الأطر النظرية والمتغيرات المؤثرة على الحياة السياسية في مختلف البلدان والتي تتطلب النظر إليها من زاوية التحليل البنائي والذي تمكن من الإلمام بالكثير من الظواهر السياسية التي شغلت الكثير من الباحثين وعملوا من خلاله على الكشف عن مكامنها بتقديم تفسيرات قوية لها مثلت بذلك أسسا للتحليل البنائي في السياسة المقارنة والذي احتل مجالا مهما في أدبيات هذا الحقل وهي على ما يلي :

1- **النظرية البنائية الوظيفية:** عمل علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا على تحقيق درجات أعلى من التعقيد في استخدام البنائية الوظيفية مقارنة بما حققه علماء السياسة ولعل هذا يرجع إلى أن لهم السبق في هذا المجال، ولهذا قام علماء السياسة بإتباع علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلى رأسهم عالم السياسة **"غابريال ألموند"** الذي يعد أحد أهم رواد الاتجاه البنائي في السياسة المقارنة من خلال النظرية البنائية الوظيفية التي تمثل أوج تطور الدراسات لتحليلية البنائية في السياسة المقارنة والبعد التنموي فالمنهج البنائي الوظيفي بدأ يتخذ مكانة بارزة في مجال البحث السياسي[119]، وكما تعرف البنائية الوظيفية بأنها رؤية سوسيولوجية تهدف إلى تحليل ودراسة بنى المجتمع من ناحية والوظائف التي تقوم بها هذه البنى من ناحية أخرى[120].

وتميل النظرة البنيوية الوظيفية إلى اعتبار البنية معطى اجتماعي موضوعي والعلاقات بين العناصر علاقات ملاحظة ومستمرة ومفتوحة بينما يميل المقترب البنيوي إلى اعتبار البنية معطى كامنا والعلاقات بين العناصر هي حقيقة البنية وه علاقات غير ملاحظة ومترابطة بإحكام بحيث يشكل نظاما مغلقا وتشكل العلاقات الإجتماعية الملاحظة مدخلا لولوج البنية وفهمها[121]، بناءا على هذا عمل غابريال ألموند على بناء نظرية وظيفية للنظم السياسية حيث يعتبر النظام السياسي ذلك النظام من التفاعلات الذي يوجد في جميع المجتمعات المستقلة والذي يقوم بوظيفة التكيف والتوحيد داخليا وفي مواجهة المجتمعات الأخرى عن طريق استخدام أو التهديد باستخدام الإكراه المادي المشروع مهما اختلفت درجة شرعيته، فالنظام السياسي هو المسؤول الشرعي عن المحافظة على أو التغيير الجذري للعلاقات الموجودة في المجتمع. ويتميز النظام السياسي عند ألموند بثلاثة خصائص وهي :

1- الشمول: أي أن النظام السياسي يشتمل على جميع التفاعلات سواء من جانب المدخلات أو من جانب المخرجات ، والنظام السياسي يفهم أيضا بمفهوم أشمل بجانبيه الرسمي(المؤسسات الرسمية) وغير الرسمي (الأحزاب وجماعات المصالح والجماعات الطبقية والأسرة والقبيلة ...) التي تقوم بأدوار في الحياة السياسية إلى جانب الظواهر الوقتية كالاضطرابات مثل حالات الشغب والمظاهرات.

---

[118] - عبد الغفار رشاد القصبي"ب"، المرجع نفسه، ص72.

[119] - عبد الغفار رشاد القصبي"ج"، المرجع نفسه، ص189.

[120] - أمين المشاقبة، نظريات السياسة المقارنة من التقليدية إلى العولمة، دار الحامد للنشر والتوزيع ،ط1،عمان،2020، ص47

[121] - فارس أشتي، مدخل إلى علم السياسة، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام ، بيروت ،ط1 ،،2003، ص203.

2- الاعتماد المتبادل: أي أن أي تغيير يحدث في أحد مكونات النظام السياسي يؤثر ويحدث بالتالي تغييرات في مكوناته الأخرى بمعنى أن العمليات السياسية مهما كانت فرعية تؤثر في الظواهر الفرعية الأخرى ...فقد يغر تغيير نظام الانتخابات إلى تغيير خصائص الأحزاب السياسية والوظائف التشريعية والتنفيذية

3- وجود حدود النظام السياسي: أي أنه توجد نقاط تنتهي عندها حدود النظم الأخرى ويبدأ منها النظام السياسي[122]..

ومن بين المزايا الواضحة في استخدام هذا الاطار النظري نجدها عمومية المفاهيم المستخدمة في هذا الاطار وأهمها النظام والوظيفة ومقارنة النظم السياسية

وبالعودة إلى الاصول الفكرية لهذه النظرية التي تستمدها من النظرية البنائية التي استخدمها علماء الاجتماع الاوائل أمثال ماكس فيبر و تالكوت برسونز والتي من خلالها درس ألموند النظم السياسية في مناطق مختلفة أين تجنب الوصف والتحليل الشكلي القانوني الرسمي وتحوله إلى دراسي الأدوار والأبنية، والنظام السياسي بهذا المعنى هو نظام للفعل والحركة وبالنسبة لدراسي النظم السياسية هو السلوك الذي يمكن ملاحظته إمبريقيا (ميدانيا) وهنا ركز ألموند على مفهومين وهما: الدور والثقافة السياسية

1- الدور: يعتبر ألموند المفاهيم السوسيولوجية للنظام والدور هما بداية لصياغة نموذج نظري للنظام السياسي، فالدور يعتبر ذلك القطاع المنظم لتوجه التفاعل والذي يشكل ويحدد مشاركته في العملية التفاعلية ويتضمن مجموعة التوقعات التي يكمل بعضها بعضا المتعلقة بسلوك وتصرفات صاحب الدور وتوقعات الآخرين الذين يتفاعل معهم وهكذا يعرف النظام السياسي على أنه مجموعة من الأدوار المتفاعلة أو كبنية وهيكل للأدوار يمثل نموذجا للتفاعل، والادوار بهذا المعنى هي وحدات متفاعلة تمثل وحدات النظام السياسي أما الهيكل (البنية) فإنه يمثل نماذج التفاعل واستخدام هذه المصطلحات يسمح لدى ألموند بدراسة المناصب الرسمية وكذلك غير الرسمية في البحث، وهكذا فإن النظم الاجتماعية لدى ألموند لا تتكون من الافراد وإنما تتكون أدوار، بمعنى أن الأسرة تتكون من الاب والام وأدوار الزوج والزوجة ، إلا أن الاسرة تمثل واحدة فقط من بين الأدوار المتفاعلة لمجموعة من الافراد الذين لهم أدوار أخرى خارج نطاق الاسرة ومن ثم ينخرطون في نظم اجتماعية أخرى وبنفس المعنى النظام السياسي يتكون من أدوار متفاعلة يضطلع بها رجال الهيئة التشريعية والبيروقراطية والقضاة وغيرهم ينجزون أدوارا في النظام السياسي ونفس هؤلاء الأفراد ينجزون أدوارا في النظم الاجتماعية الاخرى كالمؤسسات الدينية والجمعيات التطوعية والاسرة والاقتصاد وغيرها، وهم كأفراد يتعرضون للإتصال السياسي والتصويت والمظاهرات وهكذا يتحولون من أدوار غير سياسية إلى أدوار سياسية[123].

---

[122] - محمد زاهي بشير المغيربي، المرجع نفسه، ص157.

[123] - عبد الغفار رشاد القصبي"ج"، المرجع نفسه، ص 192..

2- **الثقافة السياسية:** أدرك علماء السياسة أن الأطر التحليلية البنائية أو الهيكلية لا تمكن وحدها من تقديم رؤية شمولية للنظم السياسية فدعوا إلى ضرورة أحد البيئة الثقافية بعين الإعتبار عند دراسة السياسة والحكم في أي مجتمع متأثرين في ذلك بمفاهيم وتصورات ورؤى علم النفس الاجتماعي وهنا يذكر غابريال ألموند أن أي نظام سياسي يعيش في ظل ثقافة سياسية معينة اي نسق من ا قيم والاتجاهات والمعتقدات السياسية وعلى أساس معرفة هذا المركب العقلي والنفسي يمكن تفسير كيف تتشكل وتعمل المؤسسات السياسية وهذه القيم والاتجاهات ليست فطرية وإنما يكتسبها أفراد المجتمع في غمار عملية التنشئة الإجتماعية والسياسية التي يتعرضون لها.

وبهذا المعنى جوهر الثقافة السياسية ينحصر في القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية لأفراد المجتمع وهي بهذا تعبير عن عناصر غير مادية ومعنوية، ووفقا لهذا تعرف الثقافة السياسية على أنها ثقافة فرعية أو جزء من الثقافة العامة للمجتمع وبرغم أنها مستقلة بدرجة ما عن النظام العام إلا أنها تتأثر به فالانصياع للسلطة لحكومية في البيئات الزراعية الهوية لا يمكن فصله عن الاستسلام المعهود لقوى الطبيعة، وكما يرى لوسيان باي أن الثقافة السياسية نتاجا لتاريخ المجتمع من ناحية والخبرات أفراده المكتسبة عن طريق عمليات التنشئة من ناحية أخرى [124].

يعتبر مدخل الثقافة السياسية من بين الأطر النظرية التي تعكس تأثر حقل السياسة المقارنة بالمنظور البنائي ذلك أن الثقافة السياسية جزء من بنية المجتمع من خلالها يمكن من تفسير الكثير من الظواهر وتحديد التشابهات والفروقات وعلى أساسه قام ألموند بتصنيف النظم السياسية في مناطق مختلفة بناءا على الثقافات السائدة في بيئاتها الإجتماعية والتي تعتبر محددا مهما للسلوك السياسي ، وبحسب ألموند أن النظم السياسية نظم مختلفة من المنظور الثقافي فلا توجد ثقافة كلها عصرية ولا توجد أبنية كلها حديثة بمعنى العقلانية كما لا توجد ثقافة كلها بدائية أو تقليدية والاختلافات بين النظم ، إنما تكون في الوزن النسبي لكل من الحداثة والتقليدية ونمط المزج بينهما ، وبمعنى آخر لا يوجد نظام سياسي أو غربي تماما فكل النظم السياسية إنتقالية تشهد قدرا من التغير في الثقافة، وعلى هذا الاساس اعتبر ألموند أن الأبنية متشابهة في كل النظم وأن الاختلافات بين النظم الغربية وغير الغربية كانت موضع مبالغة من جانب الكثير من الكتاب في الواقع موقعين أنفسهم في فخ التحيز [125] .

وكما يرى سيدني فيربا في أوائل الستينيات والذي قام بدراسة خمسة دول وهي الولايات المتحدة بريطانيا وألمانيا الغربية وإيطاليا والمكسيك لمعرفة أنماط الثقافة السياسية وأبعادها المختلفة وكانت نقطة التساؤل الأساسية والسلوك السياسي ومدى إمكانية خلق ثقافة سياسية مؤيدة لبناء النظام السياسي ديمقراطي في الدول النامية، وماهي الثقافة السياسية المؤيدة لهذا النظام، وكما يرى ألموند أن هذه الثقافة السياسية لها ثلاثة مستويات :

---

[124] - كمال المنوفي، أصول النظم السياسية ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 1987 ، ص ص149-151

[125] - عبد الغفار رشاد القصبي"ج"، المرجع نفسه، ص 195..

1- الثقافة السياسية على مستوى النظام : وتتكون من إدراكات ومشاعر وتقييمات الأفراد للسلطات السياسية(القادة والمسؤولين) ولنظام الحكم (البنية الدستورية والمؤسسية) وتجاه المجتمع السياسي ككل.

2- الثقافة السياسية على مستوى العملة السياسية : وتتكون من إدراكات مشاعر الأفراد لأدوارهم السياسية ولأدوار الجماعات الأخرى بما فيها التجمعات السياسية: مثل الأحزاب السياسية جماعات المصالح والنخب السياسية والحكومية(جانب المدخلات)

3- الثقافة السياسية على مستوى السياسة العامة: وتتكون من إدراكات ومشاعر وتقييمات الأفراد لمخرجات النظام السياسي والمتمثلة في سياساته العامة الداخلية (الاستخراجية والتنظيمية والتوزيعية)وفي سياساته العامة الخارجية (العسكرية والدبلوماسية والإقتصادية) [126].

بهذا الخصوص يؤكد كل من غابريال ألموند وبنجهام بويل على أهمية الثقافة السياسية باعتبارها تشير إلى الابعاد النفسية للنظام السياسي بما بما تتضمنه من قيم ومعتقدات واتجاهات سائدة لدى السكان وأكد ألموند وبويل أن الجماعات الإقليمية أو السلالية وكذا الطبقات الاجتماعية التي تكون هؤلاء السكان قد يكون لها اتجاهاتها الخاصة وأبعادها النفسية وسميت الاتجاهات الخاصة بالثقافة الفرعية وأصبح تعبير الثقافة السياسية الفرعية شائعا، وفي هذا الاطار ناقش كل من ألموند وبويل مفهوم "تنشئة الدور" بمعنى خلق اتجاهات إزاء النظام السياسي(مؤيد أو معارض) ، وتنشئة الدور يعني خلق الوعي بمجموعة التوقعات والنماذج الملائمة والمنظمة للسلوك المتوقع في هذا الدور وهذه التنشئة قد تأخذ قواعد محددة مكتوبة حول الالتزامات والواجبات والفرص وقد تتضمن توقعات وإجراءات غير رسمية[127]. يعتبر هذا المدخل مهما في دراسة النظم السياسية رغم الانتقادات الموجهة له بأن يحمل في ثناياه مواطن العجز والقصور إلا أنه شهد في منتصف الثمانينات عودة حيوية إلى الدراسات الثقافة السياسية وزيادة اهتمام بالمدخل الثقافي ومن اهم مظاهر هذا الاهتمام ظهور مجموعة من الدراسات في العديد من الدوريات السياسية الرئيسية ركزت على مفهم الثقافة السياسية واهميته في تحليل وفهم النظم السياسية[128] ، وعلى سبيل المثال لا الحصر أجرى بول لازرفيلد (Lazarfeld) دراسة عن انتخابات الولايات المتحدة عام 1994 وأوضحت أن الناس قد صوتوا تبعا لعضويتهم في المجموعات الاجتماعية التي صوتت للحزب الذي يخدم مصالحهم هذا يدل على أن الطبقية والدين واللغة والعرق وأحيانا النوع (الرجل والمرأة) هي محددات للسلوك الانتخابي[129].

يتضح مما سبق أن المنظور البنائي كان له أثرا كبيرا على السياسة المقارنة حيث انشغل الباحثون المقارنون البنائيون (CCP) بالمدخل الثقافي يتناول هذا القسم الأدبيات والمقاربات التحليلية التي تدور حول موضوعات سياسية مقارنة تقودنا من خلالها البنائية التي تعمق فهم حول البنية والدستور من خلال أدبيات الثقافة، و كيفية تكامل العناصر الثقافية واستخدام التفسيرات الثقافية؛ إضافة إلى أدبيات الهوية التي تستخدم فيها

---

[126] - محمد زاهي بشير المغيربي، المرجع نفسه، ص227-228.
[127] - عبد الغفار رشاد القصبي"ج"، المرجع نفسه، ص ص 208-209
[128] - محمد زاهي بشير المغيربي، المرجع نفسه، ص ص 235-236
[129] - عبد الله بن جمعان سعد الغامدي، المرجع السابق ، ص 398.

مفاهيم الهوية في التحليلات وكيفية دمجها مع العناصر الأخرى مع الأدبيات العابرة للحدود الوطنية عبر البحث عن مقاربات لإضفاء الطابع العابر للحدود على السياسة المقارنة. لن أبدأ من البداية في أي من المجالات الأربعة التي نناقشها أدناه، ولا مع فيبر، وماركس، ودوركهايم. مونتسكيو أو غيره. بدلاً من ذلك، فإن المحاولة هي إلقاء نظرة سريعة على العديد من الأدبيات الحديثة حول أربعة مواضيع السياسة المقارنة البنائية لفهم أفضل لبعض المواقف الحالية للمقارنة بشأن كل منها. ومن خلاله بنوا عليه الكثير من طروحاتهم وتفسيراتهم سلطوا الضوء على الكثير من القضايا وأصبحت تشكل أجندة بحثية جديدة في هذا الحقل تهتم بـ : الأفكار والتغيير السياسي، الثقافة السياسية، نظرية الحركة الاجتماعية، العرق والهوية وهذا كله ما يشجع أكثر على الاعتماد على المنظور البنائي في الأبحاث والدراسات السياسية المقارنة .

المحاضرة 07: الاستقرار السياسي.

يعد الاستقرار السياسي مؤشرا قويا على درجة قوة كيان الدولة ومدى رسوخ قواعد العمل المؤسساتي فيها ، وتعد مسألة الاستقرار السياسي من بين المسائل التي نالت حيزا كبيرا من البحث لدى الباحثين في مجال السياسة المقارنة والذين صاغوا مفاهيم متنوعة ومختلفة تشير إلى الغموض والتعقيد وصعوبة ضبط مفهوم جامع للاستقرار الساسي في ظل تشعب وتنوع المسببات والعوامل المؤدية إلى غياب الاستقرار السياسي في الكثير من البلدان العالم.

1- **مفهوم الإستقرار السياسي ودلالته**: يشير مفهوم الإستقرار من الناحية اللغوية إلى الثبات والتوازن أما اصطلاحا في العلوم الاجتماعية بالاستقرار والثبات الوضع الاجتماعي الذي لا يطرأ عله تغيير فجائي أو

جذري من داخل وخارج المجتمع يفقده حالة الاستقرار التي كان عليها، أما الاستقرار السياسي فهو يشير إلى الجوانب المتعلقة بالممارسة السياسية التي تكون في حالة ثبات وعدم تغيير[130]، وهنا تكمن أهمية مفهوم الاستقرار السياسي في أنه يعد مطلباً جماعيا فمهما كان نمط النظام السياسي القائم فـي أي دولة من دول العالم، فإن العامل المشترك دائماً هو أمل النظام الحاكم في أن يكون حكمه مستقراً لكـي يستطيع الاستمرار[131].

وعلى ضوء هذا قدمت تعريفات جادة بعد الحرب العالمية الثانية أين تم وضع مؤشرات قياس الظاهرة وربط الاستقرار السياسي بمجموعة من الظواهر السياسية والإقتصادية والاجتماعية –كالتكامل، الشرعية ، الحكم والقيادة، وعلى ضوء يمكن تحديد تعريفات المفكرين للاستقرار السياسي، وبحسب أرسطو النظام السياسي المستقر يرتكز على حكم الطبقة الوسطى التي تجمع بين الكثرة العددية نسبيا والتوسط على المستوى الاقتصادي والقدر من العلم والثقافة، أما بالنسبة لقديس أوغسطين استقرار النظم السياسي عني بالسلم والعدل هذا بالنسبة للطرح التقليدي "الفلسفي" أما بالنسبة للطرح السلوكي "العلمي" إهتم دايفيد إيستون بالكيفية التي يمكن بها النظام السياسي من البقاء والاستمرار في ظروف تتميز بالضغط والتغير إذ أن النظام يعيش في بيئة يتبادل التأثير معها كما أن بقائه يتوقف على استمرار تدفق التأييد والدعم له لذلك على النظام إيجاد الدعم والمساندة الضرورية من بيئتيه الداخلية والخارجية، وبحسب هذا الطرح فإن عناصر المشاركة السياسية للفرد والديمقراطية في يتجه نحو الابتعاد عن العنف السياسي وخطوات سياسية تعمق من خيار الثقة بين النظام والمجتمع [132].

لتوفير أساس لصياغة النهج الأكثر ملاءمة لدراسة استقرار النظم السياسية يقتضي المنطق المنهجي التركز على مفهوم الاستقرار السياسي، الذي يعتبره غابريال ألموند يجسده النظام السياسي الذي تتمتع مؤسساته والاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى العسكرية بالاستقرار التوازن في هياكلها الأساسية وتقسيماتها الضبطية والإدارية بشكل تحقق لها الاستقرار في ظل متغيرات مفاجئة والنظام ينزع إلى التكيف والتوازن والخلل يعد حالة طارئة ينبغي تصحيحها[133]، وعلى هذا نحو تعتبر نيفين مسعد أن الاستقرار السياسي "ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغييرات لمواجهة توقعات الجماهير واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق لدعم شرعيته وفعاليته[134].

---

[130] - سهيلة هادي، الإستقرار السياسي دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية، مجلد10، العدد03، سبتمبر 2018، 126.

[131] - محمد الصالح بوعافية، الاستقرار السياسي: قراءة في المفهوم والغايات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد15، جوان 2016، ص309.

[132] - بن بريهوم ميادة، التهديدات الأمنية الجديدة على الاستقرار السياسي لدول الساحل الإفريقي- النيجر نموذج-، مذكرة ماجيستر ، جامعة جيجل 2014، ص 70.

[133] - بن بريهوم ميادة، المرجع نفسه، ص72.

[134] - سهيلة هادي ، المرجع نفسه ، ص127.

ومن خلال هذا يمكن تقديم تعريف مبسط للنظام السياسي المستقر وهو ذلك النظام الذي ينجو من الأزمات دون حرب داخلية وهذا ما شهدته وحققته العديد من أنماط النظم السياسية، بما في ذلك الأنظمة الملكية الاستبدادية، والأنظمة العسكرية وغيرها من الأنظمة الاستبدادية والشمولية التي نجحت في تحقيق الاستقرار السياسي ومن خلال هذا أظهرت بعض الأنظمة الشمولية في العالم المعاصر قدرة مبهرة على البقاء والإستمرار، ومفتاح هذا النجاح هو قدرتها على التحكم في عملية التنمية الاجتماعية وإدارة التغيير ومنعه بإخضاع كل القوى التي قد تؤدي إلى خلق تهديدات النظام ووضعها تحت التوجيه الحكومي[135].

إن مفهوم الاستقرار السياسي له أهمية كبيرة في نطاق العلوم السياسية والسبب الرئيسي هو أنه يساعدنا في تقييم ظواهر سياسية معينة، مع وجود قدرة كبيرة في التنبؤ وهذا يسمح بإجراء تحليل مقارن لتصنيف النظم السياسية بخصوص مدى استقرارها، ولعل أن مؤشرات التنمية البشرية المرتبطة ارتباطا وثيقا بقضايا حقوق الإنسان وسيادة القانون وإرساء الديمقراطية وغيرها تستدعي إجراء دراسات وابحاث حول الاستقرار السياسي، وهذا ما يؤكد على أهمية مفهوم الاستقرار السياسي الذي يقتضي الإقرار بأن هذه القضايا تعد أسس حاسمة وضرورية في تحليل الأنظمة السياسية - هيكليا ووظيفيا فضلا عن عملها في البيئة المحيطة بها[136].

2- **منهجية تحليل الاستقرار السياسي:** إن دراسة ظاهرة الاستقرار السياسي أنها لم تكن تحظى باهتمام لدى علماء الاجتماع و فلاسفة السياسة سابقا فقد كان التقليد السائد في العلوم الاجتماعية قد تجاهلوها كثيرا ولو أنهم قد تطرقوا بإسهاب إلى مسألة التمرد السياسي(Political Rebellion) إلا أنهم في المقابل تجاهلوا طبيعة المصلحة العامة ودورها في إنجاح عملية الإسقاط الحكومي فقد كانت نظرتها " الكلية والشاملة " مهيمنة على التنظير للتمرد السياسي باعتباره مصلحة عامة وتم النظر إليها من زاوية اقتصادية الاقتصاد بحتة، لكن في عام 1970 نشر الباحث جور دراسته التي تندرج ضمن "أدبيات الحرمان" وتبدو للوهلة الأولى أنها مرتبطة منهجيًا بمناهج التحليل الاقتصادي نظرية الحرمان النسبي (Relative Deprivation Theory) التي تبني القرارات الفردية بشأن المشاركة في العمل السياسي بناءا على توقعاتها بتحسين ظروف معيشة الجماعات الفرعية المحرومة في المجتمع وفعلا توصلت الدراسة التي اتبعت المنهجية الفردية باعتباره التقليد النظري المتبع في مجلات الخيار العام، ورغم ذلك بينت "نظرية الحرمان" أنها أقرب إلى المنهجية الماركسية كغيرها من المقاربات الجماعية التي تحقق بشكل أوثق إلى حد ما، صحيح أن نظرية الحرمان تبني قراراتها على طريقة المشاركة الفردية في العمل السياسي بناءا على حسابات اقتصادية الذي يسمح بتوقع المنفعة من هذا العمل بالنسبة للمجموعة المعنية التي ينتمي إليها الفرد، ومع ذلك فإن ما يدفع نظرية الحرمان بابتعادها عن المنهجية الفردية تجاهلها لمشكلة العمل الجماعي التي تعاني منها كل مجموعة، في هذا الصدد أشار كل من أولسون (1965)، وتولوك (1971) إلى ظاهرة "التمرد السياسي" (Political Rebellion) في السياسة

---

[135] -See at :https://www.britannica.com/topic/political-system/Stable-political-systems . on 11/05/2024

[136] - Łukasz Perlikowski .POLITICAL STABILITY AS A PHENOMENON AND A POTENTIAL. ATHENAEUM. Polish Political Science Studies. vol. 72(4)/2021.p230.

المقارنة بصورة مبكرة والتي تعود إلى مشاكل المنافع العامة للعمل الجماعي، إلا أن القليل من الباحثين طبقوا هذه المنهجية بشكل صارم على دراسة ظاهرة التمرد السياسي وأثرها على استقرار المجتمعات[137].

إن هذا التصور النظري للتمرد السياسي يقوم على افتراض أن الأفراد في المجتمع يقبلون بطريقة توزيع الثروة والدخل والسلطة طالما أنهم يعتبرونها تتم وفقًا لبعض المعايير، وإذا ما تمت الأمور بغير هذه المعايير فإنها تخلق أسباب لتظلم لدى بعض الفئات في المجتمع المحرومة أو المظلومة من حيث طريقة التوزيع التي ستؤدي إلى قيام اضطرابات سياسية تنتهي بثورات شعبية، من وجهة النظر هذه المنهجية الفردية يتوقع أن يتبنى الأفراد المحرومين إجراءات سياسية تهدف إلى تغيير هياكل السلطة السياسية تبعا للمنفعة الفردية المتوقعة، ومن ناحية أخرى يتوقع أن يتخذ الأفراد إجراءات سياسية حتى لو لم يشعروا بالحرمان أو المعاملة غير العادلة وبتعبير بسيط يتوقعون أنهم بإمكانهم الزيادة في المنافع والإمتيازات الفردية، وبالتالي الشعور بالحرمان أو المعاملة غير العادلة تحفز الأفراد على التصرف بعقلانية أكثر ويقررون بشكل فردي القيام بفعل السياسي أو المشاركة فيه، وكل ما يهم الفرد هنا هو المنفعة الفردية المتوقعة التي تعدل بحسب المخاطر التي تواجه الفرد المعني، وعلى هذا الأساس مند أنه منذ مطلع القرن العشرين اتجهت سلسلة جديدة من أبحاث وكتب الاقتصاد السياسي الحديث التي اهتمت فيها نظريات الاقتصاد الجزئي الحديثة بـ "العمل التمرد" ومن خلاله تحولت النظريات التقليدية للاضطرابات السياسية وأصبحت اقرب بكثير إلى استخدام المنهجية الفردية، وقد كانت هذه المقاربات في عمومها تهدف إلى وضع قاعدة نظرية للعلاقة التقليدية المفترضة بين التوزيع غير المتكافئ للدخل أو الثروة من ناحية و الاضطرابات السياسية من ناحية أخرى، وهنا يتنبأ "بويكس" بحدوث اضطرابات سياسية في فترات التوزيع غير المتكافئ بشكل مفرط مفترضا عدم وجود أدوات التزام متاحة للحكومات القائمة في الوفاء بوعودها وعدم فعالية ومصداقية بعض خطط إعادة التوزيع هذا ما يجعل الفاعلين الحكوميين غير قادرين على إيقاف الثورة المؤدية إلى عملية التحول الديمقراطي[138] .

ومن جانب آخر فإن الاستقرار السياسي يعد مؤشرا عاما من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في كل المجتمعات فعندما يكون لنظام السياسي مستقرا فإنه يوجه سياسته الاقتصادية نحو أهداف التنمية زهذه السياسات التنموية ترفع مستوى المعيشة والرفاهية للأفراد وتخلق نوعا من الطمأنينة والرضا الشعبي تجاه النظام،

إن هذا المنظور الاقتصادي يندرج ضمن ما يسمى بالاختراق الاقتصادي للعلوم السياسية والذي قدم تفسيرا قويا للاستقرار السياسي إلا أنه أبان على عجز وقصور في الإلمام بتفاصيل تحقيق الاستقرار الذي تم ربطه بظاهرة الحرمان الاجتماعي وعدم فعالية العملية التوزيعية للنظام السياسي وغياب العدالة في توزيع الثروة، بمعنى أن الاستقرار السياسي يتحقق من خلال التوزيع العادل للثروة بين جميع أفراد المجتمع وإذا ما

[137] -Thomas Apolte. Toward a More General Approach to Political Stability in Comparative Political Systems. Center for Interdisciplinary Economics . January 2012.p02.
[138] -Thomas Apolte. Op Cit .pp02-03.

حدث العكس فإن ذلك سيؤدي إلى ثورة شعبية تطالب بالتغيير السياسي وإقامة نظام أو حكومة تستجيب لتطلعاتهم ومصالحهم الاقتصادية، وبهذا المعنى عدم الاستقرار السياسي ناجم عن عدم قدرة الحكومة أن النظام السياسي على تحقيق ذلك مما يؤدي ذلك إلى حدوث التغيير السياسي الذي هو بمثابة خيار عقلاني للأفراد المحرومين يؤدي إلى الاستجابة لمطالبهم وتعظيم مصالح ومنافع الأفراد، لكن هذا الطرح لا يثبته الواقع دائما فقد تكون الاضطرابات السياسية وغياب الاستقرار ليس نتاج ظروف اقتصادية وإنما مطالب سياسية بحتة (الديمقراطية) وقد تكون ذات طابع عرقي أو هوياتي، كما أن هذا الطرح لم يسلط الضوء على التعقيدات التي تشوب عمل النظم السياسة والحكومات وتجعل أيضا عملية تحقيق الاستقرار السياسي عملية معقدة ومتشعبة وبالتالي فهي ليست عملية ميكانيكية ولا تخضع دائما لقاعدة **التوزيع العادل للثروة = استقرار سياسي** .

على نحو مغاير اتجهت أدبيات السياسة المقارنة (السلوكية) إلى تعميق التحليل حول كيفية تحقيق الاستقرار السياسي وفق منهجية تحليلية علمية منطقية، أبدت بعض الملاحظات مهمة حول الاستقرار السياسي بالتمييز بن مفاهيم الأكثر عمومية في فهم الاستقرار وعلاقاته بمفاهيم أخرى مثل التوازن والاتزان وغيرها، وهنا ينبغي أن نشير إلى أمرين مهمين من أجل تحقيق الاتساق والتكامل في تحليل الإستقرار السياسي:

1- أولا: هناك أهمية كبيرة الفرق بين الاستقرار الذي يُفهم بمعنى "الثبات والاستقرار الذي يُفهم على أنه المرونة، المعيار المتبع في هذا التمييز هو نموذج التغيير، وهذه المشكلة تعتبر واضحة في منظور تحليل النظام (system analysis approach) الذي يعتبر التغيير بمثابة إشارة من البيئة وهذا ما يجب أن يفسره النظام بمعنى أن التغيير يمكن تحويله أو تكييفه أو رفضه ولكن لا يمكن تجاهله أو تجنبه وإلا فإن النظام قد يجد نفسه في خطر قد يؤدي إلى انهياره في هذا المنظور يعتمد على مفهوم حاسم هو "الاحتمالية" الذي يمثل الشغل الشاغل لكل نظام قائم، وبالتالي هذا النهج المتبع في تناول مفهوم الاستقرار مهم بالنسبة للأنظمة السياسية التي يكون فيها التغيير عنصرا من عناصر الأداء لا مفر منه ووجود النظام يعتمد على رد فعله تجاه يتغير[139].

2- ثانياً: هناك تمييز آخر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأول ويجب الاعتراف به كامتداد له في إطار التحليل التقليدي الفلسفي أين يمكن للملاحظ أن يجد التمييز بين استقرار الكائن المتجانس له نطاق محدود وضيق من الحركة واستقرار الكائن غير المتجانس المتكون من مجموعة عناصر متحركة ومتفاعلة، بإختصار: التمييز بين الكيان الموحد والكيان المركب بحيث يرتبط الاستقرار بمفهوم الثبات بالكيان الموحد بينما يرتبط الاستقرار بمفهوم المرونة بالنسبة للكيان المركب، رغم عمومية هذا التمييز إلا أنه يمكن تطبيقه في مجال العلوم السياسية بحجة أن النظم السياسية للدول الوحدوية ذات البنية العرقية المتجانسة تحقق الاستقرار بطريقة مختلفة وبشكل مختلف عن النظم السياسية للدول المركبة (الفيدرالية) التي تتميز بأشكال وأبعاد مؤسسية و اجتماعية متعددة وهذا ما تنطلق منه الأدبيات العلمية التي تناولت الاستقرار[140].

---

[139]- Łukasz Perlikowski.op cit. p231.

[140] - Łukasz Perlikowski.op cit. p 232

بالرجوع إلى الأدبيات المعاصرة التي تناولت الاستقرار السياسي الذي يحمل معنى تغييب العنف أو الحيلولة دون حدوث الصراعات الأهلية، من خلال محاولة النظام السياسي معالجة مصادر العنف والحد منها عبر توزيع القيم والادوار والمكافآت، وعلى ضوء هذا يعرف "دايفيد إيستون" للنظام السياسي "التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع" أين يعمل النظام بشكل دائم ومستمر على ضمان استقراره وتوازنه من خلال التفاعل مع المجتمع وأجزائه الفرعية تفاعلا دقيقا بما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار، من خلال القدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة وضرورة وجود فصل مؤسساتي في اللعبة السياسية التي تتحدد قوتها من خلال التحكم في طرفي المعادلة التي قدمها دافيد إيستون: **التغير> التكيف = عدم الاستقرار** أو **التغير< التكيف = الاستقرار .**

بمعنى أنه إذا كان التغير أكبر من التكيف فإن ذلك سوف يؤدي حتماً إلى عدم الاستقرار. أما إذا كان التغير أقل من التكيف ، فإن ذلك سيؤدي إلى تحقيق الاستقرار ، يعتبر ريتشارد هيجوت أن الإستقرار السياسي هو "قدرة المؤسسات على تسيير الأزمات بنجاح وحل الصراعات القائمة داخل الدولة بصورة يستطيع معها أن يحافظ عليها في منطقة تمكنه من إنهاء الأزمات والحد من العنف السياسي وتزايد شرعية النظام[141]، وإلى جانب هذا يعتبر صامويل هنتجتون أن الاستقرار السياسي يتحقق بالمقدرة تكيف المؤسسات (المأسسة) وتقاس هذه القدرة بالمؤشرات التالية:

1- العمر الزمني: المقدرة على التكيف زمنيا تقاس من خلال طول مدة بقاء ، وتوجد علاقة طردية بين درجة التكيف وطول عمر المؤسسة، فالمؤسسة الأطول عمرا أكثر قدرة على التكيف من المؤسسة الأقصر عمرا.

2- العمر الجيلي: هو إجابة عن سؤال جوهري هل انتقال القيادة من جيل غلى جيل آخر يتم سلميا؟ فالإنتقال السلمي ضمن المؤسسة بين الأجيال بإتباع أساليب دستورية وإجراءات قانونية تمتاز بمقدرة عالية من التكيف والعكس فالإنتقال العنيف على مستوى القيادة ينم عن ضعف في درجة التكيف.

3- التغير الوظيفي: المؤسسة السياسية التي تغير من وظائفها أكثر مقدرة على التكيف من تلك التي تعجز عن ذلك[142].

وبحسب صامويل هنتجتون ان استقرار أي نظام سياسي يستند إلى العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية ومستوى المؤسساتية السياسية، قد يكون مستوى المؤسساتية في مجتمع تدنى فيه مستوى المشاركة السياسية، أكثر تدنيا منه في مجتمع إرتفع فيه مستوى المشاركة ومع ذلك ربما يكون المجتمع الذي تدنى فيه مستوى المشاركة المؤسساتية في آن واحد أكثر استقرارا في المجتمع الذي يرتفع في مستوى المؤسساتية ويرتفع فيه، أكثر من ذلك، مستوى المشاركة، وكما بين هنتجتون أن الاستقرار السياسي يعتمد على نسبة ما

[141] - محمد الصالح بوعافية ، المرجع نفسه، ص ص311-316

[142] - بن بريهوم ميادة، المرجع نفسه، ص72.

بين المؤسساتية والمشاركة، فمع تزايد المشاركة السياسية يجب ان يتزايد أيضا مقدار تعقيد واستقلالية وتكيف وتماسك المؤسسات السياسية في المجتمع للحفاظ على الاستقرار السياسي[143].

3- مظاهر و مؤشرات الاستقرار السياسي:

3-1 **التداول السلمي على السلطة:** بمعنى تغيير شخص الحاكم وفقا لطبيعة النظام السياسية والمنظومة الدستورية التي تحكم عمل النظام، وهنا الدستور يحدد طبيعة نظام الحكم وكيفية تولي السلطة وتنظيم عملية التداول ممثلة في مدة الحكم ووجود انتخابات منتظمة ودورية ووضوح إجرائي في تنظيم عملية التداول وهذا ما يشكل مظهرا للاستقرار السياسي، أما حالة الانقلاب العسكري فهو مظهر ومؤشرا عل عدم الإستقرار السياسي وهي الصفة الغالبة على العديد من نظم العالم الثالث فطيلة الفترة من 1958-1977 حدث 151 إنقلاب بمعدل 8 إنقلابات في السنة [144].

3-2- غياب الثورة والعنف السياسي: تشهد العديد من بلدان العالم الثالث احتجاجات شعبية وموجة من العنف التي تعبر عن سخطهم وعدم رضاهم عن الأوضاع السياسية والإجتماعية والإقتصادية المتدنية، هذا ما يشكل مبررا قويا للمطالبة بالتغيير السياسي الذي غالبا ما يؤدي إلى حدوث تغيير جزئي أو كلي على مستوى هرم السلطة قد ينجر عنه حدوث تغيير كلي على مستوى النظام السياسي بهدف الإنتقال بالوضع الراهن نحو الأفضل، ولذلك فإن الثورة هي عملية تغيير جذري تمس الأنظمة السياسية غير المستقرة وقد تتحول إلى عنف سياسي يعتمد من أجل فرض سيطرة فئة أو جناح معين على المجتمع والدولة وتترتب عنه حدوث خسائر مادية وحتى بشرية وتدمير للبنى التحتية، ويقع هذا العنف من طرف أفراد المجتمع كما قد تلجأ إليه الدولة لسبب أو لآخر الهدف منه ضمان استمرار النظام والحفاظ على النظام العام فأعمال العنف السياسي لا يمكن فصلها عن السلطة [145].

3-3- شرعية النظام السياسي: يرتبط الاستقرار السياسي بمفهوم الشرعية السياسية من خلال قدرة النظام علي خلق المسالك والقنوات الصالحة الاستيعاب القوي الجديدة في المجتمع، وما تفرزه هذه القوي من مصالح ومطالب، خاصة مطالب المشاركة السياسية في السلطة والثروة، والعدالة الاجتماعية والاقتصادية من خلال توزيع الموارد الاقتصادية بعدالة بين الطبقات الاجتماعية دون أن تضطر إلى اللجوء إلي العنف السياسي[146]

تعطي الشرعية للنظام السياسي قدرة على توظيف مؤسساته لإجراء التغييرات اللازمة لتلبية تطلعات الجماهير واحتواء الصراعات التي قد تنشأ دون استخدام العنف السياسي من أجل دعم شرعيته وفعاليته، ومن

---

[143] - صامويل هنتجتون، النظام السياسي في مجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلو عبود، ط1، دار الساقي، بيروت، 1993، ص 102.

[144] - بن بريهوم ميادة، المرجع نفسه، 74.

[145] - هادي سهيلة،المرجع نفسه، ص128.

[146] - محمود صافي محمود، تأثير رؤية القيادة السياسية على الاستقرار السياسي في ماليزيا، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، العدد الأول، 2021.، ص133.

دون أن ننسى أن الاستقرار السياسي مرتبطا إرتباطا وثيقا بالشرعية السياسية باعتبارها إتفاق بين النخبة الحاكمة والجمهور المحكومين حول القواعد التي يعمل فيها النظام السياسي والتي تعطي له القدرة على إدارة مؤسساته وكذا إجراء التغييرات اللازمة لمقاومة توقعات الجماهير واحتواء أي صراعات قد تنشأ لمنع استخدام العنف السياسي إلا في مناطق معينة حفاظا على الشرعية[147]، وبذلك توجد علاقة تلازمية طردية بين الاستقرار السياسي والشرعية السياسية في معناها الحقيقي أي درجة الإلتزام بتطبيق القواعد القانونية أين يكتسب النظام السياسي شرعيته ومشروعيته من خلال الحرص على تمثيل مصالح الدولة في الداخل والخارج وتلبية مطالب المجتمع والرفع من درجة تقبل افراد الشعب للنظام وخضوعهم الطوعي له[148].

3-4- المشاركة السياسية: تعتبر المشاركة السياسية أحد المعايير الإيجابية للحكم على النظام السياسي بالاستقرار من حيث تطبيق قواعد الديمقراطية في الحكم، في هذا الصدد يرى صامويل هنتجتون أن أنظمة الحكم الحديثة وتتمايز عن الأنظمة التقليدية بمستوى المشاركة السياسية في الأنظمة البريتورية تكون فيها أنماط المشاركة السياسية غير ثابتة ولا منتظمة وقد تتقلب بحدة بين شكل وآخر غالبا ما تتأرجح ذهابا وإيابا بين الاستبداد وحكم الجماهير، وكما يقول كورنهاوزر: "حيث توصلت السلطة السياسية مثلا إلى درجة عالية من الاستبداد يفضل استبدالها بسرعة وبعنف بنظام ديمقراطي على أن تبرز حركات جماهيرية متطرفة تسعى إلى تحويل الديمقراطية الجديدة في توجهات معادية للديمقراطية وكما تم توصيفها تواتر الأنظمة في الدولة البريتورية "التي تتقلب ما بين تطرف الملكية المطلقة والديمقراطية الحماسية"، وهذ النوع من عدم الاستقرار هو السمة المميزة لمجتمع افتقد المتحد السياسي وتجاوزت المشاركة السياسية فيه مؤسساتية العمل السياسي، وعلى نحو معاكس نجد للأنظمة المدنية أنماطا مستقرة ويمكن تمييزها عن السلطة المؤسساتية الملائمة لمستواها في المشاركة السياسية، وإذا كان لمجتمع معين ان يحافظ على معدل عال من التكتل والاستقرار يجب ان يترافق فيه توسيع المشاركة السياسية مع تطوير مؤسسات سياسية أقوى وأكثر تعقيدا واستقلالية، وفي هذا الإطار يلعب الحزب السياسي دورا مهما في استقرار النظام السياسي تبعا لقوة الحزب الذي يعد التنظيم المميز للسياسة العصرية والذي تتمحور وظيفته حول تنظيم المشاركة وتجميع المصالح تكوين رابطة بين القوى الاجتماعية و الفاعلين في النظام [149].

4- المنظورات المفسرة للاستقرار السياسي: الاستقرار السياسي عملية معقدة ومتشعبة تستدعي تسليط الضوء على مكامن هذه الظاهرة المرتبطة ارتباطا وثيقا بالنظام السياسي وتفاعلاته الداخلية والخارجية التي تعد محددا على مدى تحقيق الاستقرار السياسي وعاملا مؤديا إلى انعدامه، وفي هذا الصدد تؤثر عمليات التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي على حالة الاستقرار السياسي المرتبطة بمجموعة من الشروط تتعلق بالفقر ومعدل

---

[147] - Hazim Sabah Ahmed and Emad Wagaa Ajeel .Peaceful coexistence between social components and its impact on political stability in the province of Nineveh . Political Sciences Journal. Issue (65) June (2023).p112.

[148] - بن بريهوم ميادة، المرجع نفسه، ص74.

[149] - صامويل هنتجتون، المرجع نفسه ص ص 105-117

النمو الاقتصادي، وثورة التوقعات المتصاعدة، ولتأثيرات الخارجية والاثنية والثقافة السياسية وأزمات السلطة والمأسسة السياسية[150].

السائد حيث يمكن أن تؤدي إلى تقويض أسس النظام القائم وعدم استمراريته، فديناميكية التغيير السياسي يمكن أن تؤدي إلى خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي ناتجة عن السياسة المثيرة للجدل والمتربطة بمجموعة واسعة من التحولات السياسية وعدم الاستقرار تؤدي إلى الطعن في المسلمات والترتيبات السياسية القائمة، ولعل أن هذه السياسة تظهر في ظل تزايد حدة التناقض بين المطالب الشعبية من جهة واستقرار النظام الاستبدادي من جهة أخرى، وهذا ما جعل المنظرين في حيرة من أمرهم بخصوص مسألة النظام الاستبدادي والانتقال السياسي، في هذا الصدد قدم عدد من الباحثين نظريات تفسر كيف وتحت أي ظروف يحافظ النظام الاستبدادي على الاستقرار في سياق الاحتجاجات الشعبية المتزايدة، وقد فرض هذا الوضع بناء نظريات أكثر منهجية تهدف إلى تفسير طبيعة العلاقة بين الترتيب المؤسسي السياسي والاستقرار السياسي[151].

4-1- المنظور المؤسسي: تم تطوير إطار عام لتحليل حالة الاستقرار-عدم- الاستقرار السياسي في الأنظمة السياسية المقارنة ينطلق من إسهامات صامويل هنتنغتون الذي توصل فيها إلى نتيجة مفادها أن الدول الناشئة السائرة في طريق التحديث الاقتصادي والاجتماعي هي عرضة لعدم الاستقرار السياسي، في حال لم يصاحب ذلك التحديث تطور سياسي على مستوى المؤسسات السياسية ما يجعلها قادرة على استيعاب النتائج المترتبة عن التحديث الحاصل على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وعليه فإن الحفاظ على استقرار النظام السياسي واستمراره في مرحلة التحديث يتوقف حسب هنتنجتون على درجة المأسسة(Institutionalization) التي تتمتع بها مؤسساته وإجراءاته التنظيمية[152]، ومن خلال هذا سيتم تسليط الضوء على كيفية تحقيق الاستقرار السياسي وطبيعة الإجراءات التي يتبناها كل نظام سياسي لتحقيق الاستقرار السياسي.

من هذا المنظور فإن تحقيق الاستقرار السياسي مرتبط بناء ووجود مؤسسات التي تعد شرطا لتحققه وهنا يساعدنا التحليل المؤسسي على تسليط الضوء على الترتيبات المؤسسية المعتمدة في الدولة التي تضمن حفظ الاستقرار السياسي سواء على مستوى المؤسسات السياسية، التي تعد مهمة للاستقرار في البلدان النامية وتتمثل نتيجة منطقية مهمة للتحديث في المجتمع قبل-الصناعي في زيادة سريعة للتعبئة والمشاركة السياسيتين، وإذا أريد للقارئ تفادي عدم الاستقرار السياسي فإن مثل هذه المشاركة من الضروري أن يواكبها مستوى مماثل للتنمية المؤسسية، وعلى العموم إن هذا لم يحدث في البلدان النامية وكان العنف وعدم الاستقرار هما النتيجة المنطقية للمؤسسات السياسية التي كانت تتطور أبطأ من المعدل الذي كان يجري به تعبئة المجموعات

---

[150] - بي سي سميث، كيف نفهم سياسات العالم الثالث، ترجمة خليل كلفت، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1،2011.ص 427.

[151]-Shaohua Lei.CONTENTIOUS POLITICS AND POLITICAL STABILITY IN CONTEMPORARY CHINA: AN INSTITUTIONALIST EXPLANATION. A dissertation submitted to the faculty of The University of Utah in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy. The University of Utah August 2013.p50

[152] - صامويل هنتجتون، المرجع نفسه، ص 115.

الاجتماعية والاقتصادية الجديدة سياسيا، وجعل غياب مؤسسات سياسية فعالة من الممكن توجيه المطالب في قنوات من خلال تدابير فعالة وشرعية[153].

على هذا الأساس يركز المنظور المؤسسي الجديد على التغيير المؤسسي والهيكلي بصورة أكثر تفصيلاً بدلاً من التحول الثوري للنظام تهدف معظم هذه الدراسات إلى استكشاف السياسات المثيرة للجدل وعدم الاستقرار السياسي بدلاً من الاستقرار، وعلى أساس التفسيرات المتاحة للعلاقة بين السياسة الخلافية والاستقرار السياسي، ويستند هذه الطرح إلى إسهامات النظرية المؤسساتية التاريخية، حيث قام المؤسسيون التاريخيون بتحليل التكوينات التنظيمية والمؤسسية حيث ينظرون إلى إعدادات معينة بمعزل عن غيرها؛ كما أنهم يهتمون أيضًا بالمنعطفات الحاسمة والعمليات طويلة الأمد حيث ينظر الآخرون فقط إلى فترات زمنية أو انعطافات قصيرة والبحث في القضايا المهمة بهذه الطريقة، يعتبر المؤسساتيون التاريخيون السياقات الشاملة والعمليات المتفاعلة تشكل وتعيد تشكيل الدول وهندسة السياسة وصنع السياسات العامة مفهومة[154].

وكما تشير أدبيات التحليل المؤسسي أن إنشاء المؤسسات السياسية تميل إلى الاستمرار وفق آليات تعمل على ترسيخ أطرها بطريقة تدرجية وتظهر فعاليتها في المدى البعيد معتبرة أن تأثير ثقل الماضي وشدة قيوده وصعوبة الخروج منه فالعيوب والاختلالات ظاهرة والبدائل موجودة لكن التغيير صعب، وهنا لا يمكن إغفال فكرة مفادها وهي قدرة مؤسسات القائمة على إنتاج ذاتها ومنع حدوث أي تغيير جذري، وهنا تؤكد الدراسات التي تناولت التغيير المؤسسي على الآثار القوية للموروث المؤسسي، وهنا يشير التاريخ السياسي للدولة أن الإطار المؤسساتي والسياسي مصمم ومصاغ لكي يستمر في هذا المسار لكن مع إجراء بعض التعديلات المؤسساتية لمعالجة المشاكل المترتبة عن القواعد القائمة والمترسخة[155] .

ضمن هذا المنظور تعتمد نظرية التبعية للمسار (Path Dependancy) تصور آخر في التعامل مع الاستقرار السياسي على أنه يمثل حالة من انعدام التغيير الهيكلي وغياب لأي تغيير في التكوين الأساسي للنظام السياسي، هذه الفكرة تمثل بدورها إشكالية إلى حد ما في تداعياتها، أولا وقبل كل شيء لأن تعريف "التغيير الهيكلي" صعب في حد ذاته، ولكن أيضا لأن التغييرات العميقة ممكنة في الأنظمة السياسية مع ذلك تحتفظ بعناصر قوية من الاستمرارية في تكويناتها الدستورية والاقتصادية والاجتماعية[156]، وبمكن تفسير هذا بأن المؤسسات أنتجت إرثا مؤسسيا تشكل طيلة عقود من الزمن قواعد وإجراءات وأداء روتيني تجعل الفاعلين في المؤسسات البيروقراطية والسياسية يعملون على اتباع المسار الذي سلكته هذه المنظومة في السابق معززة بذلك نشوء ظاهرة التبعية للمسار (Path Dependancy) المانعة لحدوث تغييرات جذرية في هياكل السلطة التي

---

[153] - بي سي سميث، المرجع نفسه، ص ص 466-467.

[154] - Shaohua Lei.op cit.p50.

155-Bourich, Riadh. (2018, mars). La construction du cadre institutionnel face au processus de démocratisation et de développement. Revue Dialogue Méditerranée, Volume 2 (N 01), p72

[156] -Cecilia Emma Sottilotta.Political Stability in Authoritarian Regimes: Lessons from the Arab Uprisings. IAI WORKING PAPERS 13 | 01 – January 2013.p03.

تمثلها بيروقراطية الدولة التي خلقت وضعا عاما يشجع على العودة إلى الخيارات المنتهجة سابقا، وهي من منظور نظرية التبعية للمسار" تعد ممارسات ومؤسسات "ناجحة" تاريخيا "يعاد إنتاجها" ويتم تكييفها مع الأوضاع الجديدة تزود المؤسسات القائمة بمقومات البقاء والاستمرار تجعل التغيير المؤسسي يتم بطريقة بطيئة وتدرجية يمنع خروج الدولة عن مسار الاستمرارية والديمومة نظرا للتأثير القوي لمجموعة من العناصر التاريخية والمؤسسية تجعل التغير المؤسسي يحدث بصورة مرحلية وطويلة[157].

هذه الوضعية نجد لها تفسيرا في نموذج تحليل تغير الأنظمة لـ "جيمس ماهوني" أين تعمل المؤسسات القائمة على كبح موجة التغيير السياسي وهذا ما يكشفه في دراسته لكيفية تغيير النظام التي تحدث وفق طريقة "التبعية للمسار" التي تجعل اختيارات الفاعلين الرئيسيين خلال الفترات المفصلية تتجه إلى تكوين مؤسسات لها خصائص إعادة الإنتاج الذاتي وهذه المؤسسات مهمة للتطور السياسي اللاحق لأن استمرارها ينتج سلسلة من ردود الفعل وردود الفعل العكسية المؤدية إلى خلق مخرجات أساسية للنظام[158]، فكما تؤكد نظرية التبعية للمسار (Path Dependancy) على عدم إغفال تأثير ظاهرة الجمود المؤسسي (institutional inertia) التي غالبا ما تؤثر على أداء المؤسسات القائمة بالنظر إلى الآليات التي تشتغل بها في هذا الصدد تعد هذه النظرية ذات أهمية كبيرة في أبحاث بناء الدولة التي ترتكز على حقيقة مفادها أن المؤسسات قادرة على البقاء والإستقرار.

وعلى ضوء فإن تحقيق الاستقرار السياسي مرتبط بعملية المأسسة التي تجعل المؤسسات قوية وقادرة على ضمان استمرارها واستقرارها، من خلال قدرتها على إدارة الصراع بطريقة سلمية ومنظمة، والمأسسة هنا لا تعني مجرد وسيلة إنشاء المنظمات، ويبدو أن حجة المأسسة مساوة للقول بأن إذا كان للأفراد يعيشون في مجموعات مستعدين للمشاركة في السياسة عن طريق اللعب وفقا للقواعد مقبولة ومحصلات القيام بذلك فإنه سيكون هناك استقرار ، وتؤدي زيادة في المشاركة إلى عدم الاستقرار إذا كانت المؤسسات السياسية لا تستطيع الاستيعاب غير ان عدم الاستقرار دليل على أن المأسسة ناقصة التطور[159].

ولتعميق التحليل أكثر حول اهمية المأسسة بالنسبة لتحقيق الاستقرار السياسي من المفيد الإشارة إلى الجدل الدائر حول طبيعة المؤسسات في الأنظمة الديمقراطية وغير ديمقراطية)، وبحسب بعض الباحثين أن الديمقراطيات الدستورية تفضل اقتسام السلطة وشمولها وقادرة على الحصول على الدعم الداخلي والخارجي واستمرارية أكبر من تلك الأنظمة الشبه الديمقراطية التي تفضل تمركز السلطة التي تظهر الدراسات التجريبية أن الأنظمة الديمقراطية هي الأكثر سلمية ، بينما تكون الأنظمة الشبه الديمقراطية أو الانتقالية أكثر عرضة للنزاع حتى من أكثر الأنظمة الديكتاتوريات الحصرية (لأنها تزيد من كلفة التمرد)[160]، بهذا الخصوص هناك

---

157 - نعيم شلغوم، المرجع السابق ، ص 292.

158 - James Mahoney .Op cit. p p 111-112.

159 - بي سي سميث ، المرجع نفسه ، ص467.

160 - جوسيب كولومر، دساتير مقارنة، (دليل أكسفورد للمؤسسات السياسية)، ترجمة علي البراني وابتسام الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، ط1، 2022،ص398.

تفسير كلاسيكي يساوي بين الاستقرار السياسي وطول عمر الحكومة تتمثل المشكلة الخطيرة في هذا التعريف في أن الدولة التي تشهد تغيرات متكررة في الحكومة تعتبر غير مستقرة، حتى عندما يتم الحفاظ على استمرارية السياسات الحكومية من خلال نظام إداري مستقر نسبيًا تكون فيه المعايير المؤسسية راسخة بشكل جيد. ووفقاً لهذا المعيار، فإن إيطاليا، التي شهدت أكثر من ستين تغييراً حكومياً خلال تاريخها الجمهوري الممتد لستين عاماً، وبلجيكا، بسجلها الذي لا تحسد عليه والذي بلغ 541 يوماً بدون حكومة، كان ينبغي تصنيفهما في عام 2010 على أنهما أقل استقراراً من مصر التي شهدت أكثر من ثلاثين عاماً من الحكم المتواصل للرئيس حسني مبارك[161].

وبهذا المعنى الاستقرار السياسي ليس بالضرورة نتاج لقيام مؤسسات ديمقراطية فهو مرهون بمدى اكتمال عملية مأسسة وبناء مؤسسات سياسية متماسكة حيث نجد العديد من الأنظمة التي توصف بأنها استبدادية تمكنت من تحقيق الاستقرار السياسي من خلال الدستور الذي يحدد كيفية انتقال السلطة وتغيير الحكومة وآليات التمثيل السياسي، وهنا تعد الصين على سبيل المثال التي يقول فيها "كينت ويفر" إن السياسات الحكومية الناجحة تحقق دائمًا توازنًا بين "المطالبة بالائتمان" و"تجنب اللوم"، وبحسب ويفر فإن الدول الاستبدادية أقل قدرة على تجنب اللوم بسبب تركيز السلطة في أيدي الدولة والحكومة وهو ما يعني أيضًا تركيز المسؤولية واللوم الذي يهدد الاستقرار السياسي عبر خروج الجماهير للاحتجاج ضد الحكومة المركزية، وللحيلولة دون ذلك تم إرساء أسس نظام الحكم متعدد المستويات يميل إلى طمس خطوط المسؤولية واللوم من خلال تقاسم المسؤولية السياسية وتحمل المسؤولية مع المستويات مختلفة للسلطة (اللامركزية) وهذا ما يجعل الأفراد لا يعرفون أي حكومة تتحمل المسؤولية عن نتيجة معينة، فقد أدى إصلاح توزيع الضرائب في عام 1994 إلى تغيير الترتيبات السياسية في الصين حيث فوضت الحكومة المركزية المزيد من السلطات للحكومة المحلية من أجل التنمية الاقتصادية وربطت الأداء الاقتصادي بتعزيز القادة المحليين وبينما حصلت الحكومات المحلية على مزيد من الحكم الذاتي يتعين عليها أيضًا تحمل المزيد من المسؤولية للحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي على المستوى المحلي، وعلى ما يبدو أن هذا التغيير المؤسسي البارز كان هدفه ليس الإصلاح الضريبي بل تحويل المسؤولية وإلقاء اللوم على الحكومات المحلية معززة بذلك دور الحكومة المحلية داخل الهيكل السياسي للدولة وجعل الإصلاح الحكم المحلي كيانًا مثاليًا لتحمل مسؤولية السلطة المركزية[162].

في إطار هذا المنظور الواسع ينظر إلى الاستقرار السياسي من منظور مدى احترام القواعد الدستورية في تغيير الحكومات وهنا ينظر إلى التغيير الموجه بالقواعد باعتباره انقلاب دستوري، في حين يشار إلى الانقلابات والثورات باعتبارها انقلابات غير دستورية تحدث هذه الانقلابات في المجتمعات التي لديها أو ليس لديها قواعد للتغيير[163]، ومن خلال هذا يمكن معرفة مدى استقرار النظام الدستوري للدولة عبر الطريقة التي

---

[161] - Cecilia Emma Sottilotta.op cit.p03

[162]- Shaohua Lei.op cit.pp53-55

[163] - Thomas Apolte.op cit.p04

يتم فيها تغيير المؤسسات السياسية في العديد من الأنظمة السياسية في البلدان النامية التي تشوبها حالة من اللاستقرار تعكسها طريقة تغيير الأنظمة والحكومات التي تتم عبر الانقلابات غير الدستورية أو الدستورية، بالنسبة للانقلابات غير الدستورية نجد الانقلابات العسكرية أسلوبا شائعا خاصة في البلدان الإفريقية التي تعرف هذا النمط من التغيير السياسي والذي يعتبر عاملا في انعدام الاستقرار السياسي في هذه البلدان، و لعل أنه من الجوانب المثيرة للقلق في هذه الانقلابات العسكرية أنها تتم من خلال مجموعة صغيرة من الضباط العسكريين عادة صغار الضباط أو الجنرالات العسكريين الساخطين، حيث يختلف الانقلاب العسكري عن الثورة التي تعمل فيها غالبية المجتمع على تغيير الحكومة بالقوة، وبعد نجاح الانقلاب يتبعه سيطرة مجموعة صغيرة من النخب العسكرية على مؤسسات الدولة واتخاذ القرارات نيابة عن المجتمع وتغييب صوت الشعب، بخصوص الانقلاب الدستوري نميز بين ثلاثة أنواع من الانقلابات: الانقلاب الرئاسي، انقلاب من الداخل، والانقلاب العسكري، يتم تعريف الانقلاب الرئاسي على أنه التعليق المؤقت للحقوق الدستورية وتفكيك النظام التنفيذي باستخدام الاستفتاءات والانتخابات البرلمانية الجديدة لدعم نظام يتمتع بسلطة تنفيذية واسعة، تحدث انقلابات القصر داخل الحكومات القائمة والأجهزة السياسية التي يتم إجراؤها تتكون من المعارضين السياسيين للرئيس الحالي داخل الحزب الحاكم وهدفها حول خلع الحاكم عبر تعديل الدستور وتعتبر الاغتيالات سمة أخرى مهمة للانقلابات التي تجرى داخل القصر وكثيرًا ما يتم تنفيذها بدعم من الجيش[164]، إلى جانب هذا هناك تصنف آخر لهذه الانقلابات الدستورية وغير الدستورية وهي ثلاثة أنواع: الأول هي الانقلابات التي يتم تنظيمها ومعالجتها داخل نخبة ضيقة قد تكون أو لا تكون قريبة نسبيًا من الحكومة؛ والثانية هي الثورات الشعبية، التي تقوم على مشاركة واسعة لعامة الناس وهو العنصر الأساسي المميز لها؛ أما النوع الثالث يأتي كتغيير موجه بالقواعد(الدستور/ قانون)، وكما هو معتاد غالبا ما ترتبط الانقلابات والثورات بالعنف، في حين أن التغيير الموجه بالقواعد يتبع عمومًا إجراءات مقبولة وخاصة الانتخابات التي تعتمد على امتيازات محدودة أو غير محدودة، وما هو لاحظ أن الثورات أو الانقلابات تحدث في مجتمع يقر بقواعد منصوص عليها لكيفية تغيير الحكومة ولذلك يشار إلى الجهات التي تقوم بثورة أو انقلاب بـ "المتمردين"[165].

من هنا يتضح أن المعيار الدستوري المؤسسي يعد المسطرة والقاعدة التي يقوم عليها التغيير الساسي وأي خروج عن هذه القواعد الدستورية فهو انقلاب على الحكومة هو انقلاب على الشرعية الدستورية الذي يفتح الباب واسعا للدخول في حالة عدم الاستقرار السياسي من خلال بروز أنشطة الحركات الثورية التي تسعى إلى تغيير أو الإطاحة بالنظام السياسي القائم وإعادة توزيع السلطة والموارد الأخرى في المجتمع بطريقة عنيفة أو غير عنيفة ومن السمات الرئيسية لعدم الاستقرار السياسي التغييرات المنتظمة في موظفي الدولة والتغيرات

[164] -katlego kagasoane. Factors influencing un constitutional changes of government and their implications of governance in africa.university of johannesburg. 2021.p34.
[165] - Thomas Apolte.op cit.p04.

المتكررة من الحكومة من نوع إلى نوع آخر[166]، وعلى ضوء هذا يرى (جونسون وستيفنسون) أن حالة عدم الاستقرار السياسي هي نتاج انهيار الإطار المؤسسي النظام وحلول العنف مكان الخضوع للسلطة بهدف تغيير أشخاص أو سياسات أو الوصول إلى السلطة بطرق غير شرعية بلجوء القوى والجماعات السياسية إلى أساليب وحلول غير دستورية في حل الصراعات وتجعل مؤسسات النظام السياسي غير قادرة على الاستجابة للمطالب النابعة من البيئة السياسية الداخلية والخارجية [167].

على ضوء ما سبق يتضح أن تحقيق الاستقرار السياسي يشترط وجود مؤسسات سياسية قوية بغض النظر عما إذا كانت ديمقراطية أو غير ديمقراطية من منطلق أن الديمقراطية والاستقرار بحسب الكثير من الأدبيات السياسة المقارنة المنتقدة لنظريات التنمية والتحديث أصبح ينظر إلى الديمقراطية والاستقرار السياسي على أنهما متغيران مستقلان، وهذا ما تؤكده حالات من البلدان النامية التي يسودها استقرار سياسي حققته أنظمة سياسية سلطوية غير ديمقراطية كما حققت أيضا معدلات عالية ومقبولة من النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاه الاجتماعي وهذا ما سنوضحه في المنظور الإقتصادي في تحليل الاستقرار السياسي وتفسيره .

4-2- المنظور الاقتصادي (العقلاني): تشير الدراسات الواردة في هذا المجال إلى وجود العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ينصب الحديث في بعض الظواهر المجتمعية كالصراع الطبقي ومستويات الفقر والبطالة وتوزيع الثروة وتوفير فرص مستويات الرفاه الاجتماعي للأفراد التي تلعب دورا في تحقيق الاستقرار السياسي، وبحسب الباحثين في هذا المنظور هناك ترابط وثيق بين النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي فمن ناحية قد تؤدي حالة الشك واللايقين المرتبطة بالبيئة السياسية غير المستقرة إلى تراجع الاستثمارات وبطء وتيرة التنمية الاقتصادية، وإلى جانب هذا قد يؤدي الأداء الاقتصادي الضعيف إلى انهيار الحكومة والاضطرابات السياسية، وقد توصلت بعض الدراسات إلى نتيجة هي أنه في البلدان والفترات الزمنية التي ترتفع فيها احتمالات سقوط الحكومات يكون النمو ضعيف أكثر من أي مكان آخر، وهذا التأثير يكون قويا على تحديد نمط التغيير الحكومي والذي يحدث وفق نمطين: الأول في إطار حدوث تغيير جذري في التوجه الأيديولوجي أما الثاني في إطار حدوث تداول "غير منظم" للسلطة[168].

وفي هذا الإطار تعطي هذه النتائج منظورًا جديدًا للأدبيات الموجودة حيث تعتبر هذه الورقة الديمقراطية والاستقرار السياسي متغيرين مستقلين، وكشفت النتائج عن عدد من الآليات التي تعطي أفضلية للدول التي تتمتع بقدر أكبر من الاستقرار السياسي الذي له تأثير كبير وعلاقة غير مباشر بالنمو الاقتصادي بتأثيره

---

166 - J. Shola Omotola. UNCONSTITUTIONAL CHANGES OF GOVERNMENT IN AFRICA What Implications for Democratic Consolidation? Nordiska Afrikainstitutet, Uppsala 2011.p10.

167 - عبد الخالق الفلاح ، الاستقرار السياسي والاجتماعي، للمزيد أنظر الموقع الإلكتروني:https://kitabat.com/

168 -Alberto Alesina Sule ,0zler Nouriel ,Roubini Phillip Swagel.POLITICAL INSTABILITY AND ECONOMIC GROWTH. Working Paper ,NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH . Cambridge, September 1992.p01.

الإيجابي على معدلات الاستثمار فكما تشير النتائج إلى أنه خلافًا للنظرية إذا زاد الاستقرار السياسي بمقدار وحدة واحدة، فإن الإنفاق الحكومي سيزداد ومن هنا المهم الإشارة أيضا إلى أن التأثير السلبي للاستقرار السياسي على معدلات الإنفاق الحكومي يمكن تعويضه بالتأثير الإيجابي لهذا المتغير على معدلات الاستثمار، كما أن مستوى الاستقرار السياسي في بلد معين بغض النظر عن نوع النظام القائم (ديمقراطي/غير ديمقراطي) سيؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي، ولهذا قامت الحكومات والمؤسسات الدولية التي تقدم المساعدات الاقتصادية على وضع شروط لمنح هذه المساعدات والتي يحتل فيها شرط الاستقرار السياسي أهمية بالغة[169].

وفي إطار هذا المنظور نجد نظرية الخيار العام(Public Choice) التي تعير أهمية لمصالح مختلف الفاعلين انطلاقا من حقيقة ارتباط السلوك السياسي بالمصلحة ، التي على أساسها يتم تفسير الاستقرار السياسي على أنه عرف وقاعدة عامة راسخة سيكون من مصلحة الفرد غالبا الالتزام بها ولذلك فهو يمثل خيارا عاما عقلانيا يحقق المصلحة العامة وعلى ضوء انطلقت نظرية الإختيار العام(Public Choice) من افتراض مِؤداه أن كل الناس عقلانيون ونفعيون ويعظمون المنفعة، ومن خلال هذا عمل منظري الخيار العام بناء نماذج واستنباط تفسيرات وتكهنات سلوك الفاعلين من سياسات الحكومة والدولة المتدخلة تقوم بالإنفاق السياسي الذي يعني توظيف المؤسسات وجماعات الضغط لمواردها أملا بحيازة امتيازات اقتصادية، وفي ظل الدولة المتدخلة يعمد السياسيون الذين يودون تعظيم عدد ناخبيهم إلى زيادة الانفاق العام وإلى الاقتطاع من الضرائب لأن من مصلحتهم القيام بذلك، والسياسيون يعرفون جيدا أن الناخبون يفضلون الزيادة في الانفاق العام على الانفاق العام الضئيل وتدني الضرائب على ارتفاعها، وبالتالي فإن عملية زيادة الانفاق وخفض الضرائب ستزيد من فرص إعادة انتخابهم وهذا بتبني سياسة إنفاق الاسترضاء، بناء على هذا يرى منظرو الخيار العام أن مهمتهم المعيارية "بناء نظام سياسي يوجه السلوك النفعي للمشاركين نحو المصلحة العامة"، ووفقا لهذا سيكون عزم السياسيين النفعيين على تحقيق إرادة الناخبين بإعادة انتخابهم ليلزموا أنفسهم بتحقيق المصلحة العامة[170].

يفهم من هذا أن الاستقرار السياسي يمثل خيارا عقلانيا لدى كل الفاعلين الأفراد الناخبون والسياسيون المنتخبون يتحقق من خلال توزيع الثروة على أفراد المجتمع ويحدث ذلك في إطار النظام الديمقراطي الذي تمثل آلية التصويت أساس الإختيار العام الذي يحدد نوعية السياسات المتبعة التي تحقق مصالح كل الأفراد وهذه السياسات تكون عقلانية بترتيب الأولويات وفق أهميتها في تحقيق المكاسب الشخصية، تحاول هذه النظرية الاقتصادية تفسير دوافع وسلوكيات الناخبين والموظفين والسياسيين التي يجب أن لا تتعارض مع المصلحة العامة التي تسهر الحكومة على تحقيقها لأنها نشأت من عقد اجتماعي(Social Conract) بين إرادة الذين اتفقوا بسبب من مصالحهم الخاصة والمشتركة على طاعة القوانين ودعم الحكومة في مقابل تقديم الحماية

---

[169] - Ranmali Abeyasinghe . "Democracy, Political Stability, and Developing Country Growth: Theory and Evidence" (2004). Honors Projects.p30.

[170] ـ أندرو هند مور، نظرية الخيار العام، في كتاب الدولة نظريات وقضايا، ترجمة آمين الايوبي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط2023،1ص 162.

لهم ولممتلكاتهم ولذلك يزعم منظرو نظرية الخيار العام أنهم الورثة الشرعيين للفيلسوف البريطاني جون لوك والفيلسوف السياسي توماس جيفرسون الذي أدخل فكرة العقد الاجتماعي في إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية أي أن المصلحة الذاتية المستنيرة تقود الأفراد للتعاقد الدستوري للتأسيس للحكومة لحماية حياتهم وحرياتهم وممتلكاتهم[171]، وكما جادل جيمس بوشنان وغوردون تولوك: متى تم ترسخ الاتفاق الأولي العام على حكم الأغلبية في أغلب المجتمعات بقواعد رسمية يصبح وسيلة قوية تضمن شرعية القرارات، والمؤسسات في هذا الاطار من العقد هو أنها توفر آلية متفقا عليها لتحديد الأولويات والاختيار من بين الأولويات المتنافسة وتستخدم سلطة الدولة ومواردها المالية لتحقيقها[172] .

ولعل أن هذا الوضع القانوني السائد في البلدان الديمقراطية المتقدمة والذي يصفه منظرو الاختيار العام بأنه يحمل إخفاقات "إخفاق الدولة" والذي صوروه في أربعة توصيفات وهي توصيف الإنفاق السياسي(يعاين التفاعل بين الدولة وجماعات الضغط)، توصيف دورات الاستغلال السياسي للاقتصاد(كيفية تشجيع الدورات الانتخابية التنافسية لشاغلي المناصب الحكومية على التلاعب بالاقتصاد لتتبع بمزايا انتخابية، أما التوصيف الثالث(وهو مقايضة الاصوات والاتجار بها، وكف يمكن للسياسيين إبرام صفقات فيما بينهم تنفع الناخبين وتضر البلاد، ويظهر التوصيف الرابع وهو تعظيم الموازنة كيف أن لدى موظفي القطاع العام أو الموظفين الحكوميين حافزا لمحاولة انتزاع مزيد من المال من سادتهم السياسيين وكيفية نجاحهم في ذلك[173]

إن هذا التصور الذي كان يحكم بعض النظريات المعاصرة للاقتصاد السياسي يصلح لتحليل الاستقرار في النظم السياسية الديمقراطية (احترام الدستور)، لكنها بقيت عاجزة عن تفسير الاضطرابات السياسية الحاصلة في البلدان النامية متناولة في ذلك مشكلة ارتباط المنافع العامة بالعمل السياسي فضلا عن نتائجه التوزيعية المحتملة، وفي هذا الصدد قدم "توماس أبولت"**(Thomas Apolte)** دراسة قدمت تصورات مغايرة يمكن أن يكون بمثابة إطار ملائم لتحليل الاستقرار وعدم الاستقرار السياسي في الأنظمة السياسية المقارنة ويعتبر إطارا واضحا لتفسير العمل الجماعي الهادف إلى الإطاحة بالحكومات القائمة (بشكل قانوني أو غير قانوني) من اجل تغيير نمط توزيع الثروة بمعناها الأوسع، إلا أن هذا الإطار التحليلي يبقى الباب مفتوحا بشأن ما إذا كانت هذه الانقلابات الحكومية ستؤدي إلى قيام انظمة توزيعية و/أو حكومات جديدة ومستقرة أو ما إذا كانت قد تؤدي إلى قيام دورات إعادة توزيع مزعزعة للاستقرار السياسي[174].

في هذا الإطار أولى "توماس أبولت" أهمية لظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الأنظمة غير الديمقراطية التي تسودها انقلابات دستورية وغير دستورية متواترة ومن خلالها حلل الكيفية التي تتم بها

---

[171] - أحمد مصطفى الحسين، مدخل إلى تحليل السياسات العامة، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان(الأردن)، ط1،2003،ص133.

[172] - برايناردغايو بيترز وجون بيير، الحوكمة والحكومة والدولة، في كتاب الدولة نظريات وقضايا، ترجمة آمين الايوبي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط1،2023، ص ص 388-389.

[173] - أندرو هند مور، المرجع نفسه، ص ص 165-174.

[174] - Thomas Apolte.op cit.pp 03-04.

الإطاحة بالحكومة بطريقة دستورية أو غير دستورية منطلقا من الصراعات المحتملة والتفاعلات المعقدة داخل نموذج المجتمع ومبدئيا قد يكون هذا المجتمع إما ديمقراطي أو دكتاتوري أو أي شيء بينهما وفي إطاره تحدث الأنماط الثلاثة للانقلابات الحكومية التي ذكرناها سابقا، وإلى جانب هذا قسم هذا المجتمع النموذج إلى ثلاث مجموعات وفئات تبحث كل منها على تعظيم منافعها من عملية الإطاحة بالحكومة على النحو الذي يؤدي إلى وضع جديد لتوزيع الثروة، المجموعة الأولى هي مجموعة صغيرة نسبياً تمتلك السلطة السياسية قبل الانقلاب وتقرر توزيع الثروة بين المجموعات المختلفة سميت هذه المجموعة بـ"النخبة القديمة"، المجموعة الثانية تمثل الأفراد المتعلمين جيدًا الذين ليسوا أعضاء في النخبة القديمة ولكنهم يشغلون مناصب عليا في قطاعات الجيش والشرطة والاقتصاد ويتمتعون بنفوذ فكري داخل الدولة هذه المجموعة صغيرة نسبيًا، ولكنها إلى حد ما متصلة بشبكة داخلية، وبالتالي من المحتمل أن تكون مناسبة تمامًا لحل مشكلات العمل الجماعي داخل هذه المجموعة أو بين هذه المجموعة والمجموعات الأخرى ويحتمل أن تكون هذه المجموعة هي المنظم للانقلاب أو الثورة لهذا سميت بالنخبة الثورية، اما بالنسبة للمجموعة ثالثة وهي كبيرة و"كامنة" بمفهوم تضم الكثير من الأفراد داخل هذه المجموعة كبير، ولا يوجد فرد في المجموعة أو أي مجموعة فرعية منها مؤثر بما فيه الكفاية لحل مشاكل العمل الجماعي الداخلي المرتبطة بالأحداث الجماهيرية مثل الثورة وتسمى هذه المجموعة بـ "الأقل قوة" [175].

ولذ فإن المكسب من الانقلاب الحكومي بالنسبة لجميع الجماعات باستثناء جماعة النخبة القديمة يكمن في إعادة توزيع الثروة، وطالما أن الثروة المصادرة من النخبة القديمة يتم تخصيصها بشكل مستقل عما إذا كان الفرد قد شارك في محاولة الانقلاب أم لا، فإن إعادة التوزيع تحمل طابع المنفعة العامة لعامة الأفراد الموجودين خارج إطار الدولة ومن ناحية أخرى، هناك تكاليف شخصية يجب أن يتحملها الأفراد المشاركون في شكل عقوبات شخصية تجعل نشطاء الانقلاب يعانون من مشاكل العمل الجماعي[176].

وعلى ضوء هذا تم ميز توماس أبولت بين الانقلابات الدستورية بين الانقلابات غير الدستورية وفق بعض القواعد المحددة مسبقا كالثورات والانقلابات التي تحدث وفق شرط يتمثل عندما يكون بإمكان مجموعة واحدة أو أكثر كبيرة لها القدرة الكافية على القيام بمحاولة الانقلاب والاستفادة منه بجعل الوعود والتهديدات الداخلية والمتبادلة للمجموعة ذات مصداقية، ويحدث هذا عندما تفقد الحكومة القائمة ثقتها وقدرتها على الحزم في تهديد المتمردين المحتملين بالحرب الأهلية والعقوبات، وفي الوقت نفسه ستفقد قدرتها وثقتها على إدارة سياسة العصا والجزرة من خلال عدم الوفاء بوعودها للتابعين والموالين لها بتقديم منافع، في مثل هذه الحالة تكون الظروف مواتية لحدوث الانقلاب الحكومي، ولذلك فإن الشرط الحاسم للاستقرار أو عدم الاستقرار في مجتمع ما لا يتوقف على طريقة معينة لتوزيع الدخل أو الثروة بل يتوقف على مدى محافظة الحكومة على

---

[175] - Thomas Apolte.op cit.p.04

[176] - Apolte, Th. Why is there no revolution in North Korea? The political economy of revolutions revisited. Public Choice, forthcoming.2010

مصداقيتها بين المجموعات الفرعية في المجتمع وفق هيكل الالتزامات، بهذا الخصوص أنه عندما يحدد مجتمع معين القواعد الدستورية للانقلابات الحكومية فهذا يعني أن أي تهديد من قبل الحكومة ضد المتآمرين الذين يعملون ضمن القواعد الدستورية يعني خسارة الحكومة لسلطتها الكاملة في مواجهة المجموعات الفرعية الأخرى، ونظرا لترابط الحلقات المزعزعة للاستقرار فإن الدساتير المستقرة تضمنت أحكام مناسبة للوقاية منها، وعلى نحو مماثل إذا فقدت الحكومة قدرتها في الحفاظ على هيكل ذو مصداقية لمواجهة المخاطر المحتملة للمتآمرين غير الدستوريين فقد تنشأ حلقات مترابطة للانقلابات غير الدستورية وتحول المجتمع إلى دولة فاشلة[177].

إستنادا إلى تحليلنا السابق يتضح جليا أن الاستقرار السياسي واقعه متعدد الأوجه ومتشعب مرتبط بشروط عوامل مختلفة بنيوية وطارئة / داخلية أو خارجية لتحقيقه أو انعدامه، وعلى ضوء هذا ما يمكن القول أن تحقيق الاستقرار السياسي وانعدامه مرتبط بقوة وضعف النظام السياسي وتعكس درجة قدرته أيضا على التكيف ومسايرة التغيرات الطارئة في البيئة المحيطة به وتحمل الصدمات المفاجئة .

وعلى ضوء يمكن القول أن عملية تحقيق الاستقرار السياسي تعد عملية صعبة ومعقدة بالنظر إلى التعقيدات لتي تشوب العملية السياسية في مختلف لنظم الديمقراطية أو غير الديمقراطية، في هذا الصدد أثبتت الاحتجاجات الشعبية في البلدان العربية منذ2011 والانقلابات العسكرية الأخيرة التي وقعت في عدد من الدول الإفريقية أن مسألة الاستقرار النسبي للأنظمة الاستبدادية والديمقراطيات تستدعي عدم التسليم كلية بمعيارية العلاقة بين الديمقراطية والاستقرار السياسي رغم أن هذين لمتغيرين يعززان بعضها البعض، لكنها تفتح آفاقا واسعة لإجراء تقييم استراتيجي للاستقرار السياسي خاصة في البلدان التي واجهت موجات من الاضطرابات السياسية التي تستدعي تسليط الضوء على محددات الاستقرار السياسي على المدى الطويل، ولعل أن هذا المنظور سيوجهنا نحو متابعة تطورات الأنظمة السياسية (السلطوية) ومعاينة تفاعلاتها الداخلية ومدى قدرتها على مواجهة التهديدات المحتملة لاستقرارها واستمرارها، .

[177] -Thomas Apolte.op cit.pp 26-27.

المحاضرة 08: المشاركة السياسية

تعد المشاركة السياسية مظهرا معبرا على مدى ديمقراطية النظام السياسي من خلال سماحه بقيام التعددية الحزبية والسياسية ومشاركتها في عملية صنع القرار ورسم السياسات، ومن أجل إضفاء الفعالية على عملية المشاركة السياسية وتنظيمها وضعت مختلف الأنظمة السياسية أطر هيكلية وقوانين ناظمة لهذه العملية التي تعد ركيزة وعصب النظام الديمقراطي الحديث الذي يسمح لكل الفعاليات السياسية والمدنية من المساهمة في الحكم وتسيير الشأن العام، وتشير المشاركة السياسية إلى الأنشطة العامة للجمهور في السياسة من خلال مثلا التصويت في الانتخابات، والمساعدة في حملة سياسية، وإعطاء المال لمرشح أو مساندة قضية معينة، والكتابة إلى المسؤولين أو الاتصال بهم، وتقديم الالتماسات، والمقاطعة، والتظاهر. ولعل أن قضايا المشاركة السياسية قد تعلقت وارتبطت بالنقاشات الفلسفية الحاصلة حول الديمقراطية والحكومة التمثيلية منذ العصور القديمة لأنها توفر وسيلة للمواطنين لتوصيل وجهات نظرهم، لا يزال هذ الاهتمام المعياري كبيرا بهذا الموضوع من خلال نظريات الديمقراطية

وفي هذا الصدد يرى الكثير من المفكرين في الحياة السياسية تعبيرا عن مطلب المساواة الذي يذكر غالبا كأحد المعايير الاساسية للدولة الحديثة، وأن المشاركة بمعنى القيام بدور متساو ومع ذلك فإن الثورة الفرنسية قد أتاحت نوعا من المشاركة على أساس قدر أكبر من المساواة للطبقات الجديدة التي ظهرت في المجتمع الفرنسي خلال القرن الثامن عشر، أما في المجتمعات الأخرى فإن التطور في هذا الشأن كان يتم بصورة بدائية نسبيا ، ومع مطلع القرن التاسع عشر امتدت المشاركة إلى كل مكان في أوروبا تقريبا حينما تطورت الاحزاب السياسية لتقود وتعطي تأثيرا حكوميا بالنسبة للرأي العام[178].

بهذا الخصوص إشتغل الباحثون على الاطلاع على الأنماط المنهجية المفسر لسبب عدم نشاط بعض الأفراد ولماذا يختار افراد آخرون أنشطة معينة، هذه الأنماط تعكس السياق السياسي المؤثر على هيكل السلطة السياسية، والمشاركة وفقا لهذا هي حلقة الوصل بين الجمهور والنخبة السياسية التي يُفترض- في بعض الأحيان - تظهر أنها عنصر من عملية الاستجابة (التمثيل السياسي).

1- **مفهوم المشاركة السياسية:** تعبر المشاركة السياسية عن مساحة الحرية **والممارسة الديمقراطية** الت يوفرها النظام السياسي في أي دولة حيث تعد انعكاسا لمدى الوعي السياسي في المجتمع وأحد أهم الدعائم الأساسية للنظام السياسي، وذلك تبعا لإرساء البناء المؤسسي على الأصعدة كافة سواء سياسية أم الاقتصادية أم الاجتماعية في الدولة، ولهذا يقوم مفهوم المشاركة السياسية على انخراط الفرد العادي وفقا لإرادته واختياره وبشكل عفوي في أنشطة اجتماعية قد تتداخل فيها مصلحة الفرد مع مصلحة الجماعة للدرجة التي يكاد يكون من الصعب أن يفصل بين هذه المصالح ، والمشاركة السياسية بمفهومها الواسع والشائع هي بأنها تلك الأنشطة

[178] - عبد الغفار رشاد القصبي "ب"، المرجع نفسه، ص 315.

الإرادية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم والمساهمة في صنع السياسات والقرارات على نحو مباشر أو غير مباشر أو القدرة في التأثير على القرار السياسي أو متخذيه [179].

تعد المشاركة في الحياة السياسية والعامة عنصرًا حاسمًا في التنمية الشاملة اجتماعيًا وهي تمثل جانبا من إعمال حقوق الإنسان، ذلك أن المشاركة السياسية تمكن الفرد من المشاركة ويكون له صوت في القرارات التي تؤثر على نفسه وعلى مجتمعه وبلاده، كما تشكل هذه المشاركة وسيلة هامة للحد من الإقصاء والتمييز[180].

ماهو ملاحظ أن علماء السياسة قدموا تعريفات مختلفة للمشاركة السياسية ولعل أن وجهة النظر الغالبة تحصر المشاركة في الأفعال التي قد تؤثر على الآخرين، وهذا ما نجده في تعريف صامويل هنتجتون التي يقول فيها "نعني بالمشاركة السياسية نشاط المواطنين العاديين العازمين على التأثير في عملية صنع القرار الحكومي" وكما يعرفها كل من سيدني فيربا وغابريال ألموند ويشيران إلى المشاركة السياسية بشكل بسيط وهي : النشاط الذي يهدف أو يؤثر على العمل الحكومي - إما بشكل مباشر من خلال التأثير على صنع أو تنفيذ السياسة العامة أو بشكل غير مباشر من خلال التأثير على اختيار الأشخاص الذين يصنعون تلك السياسات، علاوة على هذا يعتبر بعض العلماء أن المشاركة السياسية والأنشطة الداعمة للنظام هي مشاركة بالنسبة لهؤلاء تعتبر القراءة عن السياسة هي بمثابة مشاركة سياسية، في حين هناك من يعتبرها ليست كذلك في ظل التعريف السائد (لأنها لا تؤثر بشكل مباشر على الآخرين)[181].

مع توصل العلماء إلى فهم أفضل للمشاركة السياسية، توسع دراساتهم وتعمقها كانت الدراسات المبكرة للمشاركة عموما مقتصرة على دولة واحدة وأغلبها إما في الولايات المتحدة أو الدول الأوروبية، ومنذ ستينيات القرن الماضي، تم إجراء دراسات ذات صلة في عدد كبير من البلدان الإضافية والعديد منها عابرة للحدود الوطنية، ولقد ركزت الدراسات الإمبريقية الأولى على تفسير سبب اختيار بعض الأشخاص للتصويت وعدم اختيار البعض الآخر. وتدريجيًا، تم النظر وتفسير بالمشاركة السياسية إلى سلوكيات أخرى مثل الحملات الانتخابية، وتقديم المساهمات المالية، وحضور الاجتماعات، وقد تمنت معظم هذه التفسيرات حول المشاركة السياسية في دراسات السلوك التصويتي ومع بدء تراكم النتائج من دراسات متنوعة أجريت في العديد من البلدان، أصبح من الممكن للباحثين إعداد بيانات موجزة عن النتائج فيما يتعلق بالمشاركة السياسية [182].

وكما يعرفها "جان فان ديث" أنها "تلك الأنشطة التي يقوم بها مواطنون عاديون والتي تهدف بشكل أو بآخر إلى التأثير على المجتمع"، وبمعنى أكثر عمومية المشاركة السياسية هي أنشطة المواطنين المؤثرة على

---

[179] ـ آمين المشاقبة ، نظريات السياسة المقارنة من التقليدية إلى العولمة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ، 2020، ص ص 100-101.

[180] - Toolkit on disability for AFRICA PARTICIPATION IN POLITICAL AND PUBLIC LIFE. See at :https://www.un.org/esa/socdev/documents/disability/Toolkit/Participationin-Political-Publiclife.pdf

[181]- Carole Uhlaner.politics and participaction. See discussions, stats, and author profiles for this publication at: https://www.researchgate.net/publication/304191421 . December 2015.p11079.

[182]-LESTER W. MILBRATH POLITICAL PARTICIPATION. The Handbook of Political Behavior Plenum Press, New York 1981.p197.

السياسة وهنا أكد السياسيون والعلماء على الطابع الفريد للديمقراطية من خلال التأكيد على دور المواطنين العاديين في الشؤون السياسية، في الوقت الحالي أصبحت قائمة الأنشطة التشاركية لا نهائية وتشمل أعمال وإجراءات: مثل التصويت، والتظاهر، والاتصال بالمسؤولين العموميين، والمقاطعة، وحضور المسيرات الحزبية، ونشر المدونات، والتطوع، والتوقيع على العرائض، وكما يرى سيدني فيربا أن المشاركة السياسية وثيقة الصلة بأي نظام سياسي وهي السمة المميزة للديمقراطية التي تحكمها علاقة طردية: "كلما شارك عدد قليل من الناس في القرارات كانت هناك ديمقراطية ضعيفة وكلما زادت المشاركة في القرارات زادت الديمقراطية" ومن ثم، فإن مدى ونطاق المشاركة السياسية يعدان من المعايير المهمة، وربما حتى الحاسمة، لتقييم جودة الديمقراطية[183].

يعد النظام السياسي والثقافة السياسية من التأثيرات المهمة على السلوك السياسي الفردي ولذا من الطبيعي أن نتوقع اختلافات في أنماط السلوك السياسي من ثقافة إلى أخرى ومن نظام سياسي إلى آخر، ولهذا تتطلب عملية المشاركة أفرادا يوفر لديهم الاهتمام السياسي الذي يكون نتاجا للتنشئة المكرة عبر الجماعات الأولية المتمثلة في الأسرة والمدرسة التي تنتهج لنهج الديمقراطي في تنشئة أفرادها، ليكونوا أكثر ميلا للمشاركة من أولئك الأفراد الذين ينشؤون في جماعات أولية تنتهج نهجا تسلطيا، كما ترتبط عملة إتمام المشاركة السياسية بعلاقة طردية مع كمية المنبهات ونوعيتها تعرض لها الأفراد، فكلما انبثقت من وسائل الإعلام والحملات الانتخابية كمية أكبر من المنبهات زادت احتمالية مشاركة الأفراد في العملة السياسية والعكس صحيح[184].

من خلال ما سبق يبدو السبب المحتمل في عدم وجود تعريف متفق عليه للمشاركة السياسية هو تنوع وإتساع مرجعية المشاركة السياسية مع مرور الوقت، حيث شهدت سنوات الأربعينيات التصويت بشكل رئيسي، وشهدت الخمسينيات حملات انتخابية والاتصال بالمسؤولين مثلت أشكال تقليدية للمشاركة، وشهدت سنوات السبعينيات مظاهرات احتجاجية وحركات اجتماعية، وجاءت سنوات التسعينيات مع المشاركة الاجتماعية والمشاركة المدنية كأشكال غير تقليدية وبذلك أصبحت دراسة المشاركة السياسية بمثابة "دراسة كل شيء". وكما يقترح فان ديث، فإن الاستبعاد المسبق لمجالات محددة مثل الأسرة أو المدرسة أو مكان العمل، أو تطوير مجتمع أكثر موضوعية وفعالية يمكن للمنظور البحثي الموجه نحو حل المشكلات أن يكون مفيدًا في التعامل مع توسيع مرجعيتها المفاهيمية [185]

وفي سياق هذا التوسع أصبحت المشاركة السياسية تعرف بعدة طرق والتي يدور مفهومها حول اعتبارها "بأنها تلك الأنشطة التي يقوم بها مواطنون عاديون تهدف بشكل مباشر إلى حد ما إلى التأثير على

---

[183]-Jan W. van Deth, What Is Political Participation? .Department of Political Sociology, University of Mannheim. Published online: 22 November 2016.p02.

[184] - آمين المشاقبة ، المرجع نفسه،ص ص 102-103.

[185]- Isa, Berk Orkun and Yucel, Mustafa Eray. A Theory of Political Participation. BBVA Research, Bilkent University. July 2020.p03.

اختيار الموظفين الحكوميين و/أو الإجراءات التي يتخذونها" وفي إطار هذا التوسع النظري يشار إلى المشاركة السياسية بأنها "مصطلحًا قاطعًا لسلطة المواطن" أو لجميع الأنشطة التي تهدف إلى التأثير على هياكل السلطة القائمة[186].

2- **وسائل واشكال المشاركة السياسية:** من خلال الخريطة المفاهيمية للمشاركة السياسية يتضح جليا أن السمة المميزة للحياة الديمقراطية في أي بلد، على اعتبار أن المشاركة السياسية هي العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية التي تبرز في انماط وأشكال مختلفة تؤطرها آليات والقنوات عديدة تعكس درجة ديمقراطية أي نظام سياسي :

2-1- **المشاركة السياسية عن طريق عملية التصويت والانتخابات:** يرتبط مفهوم المشاركة بمفاهيم اخرى سائدة ف الساحة السياسية والإجتماعية مثل مفهوم الديمقراطية أو مفهوم صنع القرار ، وكل هذه المفاهم تجعل لديمقراطية هدفا لها، لأن الحياة لدمقراطية السليمة ترتكز على إشراك المواطنين في تحمل مسؤوليات التفكير والعمل من أجل مجتمعهم، المشاركة هي السياج الأمين للديمقراطية ويمنع المساس بها وهي تجذير للنظام الديمقراطي[187]، على هذا الأساس يعد الاقتراع المباشر من أبرز طرق المشاركة السياسية في النظم السياسية التي تنتهج طريقة الحكم الديمقراطي، وهو أمر مرتبط بالديمقراطية التمثيلية التي يمارس الفرد السلطة عن إختياره الحر والمباشر لمن يمثله ويرتبط الحكم على فاعلية هذه المشاركة ونجاحها بالنظام السياسي وصدق توجهاته الديمقراطية[188]، عبر تجسيد وتوسيع نطاق المشاركة السياسية بضمان نزاهة الانتخابات باعتبارها شرطا تأسيسيا في بلورة أي توجه ديمقراطي وإنتاج مؤسسات سياسية تمثيلية حقيقية تنال ثقة الشعب، فإقامة مؤسسات سياسية بسرعة وفرضها على المجتمع دن التأكد من أن هذه المؤسسات يمكنها أن تستمد دماء حياتها من هذا المجتمع بوجود درجة معينة من المشاركة الحقيقية – وليست المقيدة- ضرورية لجعل هذه المؤسسات تستطيع أن تبقى وتؤدي دورها[189].

وفي هذا الصدد تعتبر عملية الانتخاب الوسيلة المثلى لإسناد السلطة لأي طرف سواء كان شخص أو جماعة أو حزب سياسي ولهذا نجد أن مفهوم الانتخاب يوحي إلى الاختيار الطوعي الحر الذي هو مختلف عن عملية التعيين، فالانتخاب يتحقق بالإرادة المعبّر عنها شخصيا بدون وسائط، ولقد حسم الفكر السياسي مبكراً الجدل حول التكييف الدستوري لفكرة الانتخاب هل هي حق أم تقنية ووسيلة، بتأييده أن الاقتراع حق شخصي غير قابل للتفويت أو النيابة يمارسه صاحبُه مباشرة، إذ أن جوهر العملية الانتخابية لا تتوقف عند التكريس الدستوري لها بل تتجاوزه، عن طريق ترتيب نتائجها بكل حرية ونزاهة التي تمثل روح الانتخاب ومقاصده لأنه تعبير أصيل عن السيادة والتمثيلية والشرعية الدستورية والسياسية التي تعد حقوق إلزامية وغير ممنوحة، و بوضوح مفهوم الانتخاب والآثار المترتبة عنه يمارس من خلاله الناخب المواطن جزءاً من سيادته وهي

---

[186] - Jan W. van Deth.op cit.p06.

[187] - داود الباز، حق لمشاركة السياسية في الحياة السياسية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، 2006، ص 28

[188] - آمين المشاقبة، المرجع نفسه، 114.

[189] - عبد الغفار رشاد القصبي "ب"، المرجع نفسه، ص 317.

جزء من سيادة الأفراد الآخرين التابعين للدولة بحسب ما أسماها **"روسو"** بالسيادة العامة أو الإرادة العامة، وهي صعبة المراس بشكل شخصي ومباشر لذا طرحت اجتهادات ومفاهيم وآليات للنيابة عن الأفراد للتعبير عن سيادتهم من خلال ممثلي السيادة العامة، بمعنى في إطار التمثيلية المؤسَّسة على التفويض الإرادي والمتوافق حوله، فالتمثيل لا يكتمل ولا يحقق أهدافه إلا إذا احترمت إرادة الممثلين عند عملية الدفاع عن الحقوق العامة، ووجود ضمانات مكفولة في الدستور والقوانين ذات الصلة لتجسيد الشرعية في معناها التعاقدي والقانوني[190].

على ضوء هذا يعد الانتخاب الدعامة الأساسية لقيام نظام الحكم الديمقراطي باعتباره وسيلة للمشاركة في تكوين حكومة نيابية تستمد وجودها في السلطة واستمراريتها من استنادها إلى الإرادة الشعبية، ومن هنا يظهر الانتخاب كوسيلة للاتصال بين الحكام والمحكومين بين مصدري القرارات السياسية والمنفذين لها، إذ هو التنظيم القانوني لمبدأ مشروعية ممارسة السلطة باسم الشعب والذي من خلاله تتنافس الأحزاب السياسية من اجل الحصول على التأييد الشعبي، ويظهر بذلك بوضوح في حالة الاستيلاء على السلطة بطريق الانقلاب، حيث يعلن قادة النظام العسكر تحديد فترة انتقالية من أجل استقرار الأوضاع تعقبها إَجراء انتخابات عامة مستهدفين في ذلك تغيير صورة نظامهم بتحويلها من الثورية إلى الدستورية الديمقراطية [191].

رغم أن المشاركة السياسية أصبحت من بين الحقوق المدنية كرستها غالبية الدساتير في دول العالم التي نصت عل الحق في التصويت إلا أن النسب المرتبطة بالنشاط السياسي تتفاوت من بلد إلى آخر، حيث نجد السلوك الانتخابي بحسب الكثير من الابحاث والدراسات المهتمة به يختلف باختلاف المواقف السياسية للمواطنين التي تحددها مجموعة من العوامل والظروف مثل: الاقامة في المدينة أو الريف، مستوى التعليم، الطبقة الاجتماعية، العمر والجنس التي تعكس كلها السلوك السياسي للجماهير الناخبة[192]، وبهذا الخصوص يأتي التصويت على شكل رئيسين وهما الانتخابات العامة عل مستويات المختلفة للأنظمة السياسية (الانتخابات الرئاسية، الانتخابات البرلمانية، الانتخابات المحلية...)، وشكل آخر وهو الاستفتاء الذي هو شكل من أشكال الديمقراطية المباشرة يخص طلب رأي الجماهير في التعبير عن رأي في موضوع معين يتضمن إما تغيير دستوري أو قضية سياسية هامة، وتستخدم آلية الاستفتاء الشعبي بشكل متزايد منذ ستينيات القرن الماضي[193]، ويعد الاستفتاء الشعبي وسيلة فعالة –إذا أحسن تطبيقها- للوقوف على رأي الشعب والذي يساعد الحكام على وضع سياسة فعالة تطابق رغبة الشعب، ولهذا يعد الاستفتاء من أهم وسائل المشاركة السياسية ومن مظاهر الديمقراطية غير المباشرة التي تعكس مدى المشاركة الشعبية وحرص الشعب على تتبع تصرفات حكامه

---

190 - أمحمد المالكي، الانتخابات البرلمانية في المغرب في ضوء معايير الحكامة الانتخابية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت ، 2008، ص03

191 - داود الباز، المرجع نفسه، ص 41.

192 - عبد الله بن جمعان سعد الغامدي، المرجع نفسه، ص ص273-276

193 - عبد الله بن جمعان سعد الغامدي، المرجع نفسه، ص 374.

والرقابة الفعالة والتوجيه اللازم[194]، وقد أدى ذلك إلى ظهور إجراءات تضع الديمقراطية المباشرة ضمن المطالبات الرئيسية للمجموعات الأكثر راديكالية وتقدمية، وإلى وضع تفسيرات التي تسوغ الشعبية المتنامية لهذه الديمقراطية في تزايدها وتبنيها في أواخر القرن العشرين[195].

في ظل تنامي نسب مشاركة المواطنين في المواعيد الانتخابية أظهرت دراسات أن نسب المشاركة في عملية التصويت تفسر على ضوء افتراض أن المواطنين عقلانيون يصوتون على أساس الحسابات التي يرضي بها حزبهم مصالحهم الشخصية، وقرارات التصويت مثل قرارات المستهلكين في إقتصاد السوق الذين يحسبون التكاليف (الضرائب) والمنافع (الخدمات الحكومية) لإختيار منتج تجاري (حزب سياسي) عوضا عن آخر، إن التصويت لحزب هو مثل خيار سلة بضائع في سوق ويختار الناخبون الحزمة الحزبية التي تناسب أولوياتهم كثمن يمكنهم دفعه، وبالمثل الأحزاب السياسية مثل شركات تتنافس على جذب الزبائن في سوق يحاولون تقريب نفسهم وسياستهم من الناخب الوسيط، الذي يمثل الوضع المثالي للناخب في الشارع ، والاختيار العقلاني يفسر سلوك الناخب واستراتيجيات وسياسات الأحزاب السياسة من خلال النظرية الاقتصادية للمستهلكين (الناخبين) والمنتخبين (الأحزاب) [196].

ومن أجل فهم مجريات المشاركة السياسية في الأنظمة السياسية المقارنة ركزت معظم الأبحاث أن الدول الديمقراطية المتقدمة اقتصاديا أن التقييد بالديمقراطية يعكس الدور الخاص للمشاركة السياسية التي توفر الوسيلة التي يستطيع الأفراد من خلالها التحكم في حكومتهم وبشكل أكثر حسمًا في الانتخابات التي تحدد من يحكم، فالسلطة الفريدة التي يتمتع بها التصويت لتغيير الحكام يجعلها توفر القوة لمعظم أنماط المشاركة الأخرى: الحملات الانتخابية، والتعبير عن الرأي، وتنظيم المجتمع، وغير ذلك من الإجراءات التي تقوم المعارضة بها قد تمكنها من الفوز في الانتخابات، على نحو مغاير نجد الأنظمة في النظام السلطوي العلاقة الانتخابية لم تعد موجودة ومع ذلك لا تزال هناك مشاركة سياسية، في هذا السياق نجد الشعب رغم انه لم يعد يختار الحكام إلا أن الحكام ما زالوا بحاجة إلى إبقاء الناس راضين بشكل معقول لمنع الثورة، وللقيام بذلك يحتاجون إلى معلومات حول تفضيلات الناس ويحتاجون إلى الاستجابة لمطالبهم، أما بالنسبة البلدان النامية غالبا ما يجد الفرد أن المؤسسات الحكومية هي أيضا أقل تطورا الشبكات الارتباطية معها ضعيفة حيث يكون الولاء للمجموعات المحلية تفوق الولاء للمؤسسات الحكومية، في ظل هذه الظروف قد يتكون قدر كبير من المشاركة السياسية تتم في إطار المشاركة غير الرسمية وذلك على المستوى المحلية أو في إطار المؤسسات التقليدية[197].

---

[194] ـ دود الباز ، المرجع نفسه، ص 50

[195] ـ إيان بدج، الديمقراطية المباشرة، (دليل أكسفورد للمؤسسات السياسية)، ترجمة علي البراني وابتسام الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط1، 2022، ص 1022

[196] ـ عبد الله بن جمعان سعد الغامدي، المرجع نفسه، ص ص401-402.

[197] -Carole Uhlaner.op cit.p 11081

2-2- **المشاركة السياسية عن طريق الأحزاب السياسية:** تكون هذه المشاركة في الأنظمة السياسية الديمقراطية التي تؤمن بالتعددية السياسية حيث تعتبر المحرك لعملة الانتخابات التي تم من خلالها تعبئة الرأي العام وتحفيز المواطنين على المشاركة السياسية[198]. فتنافس الأحزاب عن طريق تقديم برامجها السياسية المتباينة إيديولوجيا إلى جمهور الناخبين، وعليه فإن الديمقراطية التمثيلية بصيغتها العصرية تعزز التصويت المباشر على السياسة ولا يعتبر النظام السياسي ديمقراطيا ذو نظام يعترف بوجود أحزاب سياسية وإمكانية وصول الأحزاب المعارضة إلى سدة الحكم، وإلى جانب هذا يعد الحزب السياسي الوسيلة المركزية للتمثيل السياسي فالحزب السياسي هو الدي يمثل الشعب في الحكومة على النحو الأكثر منهجية ودواما، في هذا الصدد تعتبر البرلمانات المتعددة الأحزاب أكثر تمثيلا لاسيما عندما تصبح القوانين الانتخابية أكثر فأكثر نوعا من التدقيق لفكرة النسبية ويوفر العدد الناتج المرتفع نسبيا من الأحزاب الفعالة نوعا من التقريب الأدق لفكرة تمثيل المصالح المختلفة في المجتمع[199].

بهذ الخصوص يرى ألموند أن الحزب السياسي يعد من أهم القنوات التي تسمح للمواطنين بالمشاركة السياسية من خلال وظيفة التجنيد والتعبير عن المصالح ويجعل المواطنون كمشاركون في السياسة بطريقة غير مباشرة من خلال وظيفة تجميع لمصالح فهي تقوم بترشيح الذين يؤيدون مجمعة معينة من السياسات العامة ثم تقوم بمحاولة بناء تأييد لهؤلاء المترشحين، وتتم عملية تجميع المصالح في إطار الأحزاب السياسية من خلال استماع وتحسس المؤتمرات الحزبية وزعماء الحزب لمطالب مختلف الجماعات- النقابات المستهلكون، الزمر الحزبية ، تنظيمات رجال الأعمال وتقوم بوضع بدائل للسياسة العامة حيث في إطار النظام الديمقراطي يتنافس حزبان أو اكثر من أجل تعبئة دعم الجماعات المصلحية والناخبين، أما في إطار النظم التسلطية فيحاول حزب واحد تعبئة المواطنين لسياساته العامة ولمرشحيه ولكن هذه العملية تتم بصورة مغلقة وخاضعة للسيطرة[200].

على هذا النحو تصاغ الخيارات المفضلة والهواجس الخاصة بالمواطنين الذين سيشاركون في الانتخابات التي من خلالها يعمل الحزب السياسي على صياغة السياسات العامة المعبرة على توجهات وتفضيلات المواطنين و الناخبين وهذا ما يبرز بوضوح أن الأحزاب السياسية شائعة ومرتبطة بالديمقراطيات كلها ولا يمكن من الناحية العملة تصور الديمقراطية بدون وساطة الأحزاب السياسية، كما أنه في إطار الديمقراطيات المستقرة يحدث الانتقال السلمي للسلطة بين الاحزاب في وقت الانتخابات هو السمة المميزة لهذه الديمقراطية[201] .

---

[198] - آمين المشاقبة، المرجع نفسه، ص116.

[199] - جون ألدرش، الاحزاب السياسية داخل الهيئات التشريعية وخارجها، دليل أكسفورد للمؤسسات السياسية)، ترجمة علي البراني وابتسام الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط1، 2022، ص 955.

[200] - جبرائيل ألموند وبنجام بويل وروبرت مندت، السياسة المقارنة إطار نظري، ترجمة محمد زاهي بشير المغيربي ، منشورات قاريونس، بنغازي،ط1، 1996.ص 197.

[201] - عبد الله بن جمعان سعد الغامدي، المرجع نفسه، ص 428.

2-3- **المشاركة السياسية عن طريق المجتمع المدني:** لقد ترتب عن ممارسة المشاركة السياسية للمواطنين وفق آلية التصويت في الانتخابات على الأحزاب السياسية التي تقوم بوظيفة التمثيل السياسي (الديمقراطية التمثيلية) شهدت في العقود الثلاثة الأخيرة تراجعا وهذا نتيجة قصورها وعجزها عن التعبير الجيد لمطالب المواطنين وتفضيلاتهم وتطلعاتهم حيث أصبحت الديمقراطية التمثيلية التي تعد الطريقة المثلى لتجسيد لمشاركة السياسية للمواطنين تعرف في جوانبها الكثير من النقائص، رغم بقائها كإطار لتمثيل السياسي والتعبير عن مصالح المواطنين ومن أجل تكملة هذا النقص وتعميق المشاركة السياسية بإشراك المواطنين بصفة كمباشرة وغر مباشرة وبطريقة اكثر فعالية في التدخل في تسيير الشأن العام عبر آليات جديدة للوساطة والتمثيل من خلال منظمات المجتمع المدني التي أنتجت نمط الديمقراطية التشاركية الذي أصبح كإطار ينافس المنظور التقليدي للديمقراطية التمثيلية، ولعل أن ذلك يأتي في سياق تراجع اهتمام الناس في جميع أنحاء العالم بالعمليات السياسية وهذا ما يدعو إلى من إعادة النظر في كيفية المشاركة السياسية، وهذه المشاركة أصبحت تعبر بصدق عن توجهات الرأي العام الذي أصبح بمقدوره الضغط على السلطة السياسية وقرارتها من خلال الاتحادات والنقابات والجمعيات النسوية والثقافية والدينية والتي نجحت في البلدان الديمقراطية من أن تكون قوة ضغط على الحكومات وتجنيد الجماهير من أجل الدفاع عن قضايا تهم الرأي العام، وتعتبر هذه المنظمات بمثابة جماعات ضغط تدافع أساسا عن مصالح وصفات معنوية وقد ترتبط بمصالح مادية أيضا، وبعض هذه الجماعات بعيدة عن أطر النشاط الحكومي كالجمعيات الدينية وجمعيات حقوق الانسان وحماية الطفولة، وقد تسعى هذه الجمعيات إلى الضغط على السلطات الرسمية في سبيل تحقيق اهدافها[202].

وهناك من يرى أن المجتمع المدني يتألف بالأساس من هيئات تطوعية ومنظمات غير ربحية وحركات تعاونية ومساعدة متبادلة، تتعايش مع الدولة والسوق، لكنها تتمايز عن الفضاء القيمي والوظيفي لكل منهما، وفي الآونة الأخيرة بدأ خطاب المجتمع المدني يتطابق بصورة متزايدة مع منطوق المعايير الكونية للديمقراطية والإجراءات العادلة وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان، ومن خلال هذا تم شرح نواقص الديمقراطية الليبيرالية في البلدان الغربية، وبوصفه ايضا علاجا لتشكيلة من الأمراض مثل التفكك الأسري وخدعة الرفاهية، والتلوث البيئي، والعنف الطائفي، والصراعات القبلية في بعض البلدان مثل العراق وافغانستان[203]، وبهذا الخصوص يرى الفيلسوف الألماني "يورغن هابرماس" أن الديمقراطية تستلزم نسقا اجتماعيا ديمقراطيا يشمل الجميع ولا يستبعد أحدا هدفه ليس الهيمنة بل الوصول إلى تفاهم من خلال إعمال أدوات العقل، مثل المساهمة في الحوار الذي يتيح للجميع فرص متكافئة ويتحقق ذلك بالتوجه نحو تحديث

---

[202] - أحمد بدر، الرأي العام والسياسة العامة، الدار المصرية السعودية، للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،2010، ،ص228.

[203]- خوزيه هاريس، تطور المجتمع المدني، (دليل أكسفورد للمؤسسات السياسية)، ترجمة علي البراني وابتسام الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط1، 2022، ص ص 242-243.

المجتمع عبر نظام أخلاقي يقوم على أساس عقلاني وليس على أساس التقاليد لإيجاد مجتمع ديمقراطي منفتح سياسيا واجتماعيا[204].

على ضوء هذا واكب خطاب المجتمع المدني في أوروبا عن كثب المسار الذي إقترحه "هابرماس": الضغط من أجل الديمقراطية ، والرقابة من جهة على المؤسسات العامة، والمزيد من التدقيق للتعريف القانوني للحقوق، وكما اعتبر الكثير من الأكاديميين والمثقفين باختلاف توجهاتهم الذين وضعوا المجتمع المدني كشرطا مسبقا ولس عائقا لتحقيق أهداف عدالة التوزيع والتغيير البنيوي[205].

3- **الديمقراطية التشاركية كصيغة جديدة للمشاركة السياسية:** إن التطورات المتسارعة التي تشهدها بلدان العالم اليوم فرضت توسيع وتعميق عملية مشاركة المواطنين في صنع القرارات والسياسات العامة، وفي خضم هذه التحولات والتطورات برز مفهوم الديمقراطية التشاركية(Participatory Democracy) والذي يعتبر منظورا جديد يزاحم ينافس النموذج التقليدي للديمقراطية التمثيلية التي على ما يبدوا اصبحت عاجزة وغير قادرة على التعبير عن تطلعات جماهير الناخبين، وهذا ما تعكسه التطورات الاجتماعية والمجتمعية والسياسية الحاصلة في المجتمعات الديمقراطية والتي اصبح فيها البحث عن تعريف شامل واحد للمشاركة السياسية أمراً عفا عليه الزمن، ولذلك ظهر منهج البديل للبحث عن سمات جديدة للمشاركة السياسية ودمجها في الخريطة المفاهيمية للمشاركة السياسية وهذا بتقديم إجابة شاملة لسؤال "ما هي المشاركة السياسية؟" من دون استبعاد الابتكارات المستقبلية للتشاركية التي تمثل السمة المميزة للديمقراطية الحية[206].

تشير الكثير من الدراسات إلى تزايد نسب عزوف وعدم اهتمام المواطنين بالشأن السياسي في غالبية دول العالم وقد فسر ذلك بأنه ناتج عن لتذمر وعدم الرضا على أداء السياسيين المنتخبون في التعبير عن مصالح وتطلعات الناخبين وكما يزعم الباحثين أن ذلك راجع إلى انخفاض التعبئة وهذا ما يفسر إلى حد كبير الانخفاض الملحوظ في المشاركة السياسية، وهنا جاء تصور الديمقراطية التشاركية تحدي الفهم التقليدي لنطاق وطبيعة السياسة ومجال الحكم في المجتمع التي يشار إليها بتسميات مثل "السياسة المثيرة للجدل" أو "السياسة التي تتحدى النخبة" وإلى الطبيعة المتضاربة لهذه الأنشطة، ولعل ان هذه الإجراءات تهدف إلى توسيع فهم السياسة والحكومة إلا أنها تستخدم أيضًا للتخفيف من حدة تدخل الدولة[207]، وهنا أصبح ينظر للدولة بوصفها منظومة طارئة وجزئية وغير مستقرة وتتبادل الإعتمادية مع غيرها من المنظومات في النظام الاجتماعي المعقد ويتطلب هذا التوسع الكبير في عرضية" الدولة وفي عملياتها[208].

---

[204]- إيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمود حسين غلوم، سلسلة عالم المعرفة 244، (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،1999)، ص ص 309-310

[205] - خوزيه هاريس، المرجع نفسه، ص244.

[206] - Jan W. van Deth,op cit.p03.

[207] - Jan W. van Deth,op cit.p06.

[208] - بوب جيبسوب، الدولة وبناء الدولة ، (دليل أكسفورد للمؤسسات السياسية)، ترجمة علي البراني وابتسام الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط1، 2022، ص 226

إن التوجه الجديد للمشاركة السياسية من خلال الديمقراطية تشاركية تطرح سؤال هل يمكن للهندسة التشاركية أن تعيد المواطنين مرة أخرى إلى الاهتمام بالشأن السياسي العام ؟ولعل أن هذا السؤال متعلق بأهمية الديمقراطية التشاركية بالنسبة لجهود الإصلاح الديمقراطي في المستقبل والتي تمثل أحد الحلول الممكنة لتجنب معضلة الإصلاح المتمثلة في المتابعة الهامشية للإصلاحات في سياق رسوخ نظام الديمقراطية التمثيلية، ومما لا شك فيه أن هذا النظام كان الأكثر نجاحاً في الماضي في تأمين المشاركة كما ونوعا وتمكن في نفس الوقت من الموازنة بين القيم المتناقضة، ولعل أن سخط المواطنين على البنية الحالية للديمقراطية يرجع في المقام الأول مسببات هذا الاستياء الناجم عن عملية التغيير الاجتماعي التي جعلت المؤسسات التمثيلية قدرتها تتراجع على تجميع المصالح وربطها بنظام الحكم، وقد أدى التشرذم المتزايد وتنامي النزعة الفردانية في المجتمعات المتقدمة إلى حقيقة مفادها أن المزيد من الأفراد لم يعودوا يشعرون بأنهم ممثلون في العملية السياسية وأن المزيد من الأفراد يشعرون أن مصالحهم المهمة لم تعد ممثلة، ولعل أن هذا الوضع يتجه من السيئ إلى الأسوأ، فهؤلاء الأفراد أصبحوا يشعرون بضغوط شديدة من خلال تعدد وتشابك القضايا المتعددة الأبعاد جعلتهم ينسحبون من يغادرون الساحة السياسية بسبب الإحباط واليأس، وهذا من شأنه أن يسرع من وتيرة الضغوط ويجعل هذا النظام الديمقراطي بحاجة ملحة للإصلاح في المستقبل ويفسح المجال لإيجاد مخرج لمعضلة الإصلاح حاليا[209].

هذا ما يستدعي تعميق البحث في "التشاركية" من دون تجاوز "إطار" عمل المجتمعات الديمقراطية فمن خلاله يمكن تقديم تصور للمشاركة السياسية الذي يجب أن يكون متناغمًا باستمرار مع التغيرات الحاصلة في المجتمعات الديمقراطية، والتوسع المستمر في المخزون المعرفي للمشاركة السياسية يسمح لنا في المقابل من كسب المزيد من المعرفة من واقع الديمقراطية وطريقة عملها[210]، لشرح نواقص معينة واستدراكها في الأنظمة الليبيرالية الديمقراطية التي أدت إلى توسع انتشار للدمقراطية في العالم وفي إطارها ظهرت مطالب جديدة لصيغ دستورية قادرة على إنتاج عملية صناعة قرار كفؤ ورضا اجتماعي واسع نتائج الحكومة[211].

في ظل التحولات والتغيرات التي تشهدها الدولة أصبحت الديمقراطية التشاركية سمة جديدة للمشاركة السياسية وهنا طرح سؤال محوري لماذا يتم الأخذ بهذا النمط من الديمقراطية وما مدى أهميتها؟، على ضوء هذا التساؤل ينظر بعض السياسيين إلى الديمقراطية التشاركية على أنها تهديد للديمقراطية التمثيلية، والحقيقة انها على العكس من ذلك تماما الديمقراطية التشاركية هي جزء مكمل للديمقراطية التمثيلية، وإن لم تكن تكمل ولكن لكي يتعايش الاثنان فلابد من توافر الشروط، ولابد من حدوث تحول ثقافي في المؤسسات الديمقراطية

---

[209] - Thomas Zittel. Participatory Democracy and political participation.(Edited by Thomas Poguntke
University of Birmingham, UK, on behalf of the European Consortium for Political Research.p25.

[210] - Jan W. van Deth,op cit.pp13-14.

[211] - جوسب كولومر، دساتير مقارنة، (دليل أكسفورد للمؤسسات السياسية)، ترجمة علي البراني وابتسام الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط1، 2022، ص 401.

تحول يفضل الشفافية والانفتاح ويعترف بأهمية الرأي العام ويظل هذا تحديًا كبيرًا للعديد من المؤسسات الديمقراطية وممثليها[212].

في ظل هذا الجدل الدائر حول الديمقراطية التشاركية نجد أن فرص تجديد وتعميق الديمقراطية تختلف من بلد إلى آخر ولا يمكن تجاوز تجربة العقود الماضية، وهنا يطرح تساؤل هل نصف الكأس ممتلئ أم فارغ؟ وهذا التساؤل يشير إلى أن الطريق لايزال طويل وأكثر تعرجًا مما ويوحي إلى الجدل الدائر هذا من جهة، ومن جهة أخرى إن التغييرات الكبيرة والسريعة، والتنوع الكبير في النقاشات الجديدة عن الديمقراطية التشاركية هو استجابة للضغوط المتزايدة لـ "السياسة المالية" في عصر يتسم بعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية الآخذة في الاتساع، وهذا هو علامة على حيويتها، إن التجارب الفعلية في مجال الديمقراطية الراديكالية قليلة ومع ذلك فإن السياسات السائدة تشهد تغيرات أكبر بكثير من ذي قبل وهذا ما نلاحظه في الجهود المبذولة في العديد من البلدان لتجسيد اللامركزية، وعلى الرغم من أن العراقيل الكبيرة التي تواجهها سياسات النخبة إلا أن اللامركزية تتوافق وتعكس القدرة الشعبية المتزايدة والفاعلية بسبب تنامي مستويات التعليم وسهولة الاتصالات والهجرة والأبعاد الأخرى لثورة القدرات، وهي كلها عوامل توفر فرصًا للتحول الديمقراطي وإحداث تغييرات هيكلية في الحكم وإذا تم استغلال هذه الفرص من قبل وكالات قادرة على تطبيق استراتيجيات وسياسات العلاج بالوخز، فقد يؤدي ذلك إلى خلق ظروف مواتية لتطوير الديمقراطية التشاركية في بلدان الجنوب والشمال[213] .

212 - Julia Keugten. Participatory Democracy: the Importance of Having a Say When Times are Hard. see at: https://www.institutmontaigne.org/en/expressions/participatory-democracy-importance-having-say-when-times-are-hard .on08/06/2021

213 - Jan Nederveen Pieterse.Participatory democratization reconceived. An earlier version of this paper was presented at the Heinrich, Boll;Foundation conference on Participatory Democracy in South Asia in Kathmandu, Nepal, April 2000.p13.